جُمهُورِيَّةَ العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

# أثر سيبويه(ت١٨٠هـ) في معاني النحو لفاضل السامرائي
# دراسة وصفية تحليلية

ميادة ناجي ساجي

إلى مجلس قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة تكريت وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
أ.م.د. عبد الخالق شعبان خلف

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م



﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

ω

**سُورَة يوسف: (الآية٧٦)**

إقرار المشرف

أشهد بأنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة **(أثر سيبويه(١٨٠هـ) في معاني النحو لفاضل السامرائي دراسة وصفية تحليلية)** والمقدمة من الطالبة: **(ميادة ناجي ساجي)** قد جرى تحت إشرافي في جامعة تكريت –كلية التربية للعلوم الانسانية – وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدبها/ فرع اللغة.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د عبدالخالق شعبان خلف

التاريخ: / / ٢٠٢٦م

**توصية رئيس لجنة الدراسات العليا**

بناءً على التوصية التي تقدم بها المشرف، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢٦م

**توصية رئيس قسم اللغة العربية**

بناءً على التوصيتين اللتين تقدم بهما المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.د. حسن اسماعيل خلف

التاريخ: / /٢٠٢٦م

# الْإِهْدَاء

**إلى...**

مصدر قوتي وفخري، وصاحب الفضل في كلّ خطوة أخطوها نحو العلم، الذي علمنّي أن الطموح لا حدود له ... (أبيّ الغالي)

إلى ... من كانت دعواتها سرّ توفيقي ونور دربّي، التي غرست في نفسي حُبَّ الاجتهادِ والصبرِ ... (أمي الغالية براً وإحساناً)

إلى ... شركاء الفرح والتعب، ومن أرى التفاؤل بعيونهم ومنار دربي الطويل ... (إخوتي وأخواتي ... وفاءً وعرفاناً)

إلى... أساتذتي الأفاضل، مشاعل النور في طريق العلم ...

إلى ... كلّ من ساعدني ومدَّ لي يد العون ...

**(أهدي لكم جميعاً هذا الجهد المتواضع )**

ميادة



# شُكر وَعرفان

**بعد رحلةٍ من الجد والاجتهاد، أجد لزاماً عليَّ ونحن نختم هذا الجهد العلمي أن أزجي آيات الشكر والامتنان لكلّ من كان لي عوناً وسنداً.**

**أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى جامعتي الموقرة (جامعة تكريت)، صرح العلم الذي احتضن طموحي، وإلى كليتي العزيزة (كلية التربية للعلوم الانسانية) وعمادتها الموقرة، وللقسم الذي نهلتُ من معينه، تثميناً لما قدموه لنا من بيئة علمية محفزة.**

**كما أتقدم بخالص الشكر وعميق العرفان والثناء إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة الأستاذ المساعد الدكتور ( عبد الخالق شعبان خلف)؛ الذي لم يبخل عليَّ بعلمه الوافر وتوجيهاته السديدة، فكان لنصحه الأبويّ وأثره العلمي البالغ الفضل الكبير في تقويم هذه الدراسة وإخراجها بصورتها الحالية، فجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء.وإلى الدكتور الفاضل الذي منحني الكتابة من خلال العنوان حَبيب أحمد العزاوي.**

**كما لا يفوتني أنْ أشكر جميع أساتذتي الأفاضل في القسم، الذين غمروني بعلمهم وخلقهم طيلة سنوات دراستي، لكم مني جميعاً كل الثناء والاحترام.**

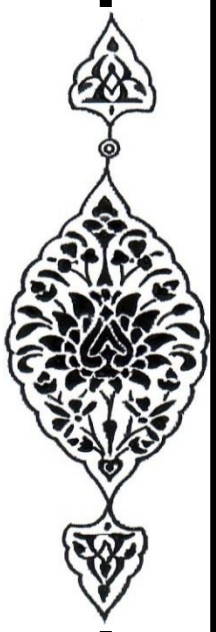
**أَسألُ اللهَ العليَّ القدير أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجههِ الكريم، وأن ينفعَ بهِ، ويوفقَ الجميعَ لما يُحبُّ ويرضى.**

**الْبَاحِثَة**

# ثبت المحتويات


| المَوضـوع | رَقْمَ الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | أ |
| إقرار المشرف | ب |
| الإهداء | ج |
| الشكر والعرفان | د |
| ثبت المحتويات | هـ |
| المُقَدَّمَة | ١-٣ |
| التَّمْهِيد : التَّعْرِيفُ بِمُرْتَكِزَات العُنْوَان | ٤-١٩ |
| اولاً: تعريف الأثر لغة واصطلاحاً: | ٤-٥ |
| ثانيًا: التعريف بالعالِمَيْن (سيبويه) و(فاضل السامرائي) | ٦-١٣ |
| ثالثًا: التعريف بالكتابين (الكتاب لسيبويه) و( معاني النحو للسامرائي)١ | ١٤-١٩ |
| الفصل الأول: أثر سيبويه على السامرائي في الأسماء | ٢٠-٦٩ |
| توطئة | ٢٠-٢٠ |
| المبحث الأول مفهوم الاسم عند سيبويه والسامرائي | ٢١-٣٣ |
| المبحث الثاني: تأثر السامرائي بسيبويه في الأسماء المبنية | ٣٤-٤٢ |
| المبحث الثالث: تأثر السامرائي برؤية سيبويه في دراسة الأسماء المعربة | ٤٣-٦٩ |
| الفصل الثاني: أثر سيبويه في الأفعال | ٧٠-١١٩ |
| توطئة | ٧١-٧١ |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول:** مفهوم الفعل واقسامه | ٧٢-٨٤ |
| **المبحث الثاني : أفعال المقاربة والرجاء والشروع** | ٨٥-٩٧ |
| **المبحث الثالث: أفعال القلوب (ظنَّ وأخواتها)** | ٩٨-١٠٤ |
| **المبحث الرابع: أفعال التحويل (صَيَّر، واتخذ، وجعل)** | ١٠٥_١٠٩ |
| **المبحث الخامس: (كان) وأخواتها (الأفعال الناقصة)** | ١١٠-١١٥ |
| **المبحث السادس: أثر سيبويه في معاني الأفعال** | ١١٦_١١٩ |
| **الفصل الثالث: أثر سيبويه في دراسة الحروف** | ١٠٥-١٧٤ |
| **توطئة** | ١٠٥-١٠٦ |
| **المبحث الأول: الحروف الأحادية** | ١٠٧-١١٨ |
| **المطلب الأول: الباء** | ١٠٧-١١١ |
| **المطلب الثاني: التاء** | ١١٢-١١٤ |
| **المطلب الثالث: اللام** | ١١٥-١١٨ |
| **المبحث الثاني: الحروف الثنائية** | ١١٩-١٥٦ |
| **المبحث الثالث: الحروف الثلاثية** | ١٥٧-١٧٤ |
| **الخَاتِمَة** | |
| **قَائِمَة المَصَادِر وَالمَرَاجِع** | |
| **Abstract** | **A** |



# المُقَدَّمَة

## المُقَدَّمَة

الحمدُ للهِ ربّ العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلاله، والصلاة والسلام على أشرف الخلق النبي العربي الأمين إمام العلماء وعلم الهداة المهدين، المبعوث إلى خير الأمم رحمة للعالمين، وعلى آلة وصحبه الطبين الطاهرين.

أمَّا بعد ...

فُيعدُّ كتاب سيبويه الركيزة الأولى في تأسيس علم النحو العربي، إذ جمع القواعد وضبط الاستعمالات على أساس من الاستقراء والتحليل الدقيق، فكان مرجعًا أساسياً للنحاة من بعده. وتأتي أهمية هذا البحث في كونه دراسة علمية ترصدُّ أثرَ سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة من خلال المقارنة بين ما ورد في كتابه الكتاب وما عرضه الدكتور فاضل صالح السامرائي في معاني النحو، ويهدف إلى بيان مدى اعتماد السامرائي على مادة سيبويه وكيف أعاد صياغتها في قالب تعليمي يناسب الدارس المعاصر، مع الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينهما ورصد الإضافات التي قدمها السامرائي في الجانب التنظيمي والتوضيحي والتطبيقي ، مما يجعل هذه الدراسة حلقة وصل بين التراث والواقع النحوي ويؤكد حضور جهود سيبويه في الدراسات النحوية المعاصرة عبر جهود السامرائي.

وتأسيسا إلى ما تقدم جاءَ اختياري لموضوع رسالتي **(أثر سيبويه(١٨٠هـ) في معاني النحو لفاضل السامرائي دراسة وصفية تحليلية)**

وقد اقتضت طبيعة الدراسة لتنتظم في مقدمة و تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. وكانت على النحو الاتي:

التَّمْهِيد : تطرقت فيه الى التَّعْرِيفُ بِمُرْتَكِزَات العُنْوَان

وتضمن:

اولاً: تعريف الأثر لغة واصطلاحاً:

ثانيًا: التعريف بالعالِمَيْن (سيبويه) و(فاضل السامرائي)

ثالثًا: التعريف بالكتابين ( الكتاب لسيبويه) و( معاني النحو للسامرائي)١

الفصل الأول: أثر سيبويه على السامرائي في الأسماء

توطئة

المبحث الأول مفهوم الاسم عند سيبويه والسامرائي

تأثر السامرائي بسيبويه في الأسماء المبنية

المبحث الثالث:تأثر السامرائي برؤية سيبويه في دراسة الأسماء المعربة

الفصل الثاني: أثره في دراسة الأفعال

المبحث الأول: أفعال المقاربة والرجاء والشروع

المبحث الثاني: أفعال القلوب (ظنَّ وأخواتها)

المبحث الثالث: أفعال التحويل (صَيَّر، واتخذ، وجعل)

المبحث الرابع: (كان) وأخواتها (الأفعال الناقصة)

المبحث الثالث: أفعال التحويل (صَيَّر، واتخذ، وجعل)

الفصل الثالث: أثر سيبويه في دراسة الحروف

المبحث الأول: الحروف الأحادية

المطلب الأول: الباء

المطلب الثاني: التاء

المطلب الثالث: اللام

المبحث الثاني: الحروف الثنائية

المبحث الثالث: الحروف الثلاثية: حتى، منذ

ثم الخاتمة واهم المصادر

وأمَّا مصادر البحث ومراجعه فيقف كتاب سيبويه في مقدمتها وكتاب معاني النحو للسامرائي موضوع الدراسة ، أمَّا المصادر الأخرى فتضمَّنت كتب التراجم والسير والطبقات، وكتب النحو قديمها وحديثها، وكتب معاني القرآن وقراءاته.

أهم الدراسات السابقة:

- النّقل عن كتاب سيبويه في كتب النّحو العربي: أنماطه، إشكالياته" (جمال سفاري، ٢٠٢٣).
- معاني النحو ونحو المعاني بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني" (فلاك حكيم وشاغة عيسى، ٢٠٢٢).
- دلالات المعنى وإسهامه في صناعة المصطلح النحوي: دراسة لمفهوم المعنى وفاعليته في النحو عند سيبويه" (عمر أبو ريشة، ٢٠٢٠).
- أثر كتاب سيبويه في التبويب عند النحويين، الحسن المثنى، جامعة أم درمان الإسلامية – كلية أصول الدين،السودان،٢٠١١.
- أثر كتاب سيبويه في كتب النحويين الأندلسيين كتاب الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان نموذجا،سلوي عبد الفتاح حسن بدوي، كلية الدراسات الإسلامية، والعربية للبنات بالمنصورة – جامعة الأزهر – مصر،٢٠٢٣.

وأما المنهج الذي اعتمدته الدراسة فكان المنهج الوصفي التحليلي لأنّه يجمع بين رصد الظاهرة كما وردت عند سيبويه والسامرائي (الوصف)، ثم تحليلها ومقارنة أوجه التشابه والاختلاف

وختاماً أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى الدكتور **( عبدالخالق شعبان خلف )** الذي تفضل بالأشراف على رسالتي واحاطها بعلمه وتوجيهه ، في إتمام رسالتي وإخراجها بالمستوى المطلوب _ فيما أحسب _ ولا انسى الشكر لجميع الذين ساهموا في إخراج هذه الرسالة على ما هي عليه الان.

وأخيرًا ... أقول إنَّ حداثة قلمي استدعت مني حذرًا وتأنِّيًا وتأمُّلاً في ما كُتِبَ، ولا أدَّعي أنَّ كُلَّ ما كتبته في البحث كان صوابًا، سائلة المولى تبارك وتعالى أن يغفر الزلل، ويتجاوز عن الغفلة في سبيل أنّ أوفَّق لبيان حقيقة معرفيَّة ترفد البحث العلمي، ولتكون نافذة في أفق الرؤى اللغويَّة.

الباحثة

# التَّمْهِيد

# التَّمْهِيد

## التَّعْرِيفُ بِمُرْتَكِزَات العُنْوَان

**اولاً: تعريف الأثر لغة واصطلاحاً:**

أ- الاثر لغةً:-

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : "الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء لباقي... ولقد أثِرْتُ بأنْ أفعل كذا، وهو همٌّ في عَزْم، وتقول افعل يا فلان هذا آثِراً ما، وآثِرَ [ذي] أثير، أي إنْ اخترتَ ذلك الفعل فافعل هذا إمّا لا... والأثَر بقيّة ما يُرَى من كلِّ شيء وما لا يرى بعد أن تبقى فيه علقة، والأَثَار الأَثَر، كالفَلَاح والفَلَح، والسَّدَاد والسَّدَد" (١)، فعلى ذلك يتحدد مدلول استعمالها بين تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء، فيما حدده ابن منظور (ت ٧١١ هـ) بالأجل إذ قال: "الأَثَرُ: الأَجل؛ وَسُمِّيَ بِهِ لأَنه يَتْبَعُ الْعُمْرَ؛ وأَصله مَنْ أَثَّرَ مَشْيُه فِي الأَرض، فإِنَّ مَنْ مَاتَ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ وَلَا يُرى لأَقدامه فِي الأَرض أَثر... والأَثْرُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ أَثَرْتُ الْحَدِيثَ آثُرُه إِذا ذَكَرْتُهُ عَنْ غَيْرِكَ، ابْنُ سِيدَهْ: وأَثَرَ الحديثَ عَنِ الْقَوْمِ يأْثُرُه ويَأْثِرُه أَثْراً وأَثارَةً وأُثْرَةً" (٢), فيما عدّه الجوهري (ت ٣٩٣هـ) بفرند السيف إذ قال: "الأَثْرُ: فِرِنْدُ السيفِ، قال يعقوب: لا يعرفه الأصمعيُّ إلاّ بالفتح قال وأنشدني عيسى بن عمر الثَقفيّ :

**جَلاها الصَيْقَلونَ فأَخْلَصوها * خِفافاً كُلَّهَا يَتَقي بأَثْرِ**(٣)

أي كلُّها يستقبلك بفِرِنْده، والمأثورُ: السَيفُ الذي يقال إنَّه من عمل الجنِّ. قال الأصمعي: وليس من الأثْرِ الذي هو الفرِنْد" (٤).

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ، ١/ ٥٤

(٢) لسان العرب، ٤/ ٦

(٣) البيت لخفاف بن ندبة. ديوان الهذليين ، ١٦٩/١

ومع ذلك فالأثر لا يخرج عما حدده العلماء بتقديم الشيء، أو ذكره، أو رسمه، أو الأجل أو على ما قال الجوهري فرند السيف.

**ب- الاثر اصطلاحاً:**

قال الجرجاني ( ت٨١٦ هـ) [١] : "الأثر: له ثلاثة معانٍ: الأول، بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء " [٢]، وأشار الجوهري أنه في الأصل: " العلامة والبقية والرواية" [٣]، كما أنه هو "ما ينقل عن بقية العلماء من أقوال أو آراء" [٤] .

تكشف دلالات الأثر عن معنى واسع يتجاوز البقية المادية أو العلامة الظاهرة، ليشمل ما يترتب على الشيء من نتائج، وما يستمر منه في الفكر والقول، وإذا نقلنا هذا المفهوم إلى ميدان الدرس النحوي، بدا أثر العالم فيمن جاء بعده امتدادًا لعمله، وظهورًا لعلاماته المنهجية في قراءات لاحقة، ومن هذا المنظور ومن خلال هذه التعريفات، يتضح مفهوم الأثر في معاني النحو لسيبويه؛ إذ لم يكن مجردَ اقتباسٍ من كتاب أو إفادة من قاعدة، بل حضورًا لمنهجه ورؤيته في تفسير الظواهر وإبراز المعاني، فالأثر هنا بمعناه

---

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٥/١

(١) الْجُرْجَاني (٧٤٠ – ٨١٦ هـ = ١٣٤٠ – ١٤١٣ م) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩هـ فرَّ الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي. له نحو خمسين مصنفا، منها " التعريفات – ينظر: الأعلام للزركلي ٥/٧-٨

(٢) كتاب التعريفات، ص٩

(٣) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلانى، ٥١٣/١.

(٤) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، ١/ ١٠

العميق: علامةٌ فكرية، ونتيجة علمية، وبقية منهجية مستمرة أسهمت في تشكيل نظرة السامرائي إلى معاني النحو ومقاصده.

**ثانيًا: التعريف بالعالِمَيْن (سيبويه) و(فاضل السامرائي)**

**١-التعريف بسيبويه**

هو عمرو بن عثمان بن قنبر يُكنى بأبي بشر وأبي الحسين ويلقب بسيبويه[١] وقِيلَ: إنَّه لُقِّبَ بهذا اللقب؛ لأنَّ كلَّ من يلقاه يشم منه رائحة الطيب أو رائحة التفاح، وقِيلَ: لنظافته، والعجم يقولون " سيبُوْيَه " بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الياء المثناة بعدها، لأنَّهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة " ويه " لأنها للندبة، وقال إبراهيم الحَرْبي(ت ٢٨٥ هـ) [٢]: سمي سيبويه لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال، (رحمه الله تعالى) [٣] .

وُلِدَ سيبويه في قرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء، وقِيلَ: إنه ولد في الأحواز[٤] ولم يتوصل المؤرخون إلى سنة ولادته بالتحديد غير أن الدكتورة خديجة الحديثي ترى أنه ولد عام (١٣٥هـ )[٥] وذلك على وجه التقريب، وقيل: أصله من فارس، ومن البيضاء؛ ومنشؤه بالبصرة [٦].

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٥٤

(٢) إبراهيم الحَرْبي (١٩٨ – ٢٨٥ هـ = ٨١٥ – ٨٩٨ م) وهو: إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله البغدادي الحربي، أبو إسحاق: من أعلام المحدثين، أصله من مرو، واشتهر وتوفي ببغداد، ونسبته إلى محلة فيها. كان حافظا للحديث عارفا بالفقه بصيرا بالأحكام، قيما بالأدب، ينظر: الأعلام للزركلي ٣٢/١

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ، ٣/ ٤٦٥

(٤) ينظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص١٤

(٥) ينظر: كتاب سيبويه وشروحه، ص١٩

(٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٤

وقال الإمام كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : كان سيبويه النحوي غاية في الخلق [١]، وكان شاباً جميلاً نظيفاً [٢] ، بدأ حياته بطلب الآثار والفقه[٣]، إلَّا أنَّه كان يخطئ في اللغة وقد وردت بعض الآثار التي تدل على ذلك منها، عندما سأل سيبويه معلمه حماد فقال: "أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعَفَ في الصلاة؟ فقال: أخطأت يا سيبويه؛ إنَّما هو رَعَفَ، فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكيا ما لقيه به حماد، فقال: صدق حماد، أمثله يلقى بمثل هذا!"[٤]، و(رُعفَ) ضعفه الجوهري في الرعاف[٥].

واستمر سيبويه في ذلك، إلى أن وصلَ به الحال إلى الحد الذي قرر فيه ترك الفقه والتوجه إلى النحو في الحادثة الشهيرة التي ذكرها نصر بن علي: "كان" سيبويه يستملى على حماد، فقال حماد يوما قال رسول الله –صلى الله عليه–: ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء: فقال حماد لحنت يا سيبويه فقال سيبويه لا جرم لأطلبن علمًا لا تلحنني فيه أبداً، فطلب النحو ولزم الخليل" [٦].

وإنما حُمِلَ القول على أنَّ قوله (ليس) للاستثناء لا غير [٧]، وبدأ سيبويه يتعلم النحو باجتهاد وجلد حتى بانت براعته في النحو، لدرجة أنَّه كان يدهش الحاضرين بتعليقاته وتعقيباته وتصحيحاته التي تدلَّ على عمق دراسته في اللغة، فقال ابن عائشة: "كنا نجلس

---

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٥

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص٥٦

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص٥٤

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣٦٥/١

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٣٦٥/٤

(٦) أخبار النحويين ص٣٥

(٧) أشار سيبويه إلى وقوع (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء ونصب ما يليهما. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٥/٣

مع سيبويه النحوي في المسجد، وكان شاباً جميلاً نظيفاً، قد تعلق من كلِّ علمٍ بسبب، وضرب في كلِّ أدبٍ بسهم، مع حداثة سنة وبراعته في النحو، فبينا نحن ذات يوم؛ إذ هبت ريح فأطارت الورق، فقال لبعض أهل الحلقة انظر أي ريح هي؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس، فنظر؛ ثم عاد فقال: ما ثبتت على شيء، فقال سيبويه: العرب تقول في مثل هذا قد تذاءبت الريح" وتداءبت الريح، أي فعلت فعل الذنب؛ وذلك أنَّه يجيء من هاهنا وههنا، ليخيل، فيتوهم الناظر أنه عدة ذئاب " [١] .

وقد اختلف في وفاته فقِيلَ: إنَّه توفى (١٦١هـ) ، وقِيلَ: (١٧٧هـ) ، وقيل: (١٧٩هـ)[٢] ، والأرجح هو ما ذكره الأستاذ علي ناصف في كتابه(سيبويه إمام النحاة) بعد مقارنة وتحليل وتمحيص، فقد رجح أنَّ وفاة سيبويه كانت في عام مئة وثمانين للهجرة عن عمر نيف على الأربعين[٣], وقد أخذ سيبويه النحو عن معلمين أجلاء أبرزهم الخليل بن أحمد، عيسى ابن عمر، يونس بن حبيب وغيرهم، أمَّا اللغة فقد تعلمها على يد أبي الخطاب المعروف بالأخفش الأكبر[٤] وغيره[٥] .

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٦، وللمزيد ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٩/٤ (باب تحقير كل اسم كانت عينه واو )

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣٤٨/٢

(٣) سيبويه إمام النحاة ، ١٢٨

(٤) الأَخْفَش الأَكْبَر (٠٠٠ – ١٧٧ هـ = ٠٠٠ – ٧٩٣ م) وهو: عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، أبو الخطاب: من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم. وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. ينظر : الأعلام للزركلي ٢٨٨/٣

(٥) وفيات الأعيان ٤٦٣/٣

أما تلاميذه: فقال المبرد: احفظ من أخذ عن سيبويه، الأخفش؛ ثم الناشئ[١]؛ ثم قطرب [٢]، ولكن أحذق تلاميذ سيبويه كان الأخفش [٣], وفيما يتعلق بمؤلفات سيبويه فلم يكن له إلا كتاب واحد اسمه (الكتاب)، وكتابه في النحو هو الإمام فيه[٤] .

**٢- التعريف بفاضل السامرائي[٥]**

**أولاً: حياته**

هو الدكتور فاضل بن صالح السامرائي، تخرج بكلية الآداب في جامعة بغداد قسم اللغة العربية حاصلاً على البكالوريوس بدرجة الامتياز في العام ١٩٦٠م – ١٩٦١م. ثم ما لبث أن حصل على شهادة الماجستير من كلية الآداب بجامعة بغداد في العام ١٩٦٥م، وكان عنوان الرسالة (ابن جني النحوي).

- بعدها عين معيدا (مدرس مساعد) في قسم اللغة العربية بكلية التربية بجامعة بغداد في العام ١٩٦٥-١٩٦٦م.

---

(١) النَّاشِئ الأَكْبَر (٠٠٠ – ٢٩٣ هـ = ٠٠٠ – ٩٠٦ م) وهو: عبد الله بن محمد، الناشئ الأنباري، أبو العباس: شاعر مجيد، يعد في طبقة ابن الرومي والبحتري. أصله من الأنبار. أقام ببغداد مدة طويلة. وخرج إلى مصر، فسكنها وتوفي بها. ينظر : الأعلام للزركلي ١١٨/٤

(٢) معجم الأدباء ، ١٣٧٦/٣

(٣) ينظر: أخبار النحويين والبصريين، ص٤٠

(٤) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٥٥

(٥) ينظر: تم نقل هذه السيرة الذاتية للدكتور فاضل السامرائي من رسالة ماجستير بعنوان (جهود الدكتور فاضل السامرائي الصرفية ، دراسة وتحليل) للحميد بن مهنا بن سليم المعمري، جامعة نزوي، ٢٠١٦م. ص٥-٨.

مع العلم أن الباحث ذكر في هامش هذه السيرة أنه:

( تم بحمد الله وتوفيقه حصوله على هذه الترجمة للدكتور فاضل السامرائي من ابنه شخصيًا الدكتور محمد بن فاضل السامرائي بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٦م) .

- حصل الدكتور فاضل السامرائي على الدكتوراة من كلية الآداب بجامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية، في النحو العربي واللغة عام ١٩٦٨م وكان عنوان الرسالة (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري).
- بعد حصوله على الدكتوراه تم ترقيته إلى مرتبة (أستاذ مساعد) عام ١٩٧٢م.
- ثم نقل الدكتور فاضل إلى التدريس بكلية الآداب بجامعة بغداد بعد دمج كلية التربية بكلية الآداب.
- عمل الدكتور فاضل عميدًا لكلية الدراسات الإسلامية في السبعينات إلى حين إلغاء الكليات الأهلية.
- سافر الدكتور السامرائي إلى جامعة الكويت عام ١٩٧٨م حتى عودته إلى جامعة بغداد عام١٩٨٣م.
- تم ترقية الدكتور فاضل السامرائي إلى مرتبة (أستاذ) في عام ١٩٧٩م، وكذلك تم اختياره الأستاذ الأول في كلية الآداب للعام الدراسي ١٩٩١م- ١٩٩٢م.
- عمِل الدكتور فاضل خبيرا للجنة الأصول في المجمع العلمي العراقي منذ ١٩٨٢م إلى أن غادر العراق في نهاية عام ١٩٩٨م.
- عين عضوا بالمجمع العلمي في العراق عام ١٩٩٦م.
- دَّرس الدكتور فاضل في جامعة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة بمرتبة أستاذ منذ في العام ١٩٩٨ – ٢٠٠٠م، ثم درّس في جامعة الشارقة بإمارة الشارقة بالدرجة العلمية نفسها منذ عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤م. ثم عاد أستاذا إلى الجامعة الإسلامية ببغداد عام ٢٠٠٤م.

- والجدير بالذكر فإنَّ الدكتور فاضلا السامرائي درّس مادة التعبير القرآني بكلية الآداب في جامعة بغداد لطلاب الماجستير والدكتوراة عدة سنوات، ودرّس المادة نفسها في جامعات عدة في العراق وخارجها.
- للدكتور فاضل السامرائي مشاركات تلفزيونية حيث تألق في برنامج (لمسات بيانية) بتلفزيون الشارقة لسنوات عديدة، وكان بمعدل حلقتين في الأسبوع.
- نوقشت عدة رسائل كتبت في مؤلفات الدكتور سواء كان في دراسة النحو أو في البيان القرآني داخل العراق وخارجه.

**ثانيا: مؤلفاته:**

للدكتور فاضل السامرائي عدة كتب مطبوعة في اللغة العربية وبعضها في الدراسات القرآنية، وكتابان في غير الاختصاص:

**أ.مؤلفاته في العربية**

١. ابن جني النحوي (رسالة ماجستير) طبعت ببغداد سنة ١٩٦٩م وأعيد طبعها مؤخرا بدار عمار، الأردن.
٢. أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية، طبع ببغداد سنة ١٩٧٥م وأعيد طبعه مؤخرا بدار عمار، الأردن.
٣. تحقيقات نحوية، طبع أكثر من طبعة بدار الفكر في عمان، الأردن.
٤. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، نشره المجمع العلمي في العراق سنة ١٩٩٨م، وأعيد طبعه أكثر من مرة في دار الفكر في عمان، الأردن.
٥. الجملة العربية والمعنى، طبع بدار ابن حزم ببيروت، وأعيد طبعه أكثر من مرة في دار الفكر في عمان، الأردن.

٦. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري (رسالة دكتوراه) طبعت ببغداد سنة ١٩٧١م وأعيد طبعها مؤخرا بدار عمار الأردن.

٧. معاني الأبنية في العربية، طبع ببيروت، وأعيد طبعه مؤخرًا بدار عمار، الأردن، ثم بدار ابن كثير.

٨. معاني النحو بأربعة أجزاء، طبع بمطابع وزارة التعليم العالي بالموصل سنة ١٩٨٩ – ١٩٩١م. وطبع أكثر من طبعة في دار الفكر في عمان، الأردن.

**ب.مؤلفاته في الدراسات القرآنية**

١. أسئلة بيانية في القرآن الكريم، صدر منه الجزء الأول فطبع في مكتبة الصحابة في الشارقة، ثم صدر منه الجزء الثاني قطيع مع الجزء الأول في دار ابن كثير.

٢. التعبير القرآني، طبع بمطابع وزارة التعليم العالي بالموصل، وأعيد طبعه عدة مرات في

٣. التناسب بين السور في المفتتح والخواتيم، نشرته دار ابن الجوزي.

دار عمار، الأردن، ثم أعيد طبعه بدار ابن كثير.

٤. قبسات من البيان القرآني طبع في دار ابن كثير.

٥. لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، نشرته دار الشؤون الثقافية، وزارة الإعلام في العراق سنة ١٩٩٩م، وأعيد طبعه عدة مرات في دار عمار، الأردن، ثم أعيد طبعه بدار ابن كثير

٦. مراعاة المقام في التعبير القرآني، طبع في دار ابن كثير.

٧. من أسرار البيان القرآني، طبع أكثر من مرة في دار الفكر في عمان، الأردن.

**١. مؤلفاته في غير الاختصاص:**

١. نداء الروح في الإيمان بالله واليوم الآخر طبع ببغداد عام ١٩٥٨م، وأعيد طبعه سنة ١٩٨٥م، وقد طبع مؤخرا بدار عمار، الأردن.

٢. نبوة محمد من الشك إلى اليقين، طبع أكثر من مرة ببيروت، وأعيد طبعه مؤخرا بدار عمار، الأردن. ثم أعيد طبعه بدار ابن كثير.

**ثالثًا: التعريف بالكتابين ( الكتاب لسيبويه) و( معاني النحو للسامرائي)**

في هذا الجزء، أقدم عرضًا موجزًا للكتابين الأساسيين اللذين اعتمد عليهما البحث:

أ. كتاب "الكتاب" لسيبويه:

يُعد المرجع الأول في النحو العربي ويعرض قواعد اللغة وأساليبها بمنهج تحليلي دقيق، وكتاب "معاني النحو" للدكتور فاضل السامرائي، الذي يعيد تفسير هذه القواعد في ضوء فهم معاصر ويُوضح تطبيقاتها الدلالية والوظيفية، وسيُتيح التعريف بهذين الكتابين للقارئ فهم المصدرين الرئيسين للأفكار المطروحة في البحث، وربط رؤية السامرائي بما وضعه سيبويه من أسس نحوية.

وأمَّا مقدمة (الكتاب) فهناك روايات في سبب تأليفه للكتاب، وهي أنه قيل في مقدمة كتاب سيبويه: "سمعتُ نصراً يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أنْ يضعَ كتابه: تعال حتى نتعاونَ على إحياء علم الخليل" [١] ولكنه لا يعلم بالضبط متى بدأ في كتابة كتابه.

ويقول على ناصف: لا نعرف متى بدأ سيبويه يصنف كتابه، ولا متى فرغ منه لا جملة ولا تفصيلا، على أنّي وجدت في الكتاب جملة عابرة يمكن أن تكون إشارة ما إلى

---

(١) الكتاب: ٨/١.

جملة الوقت الذي كان يصنف فيه إذ يقول سيبويه في أحد عناوين بابه وهذا قول الخليل (ت ١٦٠هـ )- رحمه الله -[١]، فبعد دراستها، وجد أنَّ سيبويه قد بدأ بكتابة كتابه (الكتاب) وهو في العشرين من عمره، أي قبل موت الخليل، وصنف بعضه الآخر بعد موته، وكانت وفاة الخليل سنة ١٦٠هـ، ومن سيبويه حينئذ لا تبعد من الثلاثين[٢].

أمَّا سبب تسمية كتاب سيبويه بـ (الكتاب)؛ لأنَّ سيبويه لم يضع لكتابه اسما ويُعتقد أنَّه كان على نية العود إلى الكتاب؛ لأنَّ لديه منه بقية، ولا يزال في نفسه منه شيء، فأرجا تسميته [٣]، ولكنَّه مات قبل أن يعود إليه فبقي بدون اسم، ويؤيد ذلك أنَّه لم يقرأه على أحد، ولم يقرأ عليه أحد، وإنَّما لما مات سيبويه قرأ الكتاب على أبي الحسن الأخفش (سعيد بن مسعدة، واشتهر الكتاب بعد ذلك على يد الأخفش)[٤].

**١) - (الكتاب) لسيبويه**

**<u>أولاً: منزلة كتاب سيبويه:</u>**

يُعدّ كتاب سيبويه من أعظم المصنفات التي تركت أثرًا عميقًا في الدرس النحوي، فقد ذاع صيته وانتشر بين العلماء وطلاب العربية، وأقبلوا عليه دراسةً وتمحيصًا لما تضمنه من ثروة لغوية واسعة تجمع بين العلم والدقة والبيان، وقد استقر في الوعي النحوي أنه الأصل الذي لا غنى عنه، فمن أراد التبحّر في النحو فلا بد أن يبدأ به وينتهي إليه، ومما أثار النقاش حول هذا السفر الجليل أن صاحبه لم يضع له عنوانًا صريحًا، على خلاف ما ألفه العلماء في عصره من تسمية مصنفاتهم؛ مثل معاني القرآن للفراء، وقد كان غياب العنوان

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة :١٣٠

(٢) ينظر: المصدر نفسه :١٣١

(٣) ينظر: سيبويه إمام النحاة :١٢٨

(٤) أخبار النحويين :٤٠

سببًا في جدلٍ طويل بين الدارسين حول دلالة هذا الاختيار وأبعاده، وليس العنوان وحده ما غاب عن الكتاب، بل خلت صفحاته كذلك من مقدمة تمهّد لموضوعه أو تبين منهجه، إذ يبدأ مباشرة بقوله: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»، في دخولٍ مباشر إلى المادة العلمية دون تقيد بالتقاليد التصنيفية المألوفة.

واصطلح بعد وفاة سيبويه على تسمية كتابه بـ "الكتاب حتى اشتهر بين الناس بذلك الاسم " وحكى أحمد أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، أن كِتابَ سيبويه وُجِد بعضُه تحت وِسادة الفرَّاء التي كان يجلس عليها، وقال أبو إسحاق الزّجاج: إذا تأمَّلتَ الأمثلة من كتاب سيبويه ؛ تبينت أنه أعلمُ الناس باللغة. (١).

وكان اهتمام العلماء بكتاب سيبويه واضحًا فهذا الجرمي (ت٢٢٥ هـ) يقول: " أنا مذ ثلاثون أُفتِي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، قال: فحدَّثتُ به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار، فقال: أنا سمعتُ الجرميَّ يقول هذا، وأومأ بيده إلى أذنيه، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحبَ حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقَّه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش (٢) ، وقال المازني (ت ٢٤٩ هـ) قولته المشهورة" من أرادَ أنْ يعملَ كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح" (٣).

وقال أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ ) عنه هو أعلمُ الناسِ بالنحو بعد الخليل، وألفَ كتابهُ الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل (٤).

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين :٧١- ٧٢

(٢) المصدر نفسه : ٧٥

(٣) أخبار النحويين :٣٩

(٤) مراتب النحويين: ٦٥

وهذا الجاحظ ( ت ٨٦٨ هـ) يتحدث عن كتاب سيبويه إذا يقول: " لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال " [١] وقال أيضاً: " أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه قلت له: لم أجد شيئاً أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث القراء، فقال: والله ما أهديت لي شيئاً أحب إلي منه"[٢] ، وقِيلَ فيه : " لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أنَّ الكتب المصنفة في العلوم مُضْطَرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره" [٣].

**ثانياً: منهج كتاب سيبويه :**

عند قراءة كتاب سيبويه (الكتاب) وقراءة الأبحاث التي تحدثت عن بعض من منهجه، وهذه أهم النقاط البارزة في منهج (الكتاب):

١- اعتمد سيبويه في مادة كتابه على[٤]:

- عبارات مروية وغير مروية، مرويات مثل: (وأمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك)[٥]، وغير مروية.
- مفردات عربية وأخرى عجمية خالصة أو معربة.

---

(١) وفيات الأعيان ٤٦٣/٣

(٢) وفيات الأعيان ٤٦٣/٣

(٣) الكتاب، ٦/١

(٤) ينظر: سيبويه إمام النحاة ، ص١٤٢-١٤٣

(٥) ينظر: الكتاب، ٢٥٦/١

- ومسائل مفترضة قيست على نظائر لها في اللغة مثل " الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنَّك تقول: نووي، كأنك أضفت إلى ذوا، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسما، رد إلى أصله؛ لأن أصله فعل، يدلك على ذلك قولهم: ذواتا" (١).

- وشواهد من القرآن وأخرى من الشعر والرجز.

٢- انتهج سيبويه المنهج الوصفي، ويبدو أن الوضوح في طريقة تصنيف الأبواب وترتيب أجزاء موضوعاتها، والمراد بالمنهج الوصفي في كتاب سيبويه هو الطريقة التي عالج بها الظواهر اللغوية ومجموعة العمليات الاستدلالية التي استند إليها لكل جوانب هذه الظاهرة، تلك الطريقة العقلية التي قادته إلى هدفه بدقة، فضلاً عن اعتماده الأسس الواقعية في تحقيق ذلك، وهي : السماع ، اللغة، الزمان، المكان ، الاستقراء ، التصنيف(٢)، فضلاً عن ذلك فكان أسلوب التصويب للتراكيب المخالفة للقاعدة تميل أحياناً إلى الجمع بين الوصفية والمعيارية.

٣- منهج سيبويه في أبواب كتابه(٣):

- لم يكن سيبويه يمضي قصداً إلى هدفه في كل باب، فربما استطرد وأوغل في الاستطراد، حتى يخيل إليك أنَّه عدل عن موضوعه وأخذ في غيره.

- ومعلوم أنَّ لكلِّ باب في كتاب، بل لكلِّ مسألة في باب مقتضيات خاصة وطبيعة متميزة قليلاً أو كثيراً، وإذن لا ينتظر سيبويه أبواب الكتاب ولا مسائل الأبواب علاجا واحدا مطردا.

---

(١) الكتاب: ٣٦٦/٣

(٢) ينظر: سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث (المنهج) : ٤

(٣) ينظر: سيبويه إمام النحاة :١٦٤

- كما إنه في تصنيف الكتاب كان يتجه إلى فكر الباب كما تتمثل له، فيستحضرها، ويضع المعالم لها ويتعرف حاجتها من الأمثلة والنصوص، فيجمعها، ويصنفها؛ ثم يعرضها جملة وأحادا، وينظر فيها تصعيداً وتصويبا، يحلل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف، ويستخلص المعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويستشهد الشواهد، ويلتمس العلل، ويروي القراءات وأقوال العلماء، إما لمجرد التقصي والاستيعاب وإما للمناقشة وإعلان الرأي.

**- (معاني النحو) للسامرائي**

الكتاب للدكتور فاضل السامرائي، وعنوانه: (معاني النحو )، ويتكون من أربعة أجزاء وعدد صفحاته ألف وثمانمائة وستة عشر صفحة (١٨١٦)، وطبع في دار الفكر، الأردن سنة (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

استهل السامرائي كتابه بمقدمة في ست صفحات، أظهر فيها الموضوع الأساسي للتأليف والمتمثل في " محاولة للتمييز بين التراكيب المختلفة وشرح معنى كل تركيب" [١].

ثم انتقل إلى الموضوعات، وقد اعتمد في تقسيم هيكل الكتاب على التقسيمات الموجودة في أبواب النحو العربي، والتي جاءت بحسب البنية التركيبية للكلام.

وقد امتازت العناوين بالوضوح، والدقة، وقد استهل السامرائي كل المباحث بالمفهوم الأساسي للقاعدة ، كما عمد إلى المصادر القديمة والقرآن للاستشهاد، مع قلة الرجوع إلى المصادر الحديثة، ومن أبرز الكتب التي استعملها : الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وغيرهم.

---

(١) معاني النحو: ٩/١

وقد ربط النحو بالسياق بحيث إنَّه لم يدرس الجملة النحوية بشكلٍ منعزلٍ بل ربطها بالسياق القرآني والبلاغي، فهو وظف الأسلوب العلمي، و" تميز بالحشد الهائل للمصطلحات العلمية المهمة ، فهو بمثابة كشاف للمصطلحات في اللغة العربية، مردفة بتفسير يسير يصل بك إلى معنى المصطلح الذي يصعب فهمه على المبتدأ، بالإضافة إلى توثيق علمي دقيق وأمين"(١) .

وهذا الكتاب يُعدُّ حصيلةَ تجاربٍ وقراءاتٍ كثيرة في التفسير والبلاغة وعلم اللغة والمعاجم، ناهيك عن ضلوعه في النحو العربي، فيقول المؤلف عن تميز كتابه: "إنَّ تأليفَ أي كتابٍ في النحو، أيسر من موضوع هذا الكتاب بكثيرٍ، وذلك لأنَّ الأحكامَ النحوية مذكورة مبينة في كتب النحو لا تكلفك إلا استخراجها، وجمعها في كتاب واحد على حسب الخطة التي تريدها.

وأمَّا هذا الموضوع فليس الأمر فيه أمر جمع أحكام نحوية، ولا ذكرَ قواعد مبينة، وإنَّما هو تفسير للجملة العربية، وتبيين لمعاني التراكيب المختلفة، مما لا تجلو أغلبه في كتب النحو، وقد تفزع إلى كتب البلاغة والتفسير وغيرها من المظان، فلا تجد شيئا مما تريد" (٢).

(١) النحو والدلالة في كتاب معاني النحو لفاضل السامرائي : ٩٠

(٢) معاني النحو: ٩/١

# الفصل الأول

## أثر سيبويه على السامرائي في الأسماء

## الفصل الأول:
## أثر سيبويه على السامرائي في الأسماء

يُعَدُّ باب الأسماء من أهم أبواب النحو العربي، لما له من دور أساسي في بناء الجملة وفهم المعنى اللغوي والدلالي، وقد شكّلت مؤلفات سيبويه حجر الزاوية في دراسة النحو العربي، إذ قدّم رؤية متكاملة تجمع بين الضبط النحوي والتمييز الصرفي، مع إبراز العلامات التي تميّز الاسم عن الفعل والحرف، ومن جهة أخرى، جاء الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو ليعيد قراءة هذا الباب في ضوء البعد الدلالي والقرآني، محافظًا على الأسس التقليدية، لكنَّه أضاف إليها بعدًا جديدًا يركز في ثبات المعنى واستقراره في النصوص القرآنية, ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر سيبويه على السامرائي في معالجة الأسماء، من خلال تحليل:

- مفهوم الاسم عند سيبويه، وعلاقته بالمشتقات والوصفية.
- مفهوم الاسم عند السامرائي، مع التركيز في البعد الدلالي والثبوت القرآني للمعنى.

## المبحث الأول

## مفهوم الاسم عند سيبويه والسامرائي

يتناول هذا المبحث مفهوم الاسم عند سيبويه والسامرائي، ويبرز التفاعل بين النظرية النحوية التقليدية والرؤية الدلالية والقرآنية الحديثة في البداية، ويعرض المبحث منظور سيبويه، الذي لم يعرّف الاسم تعريفا نظريا صارما، وإنَّما اكتفى بالتمثيل الأمثل لأوضح حالات الاسمية، كما في مثاله الشهير: "رجل وفرس"، هذه الأمثلة النكرة المفردة المذكرة تظهر الأصل النموذجي للاسم، الذي يُستدل به على خصائص الاسمية الأساسية: الاستقلال عن الفعل والحرف، قبول التنوين، دخول أل التعريف، والقدرة على الجر والإسناد والنداء، ويؤكد سيبويه من خلال هذه الأمثلة على مبدأ التدرج في اللغة، بحيث يمثل الاسم النموذجي ذروة خصائص الاسمية، وتستمد بقية الفروع والمعاني منه، بينما تبقى الصفات المشتقة، مثل اسم الفاعل واسم المفعول، مرتبطة بالفعل وتعمل وفق نظام نحوي متكامل، لكنَّها تخضعُ أيضًا للمعايير النموذجية نفسها، ما يضمن وحدة البنية الداخلية لباب الأسماء.

من جهة أخرى، يعيد الدكتور فاضل السامرائي قراءة مفهوم الاسم في ضوء البعد الدلالي والقرآني، مستندًا إلى أساس سيبويهي لكنه يوسعه، فعند السامرائي الاسم لا يدلُّ فقط على وحدة نحوية مستقلة، بل يشير إلى معنى ثابت ومستقر، خلاف الفعل الذي يرتبط بالحدوث والزمن، وهو ما يتجلى في الأمثلة القرآنية التي توظف الجملة الاسمية للدلالة على الثبوت الدائم، كما يتبنى السامرائي قاعدة سيبويه في المشتقات الوصفية، لكنَّه يضيف تفسيرًا دلاليًا؛ فاسم الفاعل يتصرف كما لو كان فعلًا مستمرًا في معناه وثباته، ما يعكس تلاقي الجانب النحوي مع البعد البلاغي والدلالي.

ويمكن القول إنَّ هذا المبحث يوضح استمرارية التراث النحوي وتحديثه: سيبويه يؤسس لقاعدة نحوية دقيقة تعتمد على النموذج والخصائص الصرفية، بينما السامرائي

يربط هذه القاعدة بالمعنى والثبوت الدلالي، مستفيدًا من قراءة النصوص القرآنية، ليقدّم فهمًا أوسع للوظيفة الاسمية، يجمع بين القاعدة الصورية والدلالة المعنوية.

**أولًا: مفهوم الاسم عند سيبويه .**

في كتاب سيبويه نجد أنَّه استغنى عن حد الاسم بقوله: "فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط"(١)، ومن الملاحظ أنَّ جميعها نكرة، مفرد، مذكر، وتلك أدلة الأصل والسبق أو (الأول) بنص سيبويه، فالتنكير قبل التعريف، والإفراد أول يتلوه الجمع، والتذكير سابق على التأنيث، وهذه (الأول) كلها أشد تمكنا من نقيضها، من جهة صرفها(٢).

ويرى الدكتور محمود نحلة أنَّ مثال (حائط) دخيل على نص سيبويه، لأنَّ شروح سيبويه اقتصرت على مثالي (رجل وفرس)، كما أن حائط غير ثلاثي، فضلاً عن أنَّ الأستاذ عبد السلام هارون وضعه بين معقوفتين إشارة إلى زيادته على ما في النسخة التي اعتمد عليها، ويضاف إلى ذلك أنَّ سيبويه شمل بمثاليه العاقل وغير العاقل، فلا حاجة إلى (حائط)، ولو قِيلَ: إنَّه قصد به الجماد، لزاد مثالاً للنبات(٣).

ويُرجع السِّيرافي (ت ٣٦٨هـ) اقتصار سيبويه في أمثلته على «رجل» و«فرس» إلى سببٍ مقصود، فيقول: "وأمَّا " الاسم " فإنَّ سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره، فقال: " الاسمُ رجلٌ وفرسٌ " وإنَّما اختار هذا؛ أخف الأسماء الثلاثية، وأخفها ما كان نكرة للجنس وهذا نحو " رجل وفرس " (٤)، واختيار سيبويه هذا يبين أنَّ (اسم الجنس الجامد) الدال

---

(١) الكتاب ١٢/١

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢٢/١

(٣) ينظر: الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، ص١٧-١٨

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٤/١

على ذات[١]، هو صاحب الأصالة الاسمية، أو (الأصل النموذجي) لباب الاسمية[٢]، فهذا تمثيل وما أراد سيبويه به التحديد[٣]، ولكن يقصد به الفرد الذي يحمل جميع صفات القسم أو هو أكثر الأفراد حملا لسمات القسم الذي ينتمي إليه، وكلُّ ما عداه تابع له، وفرع عليه، كالمصادر، والأعلام، والمبهمات، والظروف... وهو ما يفسره مبدأ (الانحراف التدريجي) الذي يعني أنَّه لا يمكن لأفراد أي صنف أنْ يحملوا بشكل متساوٍ جميع سمات القسم الواحد، وكلما اتجهنا إلى محيط دائرة الأفراد التي تنتمي إلى قسم، قل عدد السمات التي تحملها الأفراد حتى تقع على فرد لا يحمل من سمات القسم إلا سمة واحدة[٤] ، كتاء الفاعل التي تقتصر على سمة الإسناد في دائرة الاسمية. أما اسم الجنس الجامد، نحو: رجل وفرس، فيقبل التنوين والتعريف بأل والنداء والجر والإسناد... وغيرها، ومن ثم استحق وسم (الأصل النموذجي)، لقسم الاسم.

وانطلاقًا من هذا التحليل، يظهر أن الصفة المشتقة تُعدّ من حيث الأصل نوعًا من أنواع الاسم، لكنها في الوقت نفسه تختلف عن الاسم اختلافًا بيّنًا عند سيبويه؛ لأنّ الاسمية والوصفية عنده مجالان متميزان لكلٍّ منهما قواعده الخاصة، ولهذا حاول سيبويه الموازنة بينهما، فالنظام عنده يقوم على أنّ كلّ باب له أصل يرجع إليه، فقد عدّ سيبويه اسمي الفاعل والمفعول في باب الوصف ، وعبر عن ذلك في أكثر من موضع قائلًا: " فأما الأصل الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل"[٥] ، لأنه

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ١/ ١٩٨

(٢) ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي،٢١٤

(٣) النظرية اللغوية في التراث العربي ٢١٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه ،٢١٤

(٥) الكتاب ١١٧/١

يعمل " في المعرفة كلها والنكرة مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا " (١)، ويكاد سيبويه أن يسوي بين اسم الفاعل واسم المفعول فوجه العمل جريانهما على الفعل فـ " لأنَّ الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ" (٢)، وفي موضع آخر: " وكذلك جميعُ هذا، فمفعولٌ مثلُ يُفعَلُ، وفاعِلُ مثلُ يَفعَلُ" (٣).

وهكذا يتضح أنّ سيبويه ينظر إلى باب الأسماء بوصفه بابًا تتمايز حدوده بالاستعمال لا بالتعريف النظري؛ ولذلك عدل عن وضع حدٍّ منطقي للاسم، مكتفيًا بالتمثيل بأقرب الألفاظ إلى حقيقة الاسمية في تصور العرب، فاختيار «رجل» و«فرس» ليس مجرد انتقاء اعتباطي، بل هو كشف لجوهر الاسم في أنقى صوره، حيث تتجلى خصائص القسم بوضوحٍ لا لبس فيه، فالاسم عنده هو ما تحققت فيه سمات الاسمية الأساسية: قبول التنوين، ودخول «أل»، والجرّ، والإسناد، والنداء، وغير ذلك من العلامات التي تُظهر ثباته واستقلاله عن الفعل والحرف، ومن ثمّ فإنّ سيبويه لم يرد أن يعرّف الاسم معرفيًّا بقدر ما أراد أن يُري المتلقي كيف يتجلى الاسم في الاستعمال، أي أن يقدِّم مثالًا يجمع الخصائص التي تُكوّن هُويّة هذا الباب.

وهذا المنهج يكشف أن سيبويه ينطلق من فكرة «الأصل النموذجي» في كل باب؛ فكما جعل «فاعل» الأصل في باب الوصف، جعل «اسم الجنس الجامد» أصلًا في باب الاسم، لأنه الأكثر تمثيلًا لمعاني الاسمية وأحكامها، وبذلك يؤسس سيبويه رؤيةً تقوم على أنّ الأبواب اللغوية لا تُدرك بتعريفاتها النظرية، بل بأفرادها النموذجية التي تتركز فيها سمات القسم بأعلى درجاتها، ومنها تُفهَم بقية الفروع.

---

(١) الكتاب: ١٠٨/١

(٢) المصدر نفسه ١١٧/١

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٩

واعتمد سيبويه في تصنيف الصفات على مبدأ التدرّج؛ إذ جعل في مركز باب الوصف النموذج القياسي الذي تُقاس عليه بقية الصفات، وهذا النموذج يتمثّل في المشتقات التي تجري على الفعل، أي تشبهه في قدرتها على العمل النحوي، وفي قبولها للضمير المستتر أو الظاهر، وهاتان العلامتان هما ما يُظهر جانب الفعلية في هذه الصفات عند سيبويه، ويجعلانها أقرب إلى الفعل من بقية أنواع الأسماء.

**ثانياً: مفهوم الاسم عند السامرائي .**

لم يُعرِّف الدكتور فاضل الاسم في كتابه بمفهوم واضح، أو تعريف قطعي، ولكنَّ الملاحظ أنَّه ينطلق في كتابه معاني النحو من المنطلق التراثي نفسه، لكنَّه يعيد قراءة الاسم في ضوء السياق الدلالي والبعد القرآني، فهو يرى أنَّ الاسم في العربية — خاصة حين يَرِد في النص القرآني — ليس مجرد وحدة نحوية، بل هو حامل لمعانٍ خاصة تتجاوز حدود التعريف التقليدي.

ويؤكد السامرائي أنَّ الاسم يدلّ على معنى ثابت النسق، أي أنَّه يشير إلى معنى ذهني مستقر، بخلاف الفعل الذي يعبّر عن حدوث وتجدد[١]، قائلاً: " والاسم يدل على الثبوت تقول لصديقك: أتظن أنك تنجح في هذا العام؟ فيقول لك (أنا نَاجح) أي لوثوقه بنفسه ادعى أنَّ الأمر منته وثابت، ولو لم يكن هذا الأمر قد تم فعلا. "[٢] .

وتشكل هذه الفكرة نقطة تواصل مع تعريف سيبويه، لكنَّها تتخذ عند السامرائي بُعدًا تفسيريًا جديدًا، إذ يجعل ثبات الاسم مدخلًا لتحليل كثير من الفروق البلاغية بين الاسم والفعل في القرآن، فـ "الاسم فهو غير متخصص بزمن، وإنَّما هو عام ثابت تقول (الحمد لله) على قصد ثبوت الحمد له ودوامه غير مخصص بزمن معين، ..

(١) ينظر: معاني النحو ١/ ١٥– ١٧

(٢) المصدر نفسه ١٦/١

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ**﴾ [هود:٦٩] فنبي الله إبراهيم –عليه السلام– حياهم، بتحية، خير من تحيتهم، أذهم حيوه بجملة فعلية، وهو حياهم بجملة إسمية دالة على الثبوت"(١).

وأمَّا في اسم الفاعل واسم المفعول فهو يتبع سيبويه فكما ذكر قبل جريانهما على الفعل فـ " لأنَّ الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ"(٢).

وقال كذلك السامرائي: "اسم الفاعل كالفعل"(٣)، ويقول: "فإنْ جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره" (٤).

كما أنَّه استدل على عدم دخول التنوين إليه كما قال سيبويه فيقول: جاء في (كتاب سيبويه): " فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة .. وذلك قولك (هذا ضاربُ عبد الله وأخيه) وجه الكلام وحده الجر، لأنَّه ليس موضعا للتنوين، وكذلك قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه) وهذا قاتل عمرو أمس، وعبد الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَربًا شديدا وعمروٍ " (٥)، ويتضح من هذا أنَّ الدكتور فاضل السامرائي لا يقدم تعريفًا قطعيًا للاسم بقدر ما يعيد قراءته من منظور دلالي وبلاغي، مستندًا إلى التراث النحوي القديم، لكنَّه يضيف بعدًا تفسيرياً جديدًا يربط بين الاسم والثبات الدلالي في النص القرآني، فالسامرائي يرى أنَّ الاسم، بخلاف الفعل الذي

---

(١) ينظر: معاني النحو: ١/ ١٨٥-١٨٦

(٢) الكتاب ١١٧/١

(٣) معاني النحو ١٧٠/٣

(٤) المصدر نفسه ١٧٣/٣

(٥) الكتاب ١٧١/١

يرتبط بالحدوث والزمن، يدلُّ على ثبوت المعنى واستقراره الذهني، وهو ما يتيح له استعمل الاسم كأداة لتحليل الفروق البلاغية بين الاسم والفعل، لاسيما في القرآن الكريم.

كما يتضح من أمثلته أنَّ الاسم لا يختص بزمن محدد، بل يحمل صفة الدوام والثبات، سواء في الجمل الخبرية أو التحية، وهو ما يفسر استخدام الجملة الاسمية في النصوص القرآنية للدلالة على الثبوت الدائم، كما في مثال تحية النبي إبراهيم لقومه، وهذا التفسير يوسع من فهم الوظيفة الدلالية للاسم مقارنة بالقراءة التقليدية عند سيبويه، التي كانت تركز في العلامات النحوية والخصائص الصرفية.

وعند تطبيق هذا على المشتقات الوصفية، مثل اسم الفاعل واسم المفعول، نجد أنَّ السامرائي يتبع سيبويه في اعتبارهما مرتبطين بالفعل؛ فالفعل المضارع مرتبط بالفاعل، والفعل المبني للمجهول مرتبط بالمفعول، لكنَّه يضيف تفسيرًا دلاليًا، إذ يرى أنَّ اسمَ الفاعل يتصرف كما لو كان فعلًا في زمنه واستمراريته، ويشير إلى معنى ثابت ومحدد، حتى لو لم يقع الفعل بعد، وهو ما يعكس توسعًا في النظر إلى الوصفية على أساس عملها الدلالي لا الصوري فقط، بالتالي، يمكن القول إنَّ السامرائي حافظ على الأصل النحوي التقليدي في تصنيف الأسماء والمشتقات، لكنَّه أضاف بعدًا دلاليًا وقرآنيًا يميّز فهمه للاسم عن النظرة الصرفية التقليدية، موضحًا كيف أنَّ الاسم يحمل ثبوتًا واستقرارًا معنويًا يتجاوز مجرد العلامات النحوية الصرفية.

**كما يرجح السامرائي رأي سيبويه في تثبيت النصب عند الأسماء المنقطعة**، إذ يحافظ على وضوح المعنى وسلامة التركيب، ويمنع الإبدال إلا في الحالات التي تتوافر فيها شروط تسمح بالتجاوز، وهو بذلك يرجح هذا الرأي على التساهل الذي يظهر عند التميميين، فيقول: " ويبدو أن اختيار النصب في المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم إنما هو عائد إلى التساهل في الابدال وعدمه، وذلك أن

الحجاز يبين كما يبدو متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الاتباع، وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجح على الأصل، فإذا أرادوا التجوز اتبعوا، فإن تعذر الابدال وجب النصب وامتنع الاتباع عند الجميع" (١)، وقد جاء في كتاب سيبويه: هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول " وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحد إلا حماراً، جاؤا به على المعنى ولكن حمارا وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمارٌ) أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر " أحداً " توكيداً؛ لأن يعلم أنه ليس بها آدمي؛ ثمّ أبدل فكأنَّه قال: ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانها،... ومثل ذلك قوله (مالي عتاب إلا السيف) جعله عتابه كما انك تقول (ما أنت إلا سير) إذا جعلته هو السير" (٢)، فالسامرائي يلتزم برأي سيبويه في تشديد النصب على الأسماء المنقطعة، معتبرًا أن هذا يعكس وضوح المعنى، ويمنع الإبدال إلا عند توافر شروط مبررة.

**كما تأثّر فاضل السامرائي بسيبويه بوضوح في معالجته لقضية «كان» بين التمام والنقص**، ويُستعمل مصطلح «اسم كان» هنا على ما جرى به الاصطلاح، مع التنبيه إلى أن سيبويه يفرّق بين كان الناقصة وكان التامة، فلا يكون الاسم بعدها اسمًا لها إلا في حال النقص، فيتّضح عند النظر في تحليل سيبويه لوظيفة «كان» أنّه لا يفصل بين العمل النحوي والدلالة التي ينهض بها اللفظ في السياق؛ فحين تخرج «كان» عن معناها الناقص الدال على الزمان إلى معناها التام الدال على الوجود والوقوع، فإنها تعود فعلًا تامًّا يكتفي بمرفوعه، ويكون الاسم بعدها فاعلًا لا

(١) معاني النحو، ٢/٢٥٣-٢٥٤

(٢) الكتاب ، ٢/ ٣١٩

وينظر: شرح كتاب سيبويه، ٣/٦٤

اسمًا لها، كما في قوله: "وقد يكون لكاَنَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي قَد خُلِق عبدُ الله. وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ، وقد دام فلانٌ، أي ثبت، كما تقول رأيتُ زيداً تريد رؤْية العين، وكما تقول أنا وَجَدتْهُ تريد وِجدان الضَّالَّة، وكما يكون أصبحَ وأَمسىَ مرّةً بمنزلة كان، ومرّةً بمنزلة قولك أسْتَيْقَظُوا ونامُوا" (١)، وقال السيرافي تعقيبًا عليه: "أراد أنْ يبين أنّ لفظا واحدا قد يكون له حالان أحدهما يحتاج إلى اسم وخبر، والآخر لا يحتاج"(٢) ،وهذا التصور الذي يربط الإعراب بالفعلية والدلالة هو الأساس الذي انطلق منه فاضل السامرائي في قراءته للتركيب القرآني؛ إذ يرى أن العامل النحوي لا يُفهم من الصورة اللفظية وحدها، بل من المعنى الذي يؤديه الفعل في السياق، فمتى أفادت «كان» معنى الحدوث أو الوجود، انقطعت عن باب النواسخ، وعملت عمل الأفعال التامة، فارتفع الاسم بعدها على الفاعلية، ومن ثمّ يمكن القول إن السامرائي لا يخرج في تحليله عن أصول سيبويه، بل يعيد صياغتها بلغة دلالية حديثة، حيث يقول السامرائي: "قد تقتصر على مرفوعها فتكون تامة بمعنى وجد ووقع كقوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٢٨٠] ، وقوله: ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [يس:٨٢] ، وكقولهم (المقدور كائن)"(٣) .

**يمثّل تناول فاضل السامرائي لقضية «اسمية أنَّ» امتدادًا واعيًا للرؤية السيبويهية** التي تنظر إلى الظواهر النحوية من خلال تفاعل الموقع الإعرابي مع المعنى، لا من خلال العلامة وحدها، إذ يعيد السامرائي قراءة نصّ سيبويه قراءة

(١) الكتاب ، ٤٦/١

(٢) شرح كتاب سيبويه ، ٣٠٢/١

(٣) معاني النحو ، ٢١٩/١

دلالية تُبرز ما انطوى عليه من تصور عميق لوظيفة الحرف المصدري، فيقول سيبويه: "أما أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلةٌ لها، كما أنَّ الفعل صلة لأنَّ الخفيفة وتكون أن اسماً، ألا ترى أنك تقول: قَدْ عَرفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فأنك في موضع اسم منصوبٌ كأنَّك قلت: قد عرفت ذاك وتقول: بلغني أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، فأنَّك في موضع اسم مرفوع، كأنَّك قلت: بلغني ذاك، فأن الأسماء التي تعمل فيها صلةٌ لها، كما إنَّ (أنَّ) الأفعال التي تعمل فيها صلةٌ لها" (١)، فيكشف نصّ سيبويه في حديثه عن «أنَّ» الاسمية عن تصوّرٍ واسع لمفهوم الإعراب عنده، إذ لا يقتصر على العلامة الظاهرة في أواخر الألفاظ، بل يتجاوزها إلى الموقع النحوي الذي يشغله الاسم في التركيب، فحين يقرر أنَّ «أنَّ» اسم، وأنَّ ما عملت فيه صلة لها، فإنه يُلحقها بالأسماء التي تختلف مواقعها الإعرابية تبعًا لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فيجعلها تارة في موضع الاسم المنصوب كما في قوله: «قد عرفتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ »، وتارة في موضع الاسم المرفوع كما في قوله: «بلغني أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ »، مبيّنًا أن التقدير في الحالين كقولك: «عرفتُ ذاك» و«بلغني ذاك».

ويعقب السامرائي على كلام سيبويه بقوله: " وهي في ذلك تلتقي مع سائر الأحرف المصدرية، فإن من أهم وظائف الحرف المصدري أن يوقع الجملة موقع المفرد، ثم إن الحرف المصدري يجعل ما بعده في حكم المصدر، والمصدر معنى ذهني غير متشخص فـ (أنَّ) على هذا تجعل الأمر معنويًا ذهنيا، فثمة فرق بين قولك: أرى محمدًا واقفًا وأرى أن محمدًا واقف، فالأول موقف متشخص ورأى بصرية، والثاني موقف عقلي ورأي عقلية، أي أرى أنه فاعل ذلك وأحبسه" (٢)، ويتضح من

(١) الكتاب، ١٢٠/٣

(٢) معاني النحو ٢٩٥/١

تحليل السامرائي أن منهجه في تفسير «أنَّ» الاسمية متأثر مباشرة برؤية سيبويه، فهو طورها ليكشف البُعد الدلالي والمعنوي الذي ألمّ به سيبويه ضمنيًا، فقد جعل سيبويه «أنَّ» اسماً، وما بعدها صلة تُكمّل معناها، مع اختلاف مواقعها الإعرابية بحسب العامل، فتكون منصوبة في نحو «قد عرفتُ أنَّك منطلق» ومرفوعة في نحو «بلغني أنَّك منطلق»، مع تقدير يمكن تمثيله بالقول: «عرفتُ ذاك» و«بلغني ذاك»، والسامرائي في تحليله لهذا الموضع يتبع المنهج الذي أسسه سيبويه، لكنه يوضح جانبًا إضافيًا في تفسير عمل الحرف المصدري «أنَّ»، حيث يجعل الجملة التي تليه تُعامل كما لو كانت مفردًا من حيث الإعراب، كما يبيّن الفرق بين نوعي الرؤية: الرؤية الحسية المباشرة في قولنا «أرى محمدًا واقفًا»، والرؤية الذهنية أو العقلية في قولنا «أرى أنَّ محمدًا واقف»، وهو ما يسلط الضوء على دور التفكير والتمثّل العقلي في فهم المعنى.

**ومن خلال تتبّع معالجة فاضل السامرائي لقضايا الاسم في هذا المبحث**، يتبيّن أنّ تأثّره بسيبويه تأثّر منهجيٌّ عميق يتجلّى في تبنّيه أسس التعليل النحوي، وآليات الترجيح، والبنية المصطلحية التي أرساها سيبويه، فقد التزم السامرائي في أكثر من موضع بالمنطلق السيبويهي القائم على ربط الحكم النحوي بالمعنى والسياق، لا بالاكتفاء بالعلامة الإعرابية أو الصورة الصرفية وحدها.

**ففي قضية مفهوم الاسم يلتقي السامرائي مع سيبويه في رفض التعريف الحدّي الجامد**، ويعتمد – مثله – على الكشف عن جوهر الاسمية من خلال الوظيفة والدلالة؛ فكما اكتفى سيبويه بالتمثيل بـ«رجل» و«فرس» بوصفهما أصلًا نموذجيًا تتجلى فيه سمات الاسمية كاملة، ينطلق السامرائي من هذا الأساس نفسه ليبني عليه تفسيره الدلالي، حين يجعل الاسم دالًا على الثبوت والاستقرار في مقابل الفعل الدال

على الحدوث والتجدد، وبذلك يطوّر السامرائي الفكرة السيبويهية ولا ينقضها، إذ ينتقل بها من مستوى التمثيل الصرفي إلى مستوى التحليل البلاغي والقرآني.

**كما يتجلّى هذا التأثّر المنهجي بوضوح في معالجته للمشتقات الوصفية**، ولا سيما اسم الفاعل واسم المفعول؛ إذ يلتزم السامرائي برأي سيبويه في عدّهما من باب الوصف الجاري مجرى الفعل، مستشهدًا بما قرّره سيبويه من أنّ «فاعل» بمنزلة «يفعل» و«مفعول» بمنزلة «يُفعل»، وأن عملهما النحوي ناشئ عن هذه المشابهة، غير أنّ السامرائي لا يكتفي بهذا التعليل، بل يضيف إليه بعدًا دلاليًا، فيبيّن أنّ اسم الفاعل يدل على معنى مستمرٍ ثابت في الذهن، حتى وإن لم يقع الفعل بعد، وهو تعليلٌ ينسجم مع أصل سيبويه القائم على الفعلية، لكنه يوسّعه ليشمل الأثر المعنوي في الاستعمال.

**كما يظهر تأثّر السامرائي بسيبويه في باب الترجيح النحوي**، ولا سيما في مسألة النصب في المنقطع؛ إذ يختار السامرائي رأي سيبويه وأهل الحجاز في لزوم النصب، ويعلّل ذلك بالحفاظ على وضوح المعنى ومنع الإبدال الذي قد يوقع في اللبس، وهو التعليل نفسه الذي صرّح به سيبويه في قوله: «وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه»(١)، ولا يكتفي السامرائي بذكر الحكم، بل يبرز علّته الدلالية، ممَّا يؤكد أنّ اختياره لمذهب سيبويه ليس تقليدًا، بل اقتناعٌ بمنهجه في الجمع بين سلامة التركيب ودقة الدلالة.

**ويتأكد هذا المنحى التعليلي في معالجة السامرائي لقضية «كان» بين التمام والنقص**؛ إذ يلتزم بالتفريق السيبويهي الدقيق بين «كان» الناقصة التي تحتاج إلى اسم وخبر، و«كان» التامة التي تكتفي بمرفوعها وتدل على الوجود أو الوقوع، فالسامرائي، مثل سيبويه، لا يحدد العمل النحوي من خلال البنية وحدها، بل من خلال المعنى الذي تؤديه «كان» في السياق، فإذا أفادت معنى الوجود انقطعت عن باب النواسخ، وكان الاسم بعدها فاعلًا لا اسمًا لها، وهو ما صرّح به سيبويه وأكّده

(١) الكتاب ، ٢/ ٣١٩

السيرافي في تعقيبه، ثم أعاد السامرائي صياغته بلغة دلالية حديثة عند تحليله للآيات القرآنية، ويظهر التأثّر ذاته في تفسير السامرائي لاسمية «أنَّ»، حيث ينطلق من نص سيبويه القائل بأنَّ «أنَّ» اسم وما بعدها صلة لها، مع اختلاف موقعها الإعرابي تبعًا للعامل، فيحوّل هذا التصور إلى مدخل دلالي يبيّن كيف تُعامل الجملة بعدها معاملة المفرد، وكيف تنتقل الرؤية من الحسّ إلى العقل، كما في الفرق بين «أرى محمدًا واقفًا» و«أرى أنَّ محمدًا واقف»، وبذلك يحافظ السامرائي على المصطلح السيبويهي وحدوده، لكنَّه يفعّله في قراءة المعنى، لا في ضبط الإعراب فحسب.

ومِن ثمّ يمكن القول إنّ السامرائي يُمثّل حلقة واصلة بين النحو التراثي والنحو الدلالي؛ فهو يتبنّى تعليلات سيبويه، ويرجّح آراءه، ويستعمل مصطلحاته ضمن حدودها الأصلية، غير أنّه يعيد توظيفها في تحليل النص القرآني، ممَّا يجعل النحو أداة لفهم المعنى، لا مجرد علم لضبط الأواخر.

## المبحث الثاني

## تأثر السامرائي بسيبويه في الأسماء المبنية

في هذا المبحث نسلط الضوء على العلاقة بين سيبويه وأثر الدكتور فاضل السامرائي لبعض الأسماء المبنية، مسلّطين الضوء على كيفية تأثر السامرائي بالمنهج السيبويهي في تصنيف الأسماء وفهم بنيتها، فقد عدَّ سيبويه الأسماء المبنية جزءًا أصيلاً من النظام النحوي العربي، موضحًا علاماتها ووظائفها في الجملة، وقد استقى السامرائي منه قواعد التعامل مع الأسماء المبنية، وتحليل كيفية إسقاط التنوين أو الثبات الدلالي للأسماء في سياقات متعددة، سواء كانت علمًا، أو كنية، أو لقبا، أو وصفًا.

ومن خلال هذا المنهج، يظهر التفاعل بين القراءة التقليدية عند سيبويه والبعد الدلالي والقرآني الذي أضافه السامرائي، حيث يوسع الأخير فهم الأسماء المبنية لتشمل جوانب الاستعمال القرآني والدلالي، مع الحفاظ على الأساس النحوي الذي أرسته مدرسة سيبويه.

### أولاً: ما التعجبية

التعجب لغةً: العجب: وهو "إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده، وقد عجب منه يعجب عجباً "[1] .

والتعجب اصطلاحاً: "هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه وقد قيل إذا ظهر السبب بطل العجب واللفظ الموضوع له بحق الأصل (ما أفعلهُ) فَأَمَّا أَفْعِلْ به فمعدول به عن أصله[2] ، وهو عبارة عن تصور استحقاق الشخص رتبة

---

(١) لسان العرب ( ع ج ب) ٥٨٠/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، ١٩٦/١.

لا يكون مستحقاً لها وتغير النفس بما خفي سببه وخرج عن العادة مثله[١]، وهو " استعظام شيء زائد على غيره لمزية فيه، وله صيغتان: (ما أفعله) و (أفعل (به) نحو: "ما أحسنه وأحسن به "[٢]، والتعجب يأتي على نوعين قياسي، وسماعي، وهما فعلان جامدان غير متصرفين قال ابن الحاجب: "وهما غير متصرفين، مثل: (ما أحسنَ زيداً) و (أحسن بزيدٍ)، ولا يبنيان إلَّا مما يبنى منه أفعل التفضيل"[٣]، وهذا الفعلان ( ما أفعل) و (أفعل به) لا يجوز أنْ يتقدم معمولهما عليهما والسبب كما ذكره الرضي: هو "لعدم تصرفهما، فلا يجوز أنْ نقولَ: (ما زيداً أحسنُ) كما لا يجوز أن نقول : (يزيدُ أحسنُ)، كمَا لا يجوز أنْ يفصل بينها وبين معموليها، فلا نقول: (ما أحسنَ يا عبد الله زيداً) ولا (أحسن لَولا بخْله بزيدٍ)؛ لأنَّ العامل ضعيف، في عدم تصرفهما في أنفسهما" [٤].

ويقول السامرائي عن اختلاف النحويين حول ما التعجبية: "التعجبُ المبوب له، وهو عند النحاة صيغتان: ما أفعله وأفعل به، وقد بوب لهما النحاة لأنَّهما يطردان في كلِّ معنى يصح التعجب منه ، فهاتان الصيغتان هما للتعجب وضعاً، وأمَّا غيرهما فهو في الأصل لغير التعجب ثمَّ نقل إلى التعجب، ... والنحاة يحللون (مَا أفعل) هذا إلى أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب فأكثرهم يجعل (مَا) اسما بمعنى (شيء) و (أفعل) فعلاً ماضياً، والمتعجب منه مفعوله، وتقدير الكلام في (مَا أحسنَ عبدَ الله) شيءٌ أحسن عبد الله أي شيء جعلَ عبدَ اللهِ حسناً، ثم نقل إلى معنى التعجب، وانمحي معنى الجعل ، وقال آخرون: أنَّ (ما) موصولة، والجملة بعدها

---

(١) التعريفات ص١٩٠

(٢) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: ١١٨

(٣) الكافية في علم النحو:٤٩

(٤) شرح الرضي على الكافية ، ٢٣٢/٤.

صلتها، والخبر محذوف، أي: الذين أحسن عبد الله موجود، وقال آخرون: (ما) استفهامية، وما بعدها خبرها"[١] ، وقيل: إنَّ " الصيغة الأولى: وهي كثيرة الاستعمال، وهي قولنا: ما أفعلَ، نحو: مَا أحسنَ زيداً!... وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّها موصولة، والتقدير عنده الذي حسن زيداً شيء، وزعم بعض النحاة أنَّها استفهامية، وحكاه الزمخشري في مفصله"[٢]، ويكشف هذا العرض عن منهج السامرائي في التعامل مع الخلاف النحوي؛ إذ لا يكتفي بسرد الأقوال في تحليل صيغة «ما أفعل»، بل يبرز تباعدها عن الدلالة الأصلية للتعجب، وينبّه إلى أن كثيرًا من هذه التخريجات قامت على افتراضات صناعية بعيدة، سعى أصحابها إلى ردّ الصيغة إلى أصول تركيبية سابقة، ثم القول بنقلها إلى معنى التعجب.

وقال الأزهري: "إنَّ ما" التعجبية "أجمعوا على اسميتها، لأنَّ في "أحسن" ضميرًا يعود عليها" اتفاقًا، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، و"أجمعوا" أيضًا "على أنَّها مبتدأ لأنَّها مجردة" عن العوامل اللفظية "للإسناد إليها"، ..."ثم" بعد الاتفاق على أنَّها اسم مبتدأ، اختلفوا في معناها، "قال سيبويه" وجمهور البصريين: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب... والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه، لأنَّ قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أنْ تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع "أفعل" على المتعجب منه، إذ لا يكن إلا مختصًا، فتعين كون الباقي وهو "ما" مقتضيًا للإبهام. "[٣] .

---

(١) معاني النحو ٤/٢٧٨-٢٧٩

وينظر: المقتضب، ٤/١٧٧، وينظر: الأصول في النحو، ١/ ١٠٠

(٢) المفصل للزمخشري :٢٧٧

(٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ٢/٥٩

فإذن "ما " في الأصل نكرة تامة بمعنى شيء، سواء أكانت متصدرة الخطاب إذا كانت للتعجب، أو ملحقة فيه نحو قوله تعالى : ﴿ **إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾ (سورة البقرة: ٢٧١) فنعماً: الفاء رابطة لجواب الشرط، نعم فعل ماض جامد لإنشاء المدح، والفاعل ضمير مستتر يفسره ما بعده، ما نكرة تامة مبنية على السكون في محل نصب على التمييز، وجملة "فبنعما" في محل جزم جواب الشرط هي: خبر المبتدأ محذوف تقديره: الخصلة هي، وقيل مبتدأ مؤخر(١)، وهكذا فإن السامرائي ينتقد صراحةً هذا التكلف عند النحاة بقوله: "أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب"(٢)، وهذا النقد امتداد لطريقة سيبويه الذي يختار دائمًا التحليل الأقرب لروح الكلام العربي لا الأبعد، فالسامرائي —متأثّرًا بسيبويه— يرفض التحميل الزائد الذي يجعل «ما» مرة نكرة موصوفة، ومرة موصولة، ومرة استفهامية؛ لأنَّه يرى — كما يرى سيبويه— أن التعجب تركيب وُضع لمعنى مخصوص، وأن تقديراته يجب ألا تخرج عن هذا الأصل.

**ثانياً: كم الاستفهامية والخبرية .**

وهي نوعان:

استفهامية، وخبرية، وهي اسم في الاستفهام والخبر(٣).

وتشتركان في أمور، هي: الاسمية، والإبهام، والبناء، ولزوم التصدير، والافتقار إلى مميز.

وتفترقان في أمور، منها:

---

(١) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ٤٧/١

(٢) معاني النحو ٢٧٨/٤-٢٧٩

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٥٥

وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ، ص٢٦١

- إنَّ الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.
- لا بد للاستفهامية من جواب بخلاف الخبرية
- تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، وتمييز الاستفهامية مفرد [١]

وما ورد في كلام العرب يدلّ على أنَّ (كمْ) الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد ومعدود[٢] واستعملها بعضهم على أنها يراد بها التكثير والافتخار، وزعم بعضهم أنَّها تستعمل في القليل والكثير على حدٍ سواء[٣]، و (كمْ) اسم عند الجمهور، وخالف بعضهم إذ ادعى حرفيتها[٤] ؛ وسميت(كمْ) خبرية ، لأنَّها تحتمل الصدق والكذب[٥].

واختلف في أصل (كمْ) على مذهبين: أحدهما: مذهب البصريين، وهو أنَّ (كمْ) أداة بسيطة[٦]، واستدلوا على ذلك بحجة منطقية محضة؛ إذ قالوا بأن الأصل هو الإفراد والتركيب فرع عنه، ومن تمسك بالأصل لم يطالب بالدليل ومن عدل عن الأصل، فعليه أنْ يأتي بالدليل[٧].

وذهب الكوفيون إلى أن القول بأنَّ (كمْ) مركبة[٨] وحجتهم في ذلك أنَّ الأصل فيها (مَا) زيدت عليها (الكاف) ونظير ذلك أنَّهم يزيدون (الهاء) على أول الكلمة إذ

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٢٠٢- ٢٠٤

(٢) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٩٦/٢

(٣) ينظر: المقتضب ٢٥٧/٣

وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ١/ ٣٧٩

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٧/١

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢٤٤/١، وينظر: حاشية الصبان ٧٩/٤

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ٢٩٨/١

(٧) ينظر: جامع الدروس النحوية ، ٢٤/٢

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٧/١

وينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص١٨

يقولون في (ذا): (هذا)، ويزيدون (ما) على آخر الكلمة كزيادتها على(إنْ) الشرطية في نحو (أما)، فكذلك زادوا الكاف على (ما) فصارتا كلمةً واحدة، وكان الأصل أنْ يُقال في (كم) كما مالك غير أنَّها لما كثرت في استعمالهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها، وسكنت ميمها، قال الكوفيون ونظير ما نحن بصدده: (لم) فإن أصلها (ما) زيدت عليها السلام فصارت كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها فقالوا : (لم فعلت ذلك؟) ، وفي هذا يقول الفراء : نرى إنَّ قول العرب: كم مالك؟ أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثمَّ إنَّ الكلام كثر بـ (كمْ) حتى حذفت الألف من آخرها، فسكنت ميمها، كما قالوا: لِمَ فعلْت ذاك؟ ومعناها لِمَ فعلْت ذلك؟(١).

وقال سيبويه: "وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً، ويُبنى عليها، إلا أنَّها لا تصرّف تصرّف يوم وليل، كما أنَّ حيث وأين لا يتصرفان تصرف تحتك وخلفك، وهما موضعان بمنزلتهما، غير أنهما حروفٌ لم تتمكن في الكلام، إنَّما لها مواضع تلزمها في الكلام، ومثل ذلك في الكلام كثير، وقد ذكر فيما مضى، وستراه فيما يُستقبَل إنْ شاء الله، أمَّا كم في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، قد عَمل فيما بعده لأنَّه ليس من صفته، ولا محمولًا على ما حُمل عليه، وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين"(٢).

وقد مال الزجاج إلى مذهب البصريين، ونأى بنفسه عما يواطئ الاستعمال، ويتناغم مع طبيعة اللغة من ميل إلى التخفيف؛ ومن ثم وجدناه يضرب صفحا عن

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٨/١

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٦-١٥٧

قول الكوفيين، وذلك لأن «كم» لو كان أصلها كما، وأسقطت ألف الاستفهام لتركه على فتحها، كما تقول : (بمَ؟) ، و(عمَّ)، و(فيمَ أنت؟)(١).

وقد قال السامرائي: "وقد يأتي بعدها الاسم جمعا منصوباً، نحو (كمْ لكَ غلمانا؟ ) و (كمْ عندكَ رجالاً؟) على معنى الحال، أو الجماعات كما مر في العدد، فمعنى الحال: كم لك في حالة الغلمان، وكم عندك في حال الرجال؟ ومعنى التمييز يكون على إرادة الجماعات، فإذا قلت (كمْ رجالاً عندكَ؟ ) كان المعنى كم جماعة من الرجال عندك؟"(٢) .

ويتفق السامرائي وسيبويه في أنَّ (كم) الاستفهامية اسمٌ متصرف يعمل النصب فيما بعده، وأنَّ ما يأتي بعدها يمكن أنْ يقع تمييزًا على نحو ما يجيء بعد ألفاظ العدد، ولذلك صحّ عندهما نصب الجمع في أمثلة مثل: كمْ لكَ غلمانًا؟ وكمْ عندكَ رجالًا؟، كما يشتركان في النظر إلى (كم) باعتبارها ذات استعمالات متنوّعة؛ فهي عند السامرائي تُفيد الحال حينًا، وإرادة الجماعات حينًا آخر، بينما يقرر سيبويه أنَّها تكون اسمًا فاعلًا ومفعولًا وظرفًا بحسب موقعها، بخلاف الظروف الجامدة التي لا تتصرف، ومِن هُنا يلتقي رأيهما في أنَّ (كم) ليست حرفًا جامدًا، بل اسمٌ له قدرة على العمل والتصرّف في السياق، مما يفسر تعدد دلالاتها.

وقال ابن يعيش: "فإنْ أردت الخبر خفضت (رجلاً) وقلتُ (بِكم رجلٍ مررت) والفرق بينهما أنَّه في الاستفهام يسأل عن عدد من مر بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنَّه مر بكثير من الرجال فالمسألة الأولى تقتضي جوابا والثانية لا تقتضي جوابا" (٣).

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٤/ ٤٨٦، وينظر : الصاحبي لابن فارس ص١٤٥

(٢) معاني النحو ٢/ ٣٣٧

(٣) شرح المفصل للزمخشري ، ٣/ ١٦٩

ووقع بها خلاف بين النحاة حول جواز جرّ مميّز (كم) الاستفهامية، مع أنَّ الأصل فيه النصب، فقد رأى الخليل وسيبويه والزجاج وجماعة أن الجرّ الوارد في كلام العرب إنَّما هو حملٌ على (كم) الخبرية، فجُرّ المميز كما يجرّ مميّزها، أو بحذف (من) وإبقاء (على) بمنزلة العوض عنها، بينما ذهب آخرون إلى أنَّ الجرّ إنَّما هو بإضمار حرف جر، فقد ذكر العلوي أن الاستفهامية قد تحمل على الخبرية في جر مميزها، قال: وأمَّا الاستفهامية فإنَّها قد تحمل على الخبرية، في جواز إضافتها إلى ما بعدها؛ لأنَّ مميز الاستفهامية منصوب، وقد يُجر حملاً على الخبرية، كمَا في قولك على كم جذع بني بيتك ؟ قال سيبويه(١) : سألتُ الخليلَ عنْ قولهم: على كمْ جذعٍ بني بيتك ؟ فقال لي: القياس هو النصب؛ لأنَّه من مواضع الاستفهامية، فجره إنَّما هو حمل على الخبرية، وهذا هوَ الأقوى، والأحسن، وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج(٢) .

فأمَّا قول أبي القاسم(٣) : أنَّه لا خلاف بين النحاة، في الجر بإضمار الحرف هاهنا فهو فاسد؛ فإنَّه كما ترى يضعف من جهة النظر ، لضعفِ إضمار حرف الجر ، فهو خطأ من جهة النقل، فإنَّا حكينا خلاف ما ذكرناه من النحاة في جره بالمشابهة، فإذَا لا وجه لما ادعاه أبو القاسم من ذلك(٤) ، قال سيبويه وسألته(٥) عنْ قوله: على كمْ جذعٍ بيتك مبني ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأمَّا الذين جروا

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٠

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ، ٢/ ٣٣١

وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ٢/ ٧٧٨

(٣) ينظر: الجمل لأبي القاسم الزجاجي ، ص١٣٥ –١٣٧

(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، ١/ ٤٨٧– ٤٨٨

(٥) أي: سأل الخليل

فإنَّهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنَّهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها(١).

(١) الكتاب ٢/ ١٦٠

## المبحث الثالث:

## تأثر الدكتور فاضل السامرائي برؤية سيبويه في دراسة الأسماء المعربة

في هذا المبحث، نسلط الضوء على أبرز القضايا المتعلقة بالاسم في الفكر النحوي عند الدكتور فاضل السامرائي، مع إبراز أثر سيبويه في توجيه رؤيته وتحليله، فقد تناول السامرائي مسائل متعددة تتعلق بتنكير العلم وتعريفه، وبنية الاسم واللقب، ومواضع وصف الاسم بـ(ابن) و(بنت)، وكذلك الأسماء المشتقة واستعمالها كخبر مقدم أو بمعنى الفعل، وكل هذه النماذج تشير إلى اهتمامه بتوضيح العلاقة بين الاسم ووظيفته النحوية والدلالية، مع الإفادة من المبادئ التي وضعها سيبويه منذ نشأة النحو العربي، وإعادة تفسيرها في سياق استخدامات معاصرة.

ومن خلال هذا المبحث، يتضح كيف يتفاعل التراث النحوي القديم مع الفكر المعاصر، وكيف يُمكن أنْ تُستمد قواعد وسياسات اللغة من سيبويه لتفسير الظواهر النحوية المختلفة في كتابات السامرائي.

**أولاً: العلم**

**١-تنكير العلم**

لفظ: "العلم" في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان منها: " الجبل، قال الله تعالى: ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي كالجبال" (١) ، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخراً (٢):

**وَإِن صَخْرًا لِتَأْتُمَ الهُدَاةُ بِهِ * كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ**

والعلم: "علم الجيش والعلم علم الثوب ومنْها العلامة، ومنْها علمت الشيء أعلمه علماً عرفته والعالم الخلق" (٣) ، ومنْ ثمَّ قِيل: "إنَّه مشتق من العلم؛ إمَّا لأنَّ غالب مسمياته أولو العلم؛ وإمَّا لأنَّه يعلم به مسماه، وقيل: إنَّه مشتق من العلامة؛ لأنَّه علامة على مسماه "(٤) .

والعلم في عرف اللغويين، هو الاسم الخاص الذي وضع للمسمى لتخليصه من الجنس(٥)، أو هُوَ مَا وضع لمُعين لَا يتَنَاوَل غَيره (٦) ، فقد ذكر سيبويه في: (باب مجرى نعت المعرفة عليها)، أن من المعارف "الأسماء التي هي أعلام خاصة" (٧)

---

(١) مقاييس اللغة ، (ع ل م )

(٢) الشاعر: الخنساء، الشاهد: «كأنه علم» تشبيه أخيها الذي يأتم الهداة به بالعلم وهو الجبل المرتفع المعروف بالهداية، من ديوان الخنساء، ٤٩، وينظر: علم المعاني، ١٩٢

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ، (ع ل م ) ٥/ ١٩٩١م.

(٤) إرشاد السالك إلى حل أليفة ابن مالك، ١/ ١٣٠

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/١

وينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ٣٠٥/٢

(٦) همع الهوامع ٢٨١/١

وينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، ٣٤٨/١

(٧) الكتاب ٥/٢

وفسَّرها عندما قال: " فأمَّا العلامة اللازمة المختصة فنحو زيدٌ، وعمرو، وعبدُ اللهِ، وما أشبه ذلك، وإنَّما صار معرفة؛ لأنَّه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته"(١).

ومسألة تنكير العلم من المسائل التي ذكر فيها السامرائي رأي سيبويه وتأثر به فقال السامرائي: " قد ينكر العلم لاشتراك أكثر من واحد في اسمه، فيكون كسائر النكرات في قبوله أل والإضافة، وغير ذلك ويدلّ على ذلك أمور أبرزها:

- **تثنينه وجمعه:** إذا ثني العلم أو جمع أصبح نكرة بعد أنْ كان معرفة، ولهذا تدخل عليه الألف واللام فيقال (أقبلَ المحمدان) و (أقبلَ المحمدون) فإنْ قلتَ: (أقبلَ محمدان) كان نكرة، والمعنى أنَّه جاء رجلان اسم كلّ واحدٍ منهما محمد، بخلاف قولك: (جاء محمدٌ) فإنَّه معرفة كما جاء في كتاب سيبويه.
- **تنوينه:** إذا كان لا يقبل التنوين كأن يكون مبنياً أو ممنوعاً من الصرف، فإذا قلت: (مررتُ بنفطويهٍ) كان نفطويه نكرة، أي مررت بشخص اسمه نفطويه بخلاف ما إذا قلت: (مررتُ بنفطويه) بلا تنوين، ونحوه (أقبلت حذام وحذامٌ أخرى) فإن حذام المنونة نكرة، بخلاف غير المنونة، ومعنى الكلام: أقبلت حذام، وامرأة أخرى اسمها حذام.
- **الإضافة:** قد يشترك في الاسم أكثر من شخص فيكون نكرة، فلا يتميز إلّا بالإضافة نحو رأيتُ خالدُكم، وهذا خالدُنا.
- **التعريف بأل:** وهذا لا يكون في المثنى والجمع فقط، بل قدْ يكون في المفرد أيضا كقولهم: " إذا ذكر جماعة اسم واحد منهم زيدٌ فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر؟ وهذا الزيد أشرفُ مِن ذلك الزيد".

---

(١) الكتاب ٢/٥

- **وقوعه بعدما يختص بالنكرات**، كلا النافية للجنس، ومن الاستغراقية الزائدة، ورب وذلك نحو قولك (ما من خالد كخالد بن الوليد) و (لا عمر أفضل من عمر بن الخطاب) و (رب زيد أحسن من زيد) و (كم من هيثم مثل هيثمكم عندنا)" (١).

ففي العلة الأولى التي ذكرها السامرائي تأثر فيها بكلام سيبويه: " فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عَمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة، من قبل أنك جعلته من أمة كلّ رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى بهِ من الآخَر، وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ من الزيدين، أي هذا واحد من الزيدين، فصار كقولك: هذا رجلٌ من الرجال، وتقول: هؤلاء عَرَفات حسنة، وهذان أبانان بينين، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات، وبين زيدَين وزيدِين، من قبل أنَّهم لم يجعلوا التثنية والجمع علما لرجلين ولا لرجال بأعيانهم، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه، كأنَّهم قالوا: إذا قلت ائتِ بزيد إنما تريد: هاتِ هذا الشخص الذي نشير لك إليه، ولم يقولوا إذا قلنا: (جاء زيدانِ) فإنما نعني شخصين بأعيانهما قد عُرفا قبل ذلك وأُثبتا، ولكنَّهم قالوا إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيدُ بن فلان، فإنَّما نعني شيئين بأعيانهما، فهكذا تقول: إذا أردت أن تُخبر عن معروفين" (٢).

فـ "التّنكير فيه يفيد واحداً من تلك الحقيقة والعلم لشيء بعينه، ومحال وجود شخص آخر هو ذاك بعينه، لكنْ تنكيره على معنى مسمّى، وحينئذٍ لا يفيد معيّنا، بل يفيد مسمّى ما بهذا الاسم، وهذا يمكن وقوع الشّركة فيه.., وينكّر العلم بطريق آخر: وهو أن يشهر بمعنى من المعاني، فيصير بمنزلة الجنس الدّال على ذلك المعنى كما في قولهم: لكلّ فرعون موسى، أي: لكلّ جبار مبطلٍ قهّارٍ محقٍّ... ولأجل أنّ تنكير

---

(١) ينظر: معاني النحو ١/ ٨٠-٨٤

(٢) الكتاب ١٠٣/٢

العلم بتأويل يخرجه عمّا وضع له لم يصحّ اعتباره إلّا مع قرينة: إمّا إضافة أو لام أو غير ذلك كقولهم: لا هيثم اللّيلة؛ لتنبّه القرينة على المراد لمّا كان خفيّا ومخرجا للاسم عمّا وضع له"(١).

وكذا جاء للسيوطي أنه: " قد يُنكر الْعلم تَحْقِيقا نَحْو رَأَيْت زيدا من الزيدين وَمَا من زيد كزيد ابْن ثَابت أَو تَقْديرا كَقَوْل أبي سُفْيَان : (لَا قُرَيْش بعد الْيَوْم) وَقَول بعض الْعَرَب: (لَا بصرة لكم) وَحِينَئِذٍ يثنى وَيجمع وتدخلة أل ويضاف" (٢).

ويمكن إبراز تأثر السامرائي بسيبويه بوضوح في العلة الأولى التي تتعلق بالتثنية والجمع، إذْ يعتمد على مبدأ سيبويه في أن الاسم الواحد، عندما يُثنى أو يُجمع، يتحول إلى نكرة لأنَّه يشترك فيه أكثر من شخص، فلا يعود العلم فرديًا محددًا، ويظهر ذلك في المثال الذي يضربه سيبويه: (هذان زيدان منطلقان) أو( هذان عمران منطلقان)، حيث يُعامل الاسم في هذه الحالة كسائر النكرات، ويُفهم معنى الواحد من المجموعة، فقد استفاد السامرائي من هذا المبدأ ليُعممه على باقي مظاهر تنكير العلم، مثل التنوين والإضافة والتعريف، موضحًا أنَّ هذه الحالات ليست منفصلة عن القاعدة الأساسية التي رسمها سيبويه حول علم الاسم الواحد عند اشتراك أكثر من شخص فيه.

**٢-العلم بالغلبة**

العلم بالغلبة هو " الاسم الذي اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً، يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذكر" (٣)، وعرّفُه الصبان بتعريفِ المناطقة فقال: "هو ما

(١) شرح التسهيل ، ٦١٩/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١/ ٢٨٩

(٣) ارتشاف الضرب ، ٩٦٥/٢

وُضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته"[١]، وعرّفُه عباس حسن بقوله:" كل اسم كان معناه متعدداً بحسب وضعه الأصلي، ثمّ غلب استعماله في فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد، لا يُراد غيره عند الإطلاق، فصار خاصاً بسبب ذلك التعيين الناشئ من الشهرة"[٢].

ويشترط النحاة لعلم الغلبة أنْ يكون معرفاً بالألف واللام، أو معرفاً بالإضافة[٣]، وقالوا في بيان ذلك: العلم بالغلبة على ضربين: مضاف، وذو أداة وهي: "أل" [٤] وبين أبو حيان أقسامها ولزومها في علم الغلبة وعدمه فقال: "وأل" على قسمين: لازمة كـ النجم، والديران، والعيوق، والسماك، وكل ما لزمته (أل)، وغير لازمة وتكون في الصفات، والمصادر : الحارث، والحسن، والعباس، والأغر، والمظفر، والفضل، والعلاء"، فهذه استعمالها (بأل) وبغير (أل)، والفرق بينهما أنَّ الحارث فيه معنى الصفة باقٍ، وفيه ضمير يعود على (أل) ؛ ولو كسرته لكان القياس فيه الحرث"[٥].

وقال السامرائي: "قد يغلب المعرف بأل، أو المعرب بالإضافة على بعض المسمين به، فيصير علماً له دون غيره، فإذا أُطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره، وذلك كالمدينة فإنَّها في الأصل معرف (مدينة) وهي اسم جنس يطلق على كل مدينة من مدن الأرض، ثمَّ اختصت بمدينة الرسول –صلى الله عليه وسلم– دون غيرها من المدن، وكالأعشى فإنَّه في الأصل لكلّ من لا يُبصر ليلاً؛ ثمَّ غلب على أعشى همدان" [٦]، متأثراً بما قال سيبويه: " يكون لكل من كان من أمته، أو كان في

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٤٥/١

(٢) النحو الوافي ٤٥٣/١

(٣) الكتاب ١٠١/٢

(٤) همع الهوامع ٢٨٧/١

(٥) ارتشاف الضرب ، ٩٦٧/٢

(٦) معاني النحو ٨٥/١

صفته، من الأسماء التي يدخلها الألف واللام، وتكون نكرتُه الجامعة لما ذكرتُ لك من المعاني، وذلك قولك: فلان ابن الصّعق، والصّعق صفة تقع على كلّ من أصابه الصّعق، ولكنّه غلب عليه حتى صار علما بمنزلة زيدٍ وعمرو، وقولهم: النجم، صار علماً للّثريّا، وكابن الصعق قولهم: ابن ألان، وابن كراع، صار علماً لإنسانٍ واحدٍ، وليس كلّ من كان ابناً لألان وابنًا لكراع غلب عليه هذا الاسم "(١) .

وقال السيرافي في شرحه: " هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكلّ من كان من أمّته أو كان في صفته، من الأسماء التي تدخلها الألف واللام، وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت من المعاني"(٢).

تُظهر هذه الآراء كيف يعالج السامرائي مسألة تحول الاسم من عامة إلى علم بالغلبة، وهو موقف مستلهم من نظرية سيبويه فهو يوضح أنَّ الاسم قد يكون أصله اسم جنس، أي نكرة عامة تطلق على كل أفراد الصنف، لكنَّه قد يغلب على فردٍ، أو مكانٍ، أو صفةٍ معينة بسبب الشهرة، أو الاستخدام المحدد، فيُصبح علماً خاصاً لا ينصرف الذهن فيه إلى غيره، مثال ذلك: المدينة، فهي في الأصل اسم جنس لكل مدينة، لكنْ غلبت لتدل على المدينة المنورة، وكذلك الأعشى في مثال السامرائي، فغلب الاسم على شخص محدد ضمن جنس أوسع، فسيبويه يُؤكد أنَّ النكرة قد تتحول إلى علم بسبب الغلبة والاستخدام الخاص، وهذه الفكرة نجدها في السامرائي وقدْ وسعها لتشمل بعد دلالي واضح: الاسم يصبح محدداً ذهنيًا للمستعمل، فيغدو معرفاً خاصاً بالرغم من أصله العام.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٠

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٢/ ٤٢٨

**ثانيًا: العطف على المحل**

الأصل في العطف أنْ يكونَ على اللفظة لأنَّ تطابق اللفظين معنى، وإعراباً أجود وأفصح(١)، إلَّا أن سيبويه أجازَ العطف على الموضع، ، فقد عقد له باباً أسماه: "هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك: ( ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) و(ما زيد بأخيك ولا صاحبك)، والوجه فيه الجر لأنَّك تُريد أنْ تشرك بين الخبرين وليس، ينقض إجراؤه عليه المعنى فإنْ يكون آخره على أوله أولى ليكون خالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه ..

ومما جاء في الشعر في الأجراء على الموضع، قول عقيبة الأسدي:

**مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ..... فَلَسْنَا بَالجِبَالِ ولا الحَدِيدا** (٢).

فنصب الحديد (حملاً) على موضع (بالجبال) لأنَّ موضعها النصب بأنَّها خبر (ليس)، فكأنَّه قال: فلسنا الجبال ولا الحديدا.

ومع أنَّ سيبويه روى الشاهد بالنصب، إلَّا أنَّه اعتُرض عليه، واتُهم بدسّ هذا البيت، وأنَّه أخطأ في إنشاده، بل إنه غلط على الشاعر، وحجتهم في ذلك أن هذا الشعر كله مخفوض، فمَا كان يضطره أن ينصب هذا البيت، وعلى الرغم من هذا التشكيك في رواية الشاهد نجد كثيراً من النحاة استشهدوا به في كتبهم، كما استشهد

---

(١) ينظر: معاني النحو ٢٦٥/٣

(٢) الشاعر: عقيبة بن هبيرة الأسدي يقوله لمعاوية بن أبي سفيان يشكو إليه جور عماله ، وهما من شواهد سيبويه ١/ ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨ ، الشاهد: قد رُد على سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأنَّ البيت من قصيدة مجرورة معروفة، وبعده ما يدل على ذلك، وهو قوله:

أكلتم أرضنا فجرزتموها . ينظر: معاني النحو ٢٦٢/١ ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين١/ ٢٥٦.

٢٧١، وينظر: خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وينظر: شرح الفارضي ٣١٦/٣

به سيبويه[١] غير ملتفتين إلى تلك الشكوك، واثقين بسيبويه وبروايته عن العرب، ثقة جعلتهم يدافعون عنه دفاعاً قوياً، ويعتذرون له بأعذار شتى، منها :

أنَّ سيبويه إمام ثقة، راوية، لا يدفع عن الثقة، والصدق، وأنَّه غير متهم فيما نقله رواية من العرب، وإنْ لم يكنْ البيت من هذا القصيد فسيبويه أعلم بما روى، والثقة بما روى، ولا ترد رواية الثقات بإنكار من أذكرها لقلة حفظه، يقول البغدادي عن سيبويه لم يُورد في كتابه شيئاً إلا ما يعرفه حق المعرفة، ولكنَّا لقصورنا، ولعدم المساعدة، قد لا تطلع على بعض ذلك، والله أعلم بحقائق الأمور[٢]

وأنَّ سيبويه سمع إنشاده ممن يحتج بقوله، فقال ابن السيرافي: " وبلغني عن بعض من تأدب بالنظر في أبيات من الشعر، ودخل على بعض السلاطين الذين لا يميزون من دخل إليهم إلَّا بحسن الزي والهيئة اله أذكر استشهاد سيبويه بهذا البيت، وقال: البيت مجرور، ومعه أبيات مجرورة، ولم يعلم أنْ هذا البيت يروى نصباً مع أبيات منصوبة، ويروى جراً مع أبيات مجرورة ... فلا ينبغي أنْ يذهب إنسانٌ له علم وتحصيل، إلى أنَّ سيبويه غلط في الإنشاد، وإنْ وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكره فإنَّما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع، لأنَّ الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر بروى على وجهين" [٣]

ويحتمل أنْ يكون البيت وقع في شعرين مختلفين لشاعرٍ واحدٍ، أو الشاعرين مختلفين، لأنَّ الشعراء قد يستعير بعضهم كلام بعض، فربّما أخذ بعضهم بيتاً من شعر غيره، وتصرف فيه وضمنه شعره، فينقل الرواة البيت من الشعرين بروايتيه، قال

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٦٧

(٢) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١١/ ٣٩٨

(٣) شرح أبيات سيبويه ، ١/ ١٩٩

ابن السيد البطليوسي: " وليس ينكر أنْ يكون البيت من الشعرين جميعاً، لأنَّ الشعراء قد يستعير بعضهم كلاماً" (١).

وَثَّمة فرقٌ في المعنى بين العطف على اللفظ، والعطف على المحل، وهذا واضح، جاء في كتاب سيبويه: "وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالد ولا مفلحًا، النصب في هذا جيد؛ لأنَّك إنَّما تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحًا، هذا معنى الكلام، فإن أردت أنْ تقول: ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك: مَا أنت كزيد ولا شبيه به، فإنَّما أردت ولا كشبيهٍ به"(٢), فإنَّ النصب ليس على إرادة الكاف والجر على إرادته، وجاء فيه: "ما كانَ عبدُ اللهِ منطلقاً، ولا زيدٌ ذاهب إذا لم تجعله على كان، وجعلته غير ذاهبٌ الآن"(٣) .

فـ " إنَّ الجملة المعطوفة كما يقول سيبويه على غير إرادة معنى (كان) أي على غير إرادة معنى المضي ولو قلت: ما كانَ عبدُ اللهِ منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبًا، لكانا بمعنى واحد أي على إرادة كان، وهذا مثل ذاك"(٤)، وهكذا يتعامل السامرائي بعين المنهج الذي سلكه سيبويه في إجازة العطف على المحل، فالسامرائي يرى أنَّ العربية قد تسمح بالخروج عن ظاهر الإعراب متى خدم ذلك المعنى، وهي رؤية مستمدة من تحرير سيبويه لمسألة العطف على الموضع.

**ثالثاً: الاسم المشتق بين كونه خبرًا مقدّمًا وكونه بمعنى الفعل .**

إنَّ "اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أنْ تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم،

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل :١١

(٢) الكتاب ٦٩/١

(٣) الكتاب ١/ ٦٠

(٤) معاني النحو ٢٦٣/١

ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام, ويجمع بالواو والنون"[١]، فقال السامرائي: "قولك: (أقائمٌ زيدٌ) فيحتمل معنيين: المعنى الأول أنْ تقصدَ أنَّك قدمت الخبر كما مر في قولنا (قائمٌ زيد)، وأصل الكلام: (زيدٌ قائم) فقدمنا الخبر لغرض من أغراض التقديم، كالتخصيص ونحوه وكما مرّ في قولنا (قائمان الزيدان) و (قائمون الزيدون) وكما قالوا: (تميمي أنا) ونحوها فهو من باب التقديم، ويحتمل أنْ يكون نحو قولنا (أقائمٌ الزيدان) أي ليس من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنَّما هو تعبير أشبه بالتعبير الفعلي فهو يشبه: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، إلَّا إنَّه عدل به من الفعلي إلى الاسم للدلالة على الثبوت فإنْ أُريد به هذا القصد وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام، وأنَّ أُريد به التقديم لم يشترط ذلك وإنَّما يصح أن تقول: (قائمٌ زيد)"[٢].

كما استشهد بما جاء في (كتاب سيبويه) ناقلًا إياه: "وزعم الخليل أنَّه يستقبح أنْ يقول: (قائمٌ زيد)، وذلك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيدًا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدمًا ويكون زيدٌ مؤخراً وكذلك هذا الحد فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدمًا وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا ومشموء من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ اللهِ، وخز صفتك فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أنْ يجعلوه فعلاً كقوله (يقومُ زيدٌ) و (قَام زيدٌ) قبح لأنَّه اسم، وإنَّما حسن عندهم أنْ يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"[٣]، " ومَن زعم أنَّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاماً ولا نفياً فقد قوّله ما لم يقل، وسرد الشيخ كلام سيبويه في باب الابتداء لينظر فيه، فقال قال سيبويه في باب الابتداء: "وزعم الخليل –رحمه الله– أنَّه يستقبح أنْ يقول:

---

(١) الأصول في النحو: ١٢٢/١

(٢) معاني النحو: ١/ ١٦٧

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢

قائم زيد؛ وذلك إذا لمْ تجعل قائما مبنيّا مقدماً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدّما، وهذا عربيّ جيد، وكذلك قولك: تميميّ أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله وخزّ صفتك، فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً، كقوله: يقوم زيد وقام زيد – قبح؛ لأنَّه اسم وإنَّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنَّه لا يكون مفعولًا في ضارب حتى يكون محمولًا على غيره، فتقول هذا ضارب زيد وأنا ضارب زيد؛ ولا يكون ضارب زيداً على ضربت زيداً، وضربت عمراً، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أنْ يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصل، وإنْ كان موافقًا له في مواضع كثيرة، فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه؛ لأنَّه ليس مثله"[1]، وهكذا يبيّن كلام سيبويه في هذا الموضع دقّة نظره في التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إذ لمْ يستقبح تقديم الخبر على المبتدأ لذاته، وإنَّما استقبحه إذا أُريد بالاسم معنى الفعل دون أن تتوافر له شروط ذلك، فقولهم: (قائم زيد) يكون حسنًا إذا جُعل «قائم» خبرًا مقدّمًا مبنيًّا على الابتداء، أما إذا نُزِّل منزلة الفعل، كأنَّه بمعنى يقوم زيد، فقد عُدّ قبيحًا؛ لأنَّ الاسم لا يُعامل معاملة الفعل إلا في مواضع مخصوصة.

وأما السيرافي فهو يعارض سيبويه جزئيًا في تطبيق قاعدة اسم الفاعل، فسيبويه يرى أن اسم الفاعل يُمكن أن يُرفع ويُعمل به حتى في مواضع يكون فيها الفاعل غير معتمد على شيء مسبق من خبر أو صلة، طالما أن الموقع الوظيفي للكلمة يسمح بالإسناد والفهم، بمعنى أن التركيب والدلالة هما الأساس، ولا يشترط وجود مسوغ

(١) شرح التسهيل ٨٦٣/٢

محدد للرفع، أما السيرافي، فيعترض على هذا ويشدّد على أن رفع اسم الفاعل بدون أن يكون مرتبطًا بسياق يُكمل المعنى—مثل خبر أو صفة أو صلة—يُعدّ قبيحًا لغويًا، فيقول: " إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه، قبح؛ وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان. قائم زيد، وقائم الزيدان، وقائم الزيدون، والذى قبّحه فساد اللفظ لا فساد المعنى " (١).

"فبين النحويين فيه خلاف، فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام، وبعض يجيزه، وأبو العباس يُجيز ذلك ويقول: إنَّ "ضاربًا" يجري مجرى الفعل في جميعِ أحواله في العمل في التقديم والتأخير"(٢) ، وفي ضياء السالك إنَّ: " الاسم الثاني المرفوع بعد الوصف، يعرب مبتدأ مؤخرا، ويعرب الوصف خبراً مقدماً؛ إذا كان ذلك الاسم مطابقا للوصف في غير الإفراد" (٣).

فلقد اعتمد السامرائي في تفسيره لجملة: "أقائمٌ زيدٌ؟" على ذات التقسيم الذي قرّره سيبويه، وهو التمييز بين: الاستعمال الخبري المحض الذي يكون فيه «قائم» خبرًا مقدّمًا على المبتدأ، مثل قولهم: تميميٌّ أنا، وهو استعمال فصيح، والاستعمال المُشبِه للفعل الذي يُراد به معنى "قام زيد" أو "يقوم زيد"، وهو استعمال لا يستقيم إلا بمسوّغ كالنفي أو الاستفهام، وقد استشهد السامرائي مباشرةً بنصّ سيبويه، ويستند إلى نفس أمثلته مثل قولهم: تميميٌّ أنا ومشنوء من يشنؤك، وهذا النقل ليس مجرّد توثيق؛ بل هو اعتماد على حجّة سيبويه وإدماجها في تفسيره، مما يكشف أنَّ تأصيله للمسألة قائم على التراث النحوي القديم، وخصوصًا رأي سيبويه؛ حيث يركّز سيبويه على أنْ تحويل الوصف إلى معنى الفعل غير مقبول إلاَّ إذا سبقه نفي أو استفهام، والسامرائي

(١) شرح كتاب سيبويه ، ٤٥٨/٢

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٢٨

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١/ ١٩٤

يُكرر الحكم نفسه حرفيًا فإنْ أريد بالجملة معنى الفعلية وجب أنْ تُسبق بمسوّغ، معتبرًا ذلك رأيًا للجمهور، وهو التطابق نفسه الذي يقرره سيبويه.

**رابعاً: الوصف .**

الجوهر من المصطلحات التي يكثر استعمالها في كتب الفلسفة والكلام، ومعناه: "الجوهر هو القائم بنفسه، وهو حامل للأعراض لا تتغير ذاتيته؛ موصوف لا واصف، ويُقال هو: غير قابل للتكوين والفساد"(١)، ويُقال في حد الجوهر: "هو اسم مشترك؛ يُقال جوهر لذات كل شيء كان كالإنسان، أو كالبياض، ويُقال جوهر لكل موجود لذاته، لا يحتاج في الوجود إلى ذات أخرى يقارنها، حتى يقوم بالفعل؛ وهذا معنى قولنا: الجوهر قائم بذاته، ويُقال جوهر لما كان بهذه الصفة، وكان من شأنه أن يقبل الأضداد، بتعاقبها عليه...، وعليه اصطلح الفلاسفة القدماء " (٢).

يقول سيبويه عن الوصف: " وذلك قولك: هذا راقودٌ خَلاّ، وعليه نِحيٌ سَمناً، وإنْ شئت قلت راقودُ خل وراقودٌ من خل، وإنَّما فررتَ إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٌ خاتَمها؛ لأنَّ الطين اسم وليس مما يوصَف به، ولكنَّه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه.

ومن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتَمها قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صفّةٌ خزّ، وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنَّه حسنٌ أنْ يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً، فالحال قولك: هذه جُبّتك خَزاً، والمبنى على المبتدأ قولك: جُبتك خزّ، ولا يكون صفةً فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل، ولكنَّهم جعلوه يلي ما ينصب ويرفع وما يجر،

(١) المصطلح الفلسفي عند العرب : ١٩١

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٩

فأجره كما أجروه، فإنَّما فعلوا به ما يُفعل بالأسماء، والحال مفعولٌ فيها، والمبنى على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجار بتلك المنزلة، يجري في الاسم مجرى الرافع والناصب" (١)، فيبيّن سيبويه في هذا الموضع أن الأسماء الدالة على الجواهر لا تُستعمل صفاتٍ على الحقيقة؛ لأنها ليست مما يُتَّخذ وصفًا، وإنما يُلجأ إلى نصبها أو إضافتها دفعًا لهذا الإشكال، غير أنه جوّز استعمالها إذا بُنيت على المبتدأ أو جاءت حالًا، إذ ينتقل اللفظ حينئذ من باب النعت إلى باب آخر تؤدَّى فيه الدلالة دون إخلال بنظام العربية.

وقد قال السامرائي: " قد تقول: (هذا خاتمُ ذهبٍ) و (قماشُ صوفٍ) و (بابُ ساجٍ) بالاتباع، والأشهرُ في مثل هذا أنْ لا يراد بيان الجنس، وإنَّما هو للتشبيه، فقولك (خاتم ذهب) معناه أنَّه مثل الذهب، وكذلك (قماش صوف) أي شبيه بالصوف، وكذلك (باب ساج) لأنَّه لا يوصف بالجواهر، وهذا رأي كثير من النحاة، جاء في (المقتضب): " وكان سيبويه يقول: جيد أن تقول: (هذا خاتمك حديدًا) و (هذا سرجك خزا) ولا تقول على النعت: هذا خاتم حديد، إلا مستكرها إلا أنْ تريد البدل، وذلك لأنَّ حديداً وفضة وما أشبه ذلك من جواهر، فلا ينعت بها لأنَّ النعت تحلية، وإنَّما يكون هذا نعتاً مستكرهًا إذا أردت التمثيل، وتقول: هذا خاتم مثل الحديد، أي في لونه وصلابته، وهذا رجل أسد أي شديد فإنْ أردت السبع بعينه لم تقل: مررت برجلٍ أسد أبوه هذا خطأ"(٢) ، ويوضح كلام السامرائي أنَّ مثل هذه التراكيب لا يُراد بها في الغالب بيانُ جنس الموصوف، وإنما يُقصد بها التشبيه.

و" ظاهر كلام سيبويه أنّ المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، وأنّ الذي سوّغ ذلك مع تنكير ما قبله، التخلص من جعله نعتاً مع كونه جامداً غير مؤول بمشتق، وقد تقدّم أن ذلك يغتفر في الحال؛ لأنّه بالأخبار أشبه منه

(١) الكتاب ٢-١١٧-١١٨

(٢) معاني النحو ٣٢٤/٢

بالنعوت، والمشهور في غير كلام سيبويه نصب ما بعد (خاتم) و (راقود) وشبههما على التمييز، فلو ما قبله معرفة لم يكن إلا حالاً، نحو: «هذا خاتمك حديدًا، وهذه جبّتك خزّا» " (١).

ودلالة الوصف بالجوهر عند سيبويه: أن الأسماء الدالة على الجواهر أو المواد الأساسية، مثل: الطين، والخل، والسمن، والحديد، لا تُستعمل صفات على الحقيقة لأنَّها جوهر قائم بذاته، وليس مما يُنعت به عادة، فالهدف من وصف هذه الجواهر في اللغة العربية ليس بيان جنس الموصوف، وإنما التشبيه أو التمثيل، كما يوضحه السامرائي في أمثلة: خاتم ذهبٍ، قماش صوفٍ، باب ساجٍ، ويجوز عند سيبويه استعمال الجوهر إذا بُني على المبتدأ أو جاء حالًا، فيتحوّل من كونه صفة إلى وظيفة نحوية تؤدي الدلالة المطلوبة دون إخلال بنظام العربية، كما في: راقود خلًّا أو بصحيفة طينٍ خاتمها.

وهكذا يجوز عند سيبويه وصف الجوهر، بشرط حمل هذا الوصف على التأويل، أي ألا يُفهم منه أنَّه صفة حقيقية للجوهر، بل على معنى التشبيه أو التمثيل، فلا يجوز أنْ يُعامل الجوهر كما يُعامل الاسم الصالح للنعوت؛ بل يُنصب على الحال أو يُبنى على المبتدأ، فتكون دلالته مجازية لا حقيقية، كما في أمثلة: راقود خلًّا وبصحيفة طينٍ خاتمها، وبذلك أوله سيبويه إلى الحال أو الخبر للمبتدأ، أي ينقل الجوهر من موقع الصفة الصرفية إلى موقع نحوي يُعطي معنى التشبيه أو المقارنة.

وقال السيرافي: " قال أبو سعيد: أما قولك: مررت بسرج خز صفته، وبصحيفة طين خاتمها، وبرجل فضة حلية سيفه، وبدار ساج بابها فإنَّك إذا أردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجز غير الرفع، ويصير بمنزلة: مررت بدابة أسد أبوه، وأنت تريد بالأسد

(١) شرح التسهيل ، ٥/ ٢٢٨١

السّبع، لأنَّ هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها، وإنْ أردت المماثلة والحمل على المعنى أخبر فيها ما حكي عن العرب، فقد سمع منهم: هذا خاتم طين، تحمل طين على طين... وجملة الأمر أنَّه إذا جعل شيء من هذا صفة ورفع بها ما بعدها، فمن النحويين من يذهب إلى أنَّه بتقدير مثل وحذفه، فإذا قال: مررت بدار ساج بابها، وسرج خز صفته، وهذا مذهب المبرد في مثل هذا، ومنهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً، ويرفع به، فإذا قيل: مررت بدار ساج بابها، وجعل الساج في تقدير: وثيق وصلب، ونحوه، فكأنَّه قال: مررت بدار وثيق بابها أو صلب، ويتأوّل في خزّ: لين صفته، وفي كل شيء منه ما يليق بمعناه."(١) .

وهكذا يوافق السيرافي سيبويه، ويتابع مذهبه، ويعيد تقريره: "لأنَّ هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها"، وهذا مطابق لكلام سيبويه في "باب ما ينتصب لأنَّه قبيح أن يكون صفة"، لكنَّه يضيف إليه تفصيلات مثل ما ذكر مذهب المبرد وغيره: أنَّ النعت هنا بتقدير (مثل) وحذفه، أي التأويل بأن الجوهر يقصد به ما يشبهه.

ويُظهر نصّ سيبويه أن العربية لا تتعامل مع أسماء الجواهر تعامُلها مع الأوصاف المشتقة، فهو يقرر أنَّ الجواهر ليست ممّا يُنعت به في الأصل، وقولهم: هذا راقودٌ خلًّا، وعليه نِحيٌ سمنًا إنَّما هو نصب على الحال؛ لأنَّ الخلّ والسمن لا يصلحان نعوتًا.

وكذلك إذا قالوا: بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها رفعوا طين لأنَّه لا يصلح نعتًا أيضًا، فجعلوه مبتدأ وخبره "خاتمها" لإفادة أنها مصنوعة منه، ومن هنا شبّه سيبويه هذا الموضع بذاك، لأنَّ العلة واحدة: الفرار من الوصف بالجوهر، ولِهذا عدّ سيبويه استعمال الجرّ على الاتباع في الجواهر – كما في: صحيفةٍ طينٍ خاتمُها أو راكودٌ

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٢/٣٥٣-٣٥٤

خَلٌّ – استعمالًا قبيحًا، لأنَّه يجري الجوهر مجرى الصفة، وهو غير مطّرد في كلام العرب، وإن ورد قليلًا سماعًا عند بعضهم، أمَّا الوجه الحسن عنده فهو أنْ يُجعل الجوهر حالًا، مثل: هذه جُبتك خزًّا، أو خبرًا للمبتدأ، مثل: جبتك خزّ؛ لأنَّ الحال والخبر لا يقتضيان معنى الصفة الصرفية المشتقة، ثمَّ يبيّن أنَّ العرب قد تُتبع الجوهر لمَا قبله رفعًا أو نصبًا أو جرًّا في مواضع نادرة، فينبغي أنْ يُعامل كما يعامل الاسم من حيث الإعراب حين يجيء في هذه المواقع، لا على أنه صفة، بل على أنَّه مبنيّ على مبتدأ، أو منصوب على الحال، أو مجرور على سبيل الحمل على اللفظ عند من يقول به، وبذلك يرسّخ سيبويه قاعدة أنَّ الجواهر لا تكون نعوتًا في القياس، وأنَّ ما يجيء منها في موضع الوصف محمولٌ على التأويل أو على قلة السماع، ويُؤيد السامرائي رأي سيبويه ويدعمه.

**خامساً: الأسماء هي الأُول** (علة الأولى)

عند سيبويه من العلل المهمة التي كشفت عن الأول في الأسماء والأفعال، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، فالأسماء هي الأصل، وعلى هذا قال سيبويه: "فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء، ألَّا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا"(١)، وقال السامرائي: " وذلك أنَّ الفعل – كما يرون – فرع على الاسم من ناحيتين:

(١) الكتاب ٢١/١

الأولى: أنَّ الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم فالاسم، أصل للفعل فهو إذن اول، أي أقدم من الفعل، والثانية: أنَّ الفعل يحتاج إلى الاسم في الكلام، فما شابه من الأسماء الأفعال في علتين فرعيتين، أو واحدة تقوم مقام علتين، منع من الصرف، ومعنى قول سيبويه أنَّ الأسماء هي الأول، أنَّها مقدمة في الرتبة على الأفعال، لأنَّها أصل الأفعال" (١).

وقال أبو علي(٢): " الأسماء هي الأوّل للأفعال؛ لأنّها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على أنَّها مأخوذة منه، أنَّ الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلَّ كل بناء على حدثٍ مخصوص مع دلالته على الزمان، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منْه لا يَخُص حدثًا بعينه بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أنْ يكون من العام، فحكم الفعل إذًا أن يكون من المصدر، ومما يدلّ على أوَّلِيَّتها للأفعال، أنَّه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أنْ يكون معه فعل، فقد عُلِمَ بهذه أوليته، وأنَّه أكثر منه في العدد، وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان لأنَّ النطق به أوسع، والمتكلم به أدْرَب، وهو عليه أسهل"(٣) ، وكذا أيدّ ابن جني (ت٣٩٢هـ) : فسمى فصلاً عنده " الأسماء هي الأول والأفعال توابع وثوان لها" (٤).

---

(١) معاني النحو ٢٨٥/٣

(٢) إمام النحو أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي ، صاحب التصانيف . ومن تلامذته أبو الفتح ابن جني ، وعلي بن عيسى الربعي . ومصنفاته كثيرة نافعة . وكان فيه اعتزال . عاش تسعا وثمانين سنة . مات ببغداد في ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة . ينظر: سير أعلام النبلاء ، ١٦/ ٣٨٠

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه، ٤٣/١

(٤) الخصائص، ٣/ ٣٤٧

ويتضح في هذا الموضع الأثر العميق الذي تركه سيبويه في منهج السامرائي؛ فالأخير يستند مباشرة إلى الأساس الذي قرّره سيبويه حين جعل الاسم أصلاً والفعل فرعاً عنه، لِما في الاسم من رسوخ وتمكّن لا يملكه الفعل، وقد أعاد السامرائي بناء فكرة سيبويه بلغة معاصرة حين فسّر قوله إنَّ الأسماء هي الأُولَى بأنَّها المتقدمة في الرتبة، وأنَّها أصل تُشتق منه الأفعال، وأنَّ الفعل لا يستقل في الكلام إلا معتمدًا على الاسم، بينما الاسم قد يستغني عنه، ومنْ هذا الأصل استمد السامرائي تعليلَه لِمنع الصرف، فربط بين فرعية الفعل في اللفظ والمعنى وبين علل الفرعية في الأسماء الممنوعة من الصرف، مستثمراً التصوّر الذي وضعه سيبويه وموسّعًا دائرته التفسيرية، هكذا يظهر أثر سيبويه في المقطع بوصفه مرجعاً فكرياً ومنهجياً شكّل الأساس الذي بنى عليه السامرائي رؤيته في هذا الموضع.

سادساً: **بنية الاسم واللقب** .

قالَ جارُ الله: "فصلٌ؛ وإذا اجتمع للرجلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ أضيفَ اسمُهُ إلي لقبِهِ فقيلَ: هذا سعيدُ كُرزٍ وقيسُ قُفّةٍ وزيدٌ بطَّةٍ، وإذا كان مضافًا أو كنيةً أُجري اللَّقَبُ على الاسمِ، فقيلَ: هذا عبدُ الله بطةُ، وهذا أبو زيدٍ قُفَّةُ"، وإنَّما يُضاف أحدُ الاسمين إلى الآخرِ تَوخِّيًا للاختصارِ، وإنما يُؤخرُ اللقَبُ؛ لأنَّه لو قُدّمَ لوقعت الغُنيَةُ عن الاسمِ ونحنُ نُريدُ أن نذكرَ كليهما وإنما يُجرى اللّقبُ على الاسمِ مطلقًا لعدمِ إمكانِ الإضافةِ(١).

(١) ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب، ١/ ١٧٤

وقال السامرائي: " الذي يبدو أنَّ إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أنَّ الاسم لا يتعين تماماً، إلَّا بإضافته إلى لقبه، فهما معا يعينان الاسم بصورة محددة، فقولك: (خالد قوس) هو الذي يميز خالداً من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنَّك قلت: صاحب هذا اللقب، كما تقول: خالدُنا وخالدُكم، وسعدنا وسعدكم، ولذلك إذا نكر اللقب أصبح الاسم نكرة، فإذا قلت: (هذا خالد قفة) كان خالد معرفة؛ لأنَّ (قفة) – هو اللقب – معرفة، وإذا قلت (هذا خالد قفة) كان خالد نكرة؛ لأنَّ (قفة) – وهو لقبه نكرة، ويدلّ على تنكيره تنوينه كما تقول: رأيت إسماعيل وإسماعيلاً آخر، فإن إسماعيل الأول معرفة، والثاني نكرة، أي رأيت شخصاً من الشخوص اسمه إسماعيل، فمعنى (رأيت خالد قفة) رأيت خالداً الملقب بهذا الاسم، ومعنى رأيت خالد قفة، رأيت شخصاً اسمه خالد، ولقبه قفة، وهذا الشخص لا يعرفه المخاطب، وجاء في كتاب سيبويه(١): " إذا لقبت مفرداً بمفرد اضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس، والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز، وهذا قيس قفة قد جاء، وهذا زيد بطة، فإنما جعلت قفة معرفة؛ لأنَّك أردت المعرفة، التي أردتها إذا قلت: هذا قيسٌ فلو نونت قفة صار الاسم نكرة؛ لأنَّ المضاف إنَّما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه" (٢).

فنجد أنَّ سيبويه هو أول من قرر بوضوح أنَّ اللقب إذا أُضيف إليه الاسم أثّر في تعريف الاسم أو تنكيره؛ لأنَّ المضاف يتبع المضاف إليه في التعريف والتنكير، وهذا أصلٌ نحويّ ثابت، والدكتور فاضل السامرائي يعتمد هذا الأصل، لكنَّه لا يكرره كما هو؛ بل يشرح أثره على دلالة الاسم في الاستعمال، فيقول مثلاً: إذا كان اللقب معرفة، صار الاسم معرفة، وإذا كان اللقب نكرة، صار الاسم نكرة، حتى لو بدا الاسم من حيث الشكل معرفة (مثل: خالد، سعد، زيد...)، والتنكير يظهر أحيانًا في تنوين اللقب، لا في الاسم.

---

(١) معاني النحو ٧٣/١

(٢) الكتاب ٢٩٤/٣، وينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٣/١.

**وهذا هو جوهر الأثر:** أن سيبويه وضع القاعدة النحوية، بينما السامرائي كشف أثرها الدلالي.

وفي التذييل: "وإذا تأخر اللقب فإنَّهُ يجوز فيه الإتباع إمَّا على البدل، وإمَّا على عطف البيان، وهذا أولى لأنَّ اللقب أشهر من الاسم، وإذا قطعت فقد تقطع إلى النصب على إضمار "أعني" أو إلى الرفع على إضمار "هو"، وقوله مطلقاً يشير إلى أنَّه إنْ كان الاسم واللقب مضافين، أو الاسم مضاف واللقب مفرد، أو الاسم مفرد واللقب مضاف، أو اللقب والاسم مفردين فتقول: جاءني عبد الله أنف الناقة، وجاءني عبد الله بطة، وجاءني زيد عائذ الكلب، وجاءني سعيد كرز وذكر أنهما إذا كان مفردين جاز أنْ يضاف الاسم إلى اللقب نحو: جاء سعيد كرز" (١)؛ حيث يوضح أنَّ الإتباع أو الإضافة بين الاسم واللقب تتأثر ببنية الاسم واللقب، سواء كان الاسم واللقب مضافين أو مفردين، فإذا تأخر اللقب عن الاسم، يجوز الإتباع على البدل أو عطف البيان؛ لأنَّ اللقب أشهر من الاسم.

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٣١٧/٢

**سابعاً: الإسناد :-**

بدأ السامرائي في كتابه بالجملة، " لأنَّ الجملة هي أهم لبنة من لبنات لغتنا الشريفة، فبالجملة تتحدد وظيفة الكلمة ويقع التفاهم" (١)، ويقول: " الجملة العربية – كما يرى النحاة – تتألف من ركنين أساسيين، هما المسند، والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلَّا اسماً، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد"(٢) .

يُعد سيبويه هو أول نحوي يشير إلى مفهوم الإسناد، ويُعد كتابه (الكتاب) أو لمصنف نحوي يرد فيه مصطلحًا السند والمسند إليه(٣)، ونجد أنَّ السامرائي اعتمد المصطلحات نفسها ، كما أننا إذا عُدنا إلى كتاب سيبويه فنجد أنَّه تناولها أثناء حديثه عن الكلام فيقول: " ألا ترى أنَّك لو قلت "فيها عبد الله" حسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله"(٤) ، فالجملة عنده هي المسند والمسند إليه.

يُظهر تأمّل موقفَي السامرائي وسيبويه أنّ الرؤية النحوية العربية منذ نشأتها إلى عصرنا، بقيت تُجمع على مركزية الجملة بوصفها الإطار الذي تُفهم من خلاله وظيفة الكلمة ودورها في بناء المعنى، فالسامرائي – وهو يفتتح كتابه بالجملة – يؤكد أنّها الأساس الذي تتحدد به العلاقات النحوية والدلالية، وأنَّ المسند والمسند إليه يُمثلان جوهر التركيب الذي ينبني عليه التفاهم اللغوي، وهذه الرؤية ليست إلَّا امتدادًا مباشرًا

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٧/١

(٢) معاني النحو ١٤/١

(٣) ينظر: الإسناد في الجملة الاسمية عند سيبويه ، ص١٥٤

(٤) الكتاب ٢/ ٨٨

لما قرّره سيبويه حين جعل مناط الكلام اقتران المسند بالمسند إليه، وعدّ هذا الازدواج الحدّ الأدنى لتمام الجملة وصحة السكوت عليها.

ومن ثَمّ، يتضح أنّ السامرائي لا يخرج في تنظيره عن الأفق الذي رسمه سيبويه، بل يُعيد بناءه في صياغة دلالية معاصرة تُبرز الوظيفة والمعنى إلى جانب البنية, وقد زاد السامرائي عن سيبويه أنَّه ذكر أبرز العناصر للجملة بوضوح وهي عنده:

١ – " المفردة: ونعني بها الكلمة مثل: أسد، سيف، شجرة.

٢ – البناء الصرفي: (الصيغة) كأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع للاسم الواحد، وغير ذلك مثل: طَاعِن، مِطْعَان، طَعَّان، حُمْق، أَحْمَق، سَائِد، سَيِّد، سُنْبُلَات، سَنَابِل، أَشْهُر، شُهُور ونحو ذلك" (١).

**ثامناً: وصف (ابن، بنت) (مخالفة السامرائي لسيبويه):-**

" إذا وصف العلم بـ (ابن) مضافا إلى علم حذف تنوينه سواء كان العلم اسما، أم كنية، أم لقبا، فتقول (أَقْبَلَ مُحمَّدُ بن سَعِيدٍ) و (أَقْبَلَ محمدُ بن أَبِي حَفْصَةَ) و (أَقْبَلَ محمدُ بن نُورِ الدِّينِ) بحذف التنوين من محمد، في كل هذه الجمل وتحذف ألف (ابن)، والحالة هذه خطأ فإنَّ لم يل كلمة (ابن) علم، أو لمْ تل علماً بقي العلم على تنوينه، ولم تحذف ألف (ابن في الخط) فتقول: (أَقْبَلَ محمدٌ العَالِمُ ابنُ سعيدٍ) و (أَقْبَلَ محمدٌ ابن العالم سعيد) و (أَقْبَلَ محمدٌ ابن أخيك)، فإنَّ لم يوصف العلم بكلمة (ابن) لمْ يحذف التنوين، تقول: إذا أخبرت (محمدٌ ابن سعيد)، وتقول: حسبت محمدًا ابن سعيد وقد ذكروا أنَّ سبب حذف التنوين هو أنَّ العرب جعلوا الاسمين كالاسم

(١) معاني النحو ١/ ١١

الواحد"[١]، ويُبيّن هذا النص أنَّ حذف تنوين العلم مع «ابن» مشروط بكونها وصفًا له ومضافةً إلى علم يليها مباشرة، وحينئذٍ تُحذف ألف «ابن» خطًّا ويُنزَّل الاسمان منزلة الاسم الواحد، أمّا إذا اختلّ هذا الشرط، إمّا بعدم مجيء «ابن» صفة، أو بعدم إضافتها إلى علم، بقي التنوين على حاله وأُثبتت ألف «ابن»، "وحكم (ابنة) كحكم (ابن) دون كلمة (بنت) فتقول (أقبلت هندُ ابنة عتبة) بحذف التنوين و (أقبلت هندٌ بنت عبتة) فيمن صرف هندًا، قال سيبويه: لأنَّه في ابن وابنة يلتقي ساكنان[٢]: التنوين والباء دون بنت"[٣]، فيربط السامرائي الحكم بين ابن وابنة بعلّة سيبويه في التقاء الساكنين، وهو توجيه يوافق ظاهر نص سيبويه؛ لأنَّ الباء في ابن/ابنة ساكنة، فإذا سبقها اسم منوَّن التقى الساكنان، بخلاف بنت التي لا سكون في أولها، غير أنّ هذا التعليل — رغم وروده عند سيبويه — لا يحيط بكل جوانب المسألة؛ إذ إنّ حذف التنوين والحكم الخاص بـ ابن/ابنة له تعليل آخر اعتمده جمهور النحاة، وهو معاملة العلم مع "ابن" كالكلمة الواحدة لا لمجرد التقاء الساكنين، ويدل عليه ثبات الحكم حتى في المواضع التي لا يلتقي فيها ساكنان.

(١) معاني النحو ٨٦/١

(٢) الكتاب ٥٠٨/٣

(٣) معاني النحو ٨٧/١

وقد عقب السامرائي قائلاً: " والذي يبدو لي أنَّ ليست هذه هي العلة لأنَّه يلتقي الساكنان في غير الوصف، نحو (خالداٌ ابن سعيد) قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾[ سورة التوبة: ٣٠]، ولا يحذف التنوين، وإنَّما هو لجعل الاسمين كالاسم الواحد، كمْ أسلفنا ويدلك على ذلك حذف الألف من كلمة (ابن) وأمَّا الحذف مع (ابنة) دون (بنت) فلأنَّ (ابنة) تشاكل لفظ (ابن)، والله أعلم" (١).

كما يقول السيوطي: " ... إِذا كَانَ الْمَوْصُوف علماً مؤنثاً نعت بـ (ابْنة) مُضَافا إِلَى علم فَحكمه فِي النداء من جَوَاز الْفَتْح وَفِي غَيره من وجوب حذف التَّنْوِين حكم الْمُذكر الْمَوْصُوف ب (ابْن) نَحْو يَا هِنْد ابْنة زيد وَقَامَت هِنْد ابْنة عمر وَهَذَا مَا جزم بِهِ ابْن مَالك وَغَيره، وحجتهم الْقيَاس على (ابْن) وَذهب قوم إِلَى الْمَنْع لِأَنَّ السماع إِنَّمَا ورد فِي (الابْن) وَهُوَ خُرُوج عَن الأَصْل فَلَا يُقَاس عَلَيْهِ، وَفِي الْوَصْف بـ (بنت) فِي غير النداء وَجْهَان رَوَاهُمَا سِيبَوَيْهٍ عَن الْعَرَب نَحْو هَذِه هِنْد بنت عَاصِم بِالتَّنْوِينِ وبحذفه لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال فَقَط وَلَيْسَ فِيهِ التقاء الساكنين الَّذِي فِي (ابْن) و(ابْنة) وَلَو كَانَ المنادى الْمُؤَنَّث مَبْنِيا فِي الأَصْل نَحْو (يَا رقاش ابْنة عَمْرو) لم تغير حَرَكَة الْبناء الْأَصْلِيَّة وَيكون فتح الإتباع تَقْديرا"(٢) .

فيبسط السيوطي هنا أحكام «ابن» و«ابنة» في النداء والوصف ببيانٍ دقيق يمتدّ على ما ورد في كلام سيبويه، فقد أشار إلى أنَّ حذف التنوين ليس مقصورًا على وقوع الوصف بين علمين فحسب، بل يتعداه إلى صور أخرى في النداء إذا اتحد اللفظ بين المنادى وما بعد «ابن»، وهذا توسيعٌ لا وجود له عند سيبويه.

وهكذا يبين السامرائي هنا دقّة نظره واتساعه؛ فهو لا يكتفي بنقل العلّة التي ذكرها سيبويه—التقاء الساكنين – بل يعرضها على الاستعمال القرآني واللغوي، فيتبيّن له

(١) معاني النحو ٨٧/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/ ٥٧– ٥٨

أنَّها غير مطّردة؛ إذ يقع التقاء الساكنين كما في قوله تعالى: : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾[ سورة التوبة: ٣٠]،ولا يُحذف التنوين، مما يدل على أنَّ المسألة ليست تعلّقًا صوتيًّا بحتًا، ومن ثَمّ يميل السامرائي إلى العلة الأرجح عند جمهور المحققين: أنَّ العرب عاملت العلم و(ابن) – إذا كان مضافًا إلى علم – معاملة الاسم المركّب لفظًا، فكأنهما كلمة واحدة، ولذلك حُذف التنوين، وحُذفت ألف ابن في الخط، وهذا ما لا يتحقق في نحو خالدٌ ابنُ سعيد لانتفاء شرط الوصف.

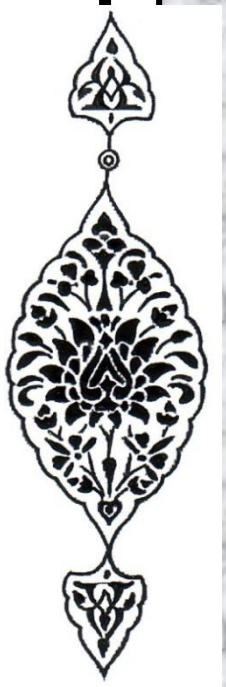
كما يُحسن السامرائي ربط حكم ابنة بكونها تُشاكل لفظ ابن، في حين تبقى بنت خارجة عن هذا القياس لأنَّها لا تشترك في الصورة الصوتية ذاتها، فقد خالف في هذا الموضع ظاهر تعليل سيبويه، ووافق المحققين من الشراح[١] الذين ردّوا الحكم إلى التركيب اللفظي لا إلى العلّة الصوتية وحدها، وقدّم تبريرًا دقيقًا مدعومًا بالشاهد القرآني والاستعمال العربي.

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٣٤

وينظر: شرح المفصل ١/٣٣١ وما بعدها

# الفصل الثاني

# أثر سيبويه في الأفعال



# الفَصل الثَّانِي

# أثر سيبويه في الأفعال

يمثل الفعل في الدرس النحوي العربي ركنين مهمين في الجملة؛ فهو ينوب عن المسند إليه مرّةً، ويتحمّل أقسامًا من الإعراب لا يشاركه فيها الاسم، ويحمل في مضمونه معاني الحدث والزمن والطلب. وإذا كان سيبويه قد وضع أُسسًا أولى لنظرية متكاملة في أفعال اللغة العربية من خلال كتابه "الكتاب"، فإن الدكتور فاضل السامرائي قد مثّل حلقة معاصرة في مسيرة هذا التراث؛ إذ استوعب في كتابه "معاني النحو" نصوص سيبويه، وقام بإعادة صياغتها بقالب تعليمي جديد(١).

وقد هدف هذا الفصل إلى تتبّع أثر سيبويه في مباحث الأفعال عند السامرائي، وذلك من خلال دراسة لنصوص سيبويه المعتمدة عند السامرائي وإعادة العلاقة الرابطة بينهما، وبيان وجه الاختلاف والتشابه والإضافات التي قدمها هذا النحوي لتقريب تراث سيبويه إلى الذهن. لذلك، سيقتصر البحث في هذا الفصل على دراسة مسائل الأفعال التي تناولها السامرائي، مع إضافة أقوال العلماء ومناقشتها، والإفادة من مراجع النحو المتخصصة.

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٠٤

## المبحث الأول

## مفهوم الفعل واقسامه

### أولاً: مفهوم الفعل:

عرّف سيبويه الفعل قائلاً: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع."(١)

ثم ذكر تقسيمات الفعل:

" فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت."(٢)

بمعنى يقسم الفعل من حيث الزمن إلى ماضي ومضارع وأمر، ومن حيث التعدية إلى متعدّي ولازم، ومن حيث الصحّة والاعتلال إلى صحيح ومعتلّ، كما يقسم من حيث التصريف إلى متصرّف وغير متصرّف.

وكذلك الأمر تناول علماء النحو الفعل بناءً على التقسيم بالنسبة إلى الزمان، فالفعل يحتوي على الحدث المرتبط بالزمن؛ الذي فيه يتم تحديد نوع الفعل، للتفريق بينه وبين الاسم الخالي من الزمن، والدال على معنى فقط (٣)

فالفعل: كلمة تدلّ على حدثٍ مقترنٍ بزمنٍ معيّنٍ (٤).

والأفعال من حيث الأصالة اختلف في أصالتها، قيل الأصل الفعل الماضي؛ لأنّ حروف الزيادة لا تلحقه، ويكون دائماً مبنيًّا، وقيل إنّ المضارع هو الأصل؛ لدلالة زمنه

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٢) السابق نفسه، ١٢/١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري:٣٩٢٣٩٣/١.

(٤) ينظر: المفصل: ٣١٩، والكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء: ٥/٢.

على الحال، والماضي والمستقبل معدومان ليس لهما وجود [١]، ومن حيث التعدية واللزوم تنقسم على صنفين: اللازم والمتعدي، والمتعدي ينقسم على مفعول واحد أو مفعولين، وما كان منهما ناسخاً ينسخ عمل الجملة الاسمية عند دخوله عليها كـ (كان وأخواتها) وأفعال المقاربة والشروع والرجاء[٢] فالأفعال واسعة الطّيف، متشعّبة الأنحاء، فيها المجرد والمزيد، والصحيح والمعتل والمضاعف والمهموز، والمبني والمعرب، وقد تطرق السامرائي إلى الدلالات التي يستعمل لها الفعل الماضي:

١-الماضي المطلق: وعرّفه بأنه: " الزمن الذي مضى قبل زمن التكلم، قريبا كان أو بعيدا وهو ما كان على فعل، فمن القريب قوله تعالى: {قال إني تبت الآن} [النساء: ١٨]"[٣].

وهو الفعل الذي يصلح لجميع الأزمنة، فإذا قلت (حَضَرَ أخوك) أحتمل أن يكون الحضور قريباً أو بعيداً، وليس مختصاً بزمن معين.[٤]

٢- الماضي المنقطع: ومعنى الانقطاع أنَّه حصل مرة، ولم يتكرر، وذلك إذا وقع الفعل الماضي خبرًا، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾[الأحزاب: ١٥].[٥]

٣- الماضي القريب: وذلك إذا صدر بقد، جاء في (شرح ابن يعيش): "قد حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول (قام زيد) فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرنته بـ (قد) فقد قربته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أي قد حان وقتها في هذا

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ١٠٠، اللمع في العربية: ٩، والمفصل: ٣٢١.
(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٤٣٨/١.
(٣) معاني النحو، السامرائي، ٣٠٨/٣.
(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ٨/ ١١٠، ومعاني النحو، السامرائي، ٣٠٨/٣.
(٥) معاني النحو، السامرائي، ٣٠٨/٣.

الزمان"[1]، ويذكر النحاة لـ (قد) الداخلة على الفعل الماضي ثلاثة معان هي: التحقيق والتوقع والتقريب.

أما التحقيق فمعناه التوكيد، ومعنى التوقع أنْ الحدث كان متوقعا قبل حدوثه، وأما التقريب فهو لتقريب الحدث من الحال.(٢)

٤-الدلالة على حدث ماض بالنسبة إلى حدث ماضي قبله، وذلك كما إذا وقع الفعل الماضي في جملة حالية قبلها فعل ماض، نحو (دخلت وقد نام الناس).[3]

٥- الدلالة على الحال: وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقد، إذا هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

٦- الدلالة على الاستقبال :وينصرف إلى ذلك في مواطن منها:

أ - الإنشاء المقصود به الطلب

ب- الوعد أو الوعيد.

ج- دخول أداة الشرط عليه كـ )إن (و )إذا كقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[ النصر: ١]وقد توسّع السامرائي في هذا الباب واعتمد على قاعدة سيبويه في أن صيغ الأفعال قد تُستعمل لمعانٍ بلاغية، فاستفاد منها في تفسير مجيء الفعل الماضي للدلالة على المستقبل.

ثانياً: من حيث تأنيث الفعل وتذكيره:

فقد انطلق السامرائي في هذه المسألة من فكرةٍ مفادها أنّ تذكير المؤنث أو تأنيث المذكر ليس عشوائياً، بل تحكمه خطوط السياق والدلالة المعنوية، **أمّا ما كان فاعله مؤنّثاً ظاهرًا:** فقد ميّز السامرائي هنا بين ما كان فاعله مؤنّثًا تأنيثًا حقيقيًّا، وما كان

(١) شرح ابن يعيش ٨/ ١٤٧.
(٢) ينظر: معاني النحو، السامرائي، ٣/٣٠٩-٣١٠.
(٣) ينظر: معاني النحو، السامرائي، ٣/٣١٢.

فاعله مؤنّثاً تأنيثاً مجازيّاً، ثمّ قسّم الفاعل المؤنّث الحقيقيّ إلى قسمين: ما كان مفرداً، وما كان جمعاً، ويرى أنّ الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً مؤنّثاً حقيقيّاً مفرداً، ولم يفصل بينه وبين فعله، فالوجه فيه إثبات علامة التأنيث في الفعل، كقولك: قامت هند، وذكر أنّ هذه العلامة قد تحذف في قول بعض العرب، كما روى عنهم سيبويه، وهو الثّقة المصدّق، إذ قال: " وقال بعض العرب: قال فلانة"(١)، أمّا إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنّث الحقيقيّ، فقد حسن إسقاط علامة التأنيث، على حدّ قول سيبويه: " وكلّما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ، لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنّه شيءٌ يصير بدلاً من شيءٍ"(٢)، ومراد سيبويه بذلك أنّه كلّما طال الفصل بين الفعل والفاعل المؤنّث الحقيقيّ، كان إسقاط علامة التأنيث من الفعل أحسن وأجمل، وعلّل ذلك بقوله: " وكأنّه شيءٌ يصير بدلاً من شيءٍ"، أي أنّ طول الفصل بين الفعل والفاعل كأنّه صار عوضاً عن تأنيث الفعل، وإلى هذا الرأي ذهب أبو عليٍّ الفارسيّ(٣).

وذكر السامرائي أنّه إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقيّ بـ(إلّا) وجب حذف علامة التأنيث من الفعل، ولم تثبت إلّا في الضّرورة، وهذا الرأي لم أقف عليه في كتاب سيبويه، وذكر السامرائي أيضاً أنّه إذا كان الفصل بغير (إلّا)، جاز حذف علامة التأنيث باتّفاقٍ، وعلّل سيبويه ذلك بأنّ إظهار الفاعل المؤنّث أغنى عن ذكر علامة التأنيث، كما أنّ ذكر الفاعل المثنّى والجمع، أغناهم عن ذكر علامة التّثنية والجمع في الفعل، وذكر سيبويه أنّ الفاعل إذا كان مؤنّثاً حقيقيّاً ظاهرًا، جمعاً كان أو مثنّى، جيء بالتاء للفصل بين المذكّر والمؤنّث، ليس غير، كقولك: جاءت جاريتاك، وذهبت نساؤك، لأنّها ليست علامة إضمارٍ، كالألف والواو في قولك: أبواك قالا،

(١) الكتاب: ٣٨/٢.
(٢) الكتاب: ٣٨/٢.
(٣) ينظر: التكملة: ٢٩٤.

وإخوتك قالوا، فعلامة التأنيث حرفٌ وليست ضميراً شأنها شأن (هاء التأنيث) في طلحة، وذكر أيضاً أنّ حذف هذه العلامة في المفرد من الحيوان قليلٌ، وفي الموات كثيرٌ(١)، وأراد بالحيوان المؤنّث الحقيقيّ، وبالموات المؤنّث المجازيّ، واستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

ثمّ قال: " وهذا النحو كثيرٌ في القرآن"(٢)، كما أشار إلى أنّ إسقاط علامة التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنّثاً حقيقيّاً ممّن (يعقل) أقلّ من حذفها مع المؤنّث الحقيقيّ ممّا (لا يعقل)، معلّلاً ذلك بقوله: " لأنّهم الأوّلون، وأنّهم قد فضّلوا بما لم يفضّل به غيرهم من العقل والعلم"(٣).

ويرى سيبويه أنّ جموع التكسير مؤنّثةٌ كلّها، يستوي في ذلك جمع المؤنّث والمذكّر، والعاقل وغير العاقل، إذ تقول: هو رجلٌ، وهي رجالٌ، كما تقول: هو جملٌ، وهي جمالٌ، وهو جذعٌ، وهي جذوعٌ، وإنّما يعامل معاملة الموات على حدّ قول سيبويه، أي يعامل معاملة المؤنّث المجازيّ، فلك أن تثبت علامة التأنيث، ولك أن تحذفها على حدٍّ سواءٍ، تقول: جاء جواريك وجاء بناتك، كما تقول: جاءت جواريك، وجاءت بناتك، فلم تجب العلامة هنا كما وجبت مع المفرد المؤنّث العاقل إذ تقول: جاءت امرأتك، أو جاءت بنتك، ويرى السيرافيّ: " أنّ هذا التأنيث الحادث لجمع التكسير غير التأنيث الحقيقيّ الذي كان في الواحد"(٤)، لأنّه خرج من الأوّل الأمكن أي: المفرد، حيث أردت الجمع، فلمّا كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى الموات(٥)، ويعلّل سيبويه ذلك أيضًا بقوله: " فهذا الجميع [أي: الجمع]، له بناءٌ بني عليه، كما بني الواحد على مثاله،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨/٢.
(٢) الكتاب: ٣٩/٢. وينظر: التكملة: ٢٩٥.
(٣) الكتاب: ٣٩/٢.
(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ: ٣٧٠/٢.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩/٢ ٤٠.

فأجري مجرى الواحد"[١]، أي أنّ هذا الجمع لم يبن على المفرد بناء جمع السّلامة، الذي يحافظ على المفرد، بل بني على وزنٍ مخالفٍ لبناء المفرد، فكأنّه لفظٌ مفردٌ بذاته، كما يرى سيبويه أنّ اسم الجمع[٢]يحمل في ذلك على جمع التكسير، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾[ يوسف: ٣٠] فـ (نسوةٌ): اسم جمعٍ لا مفرد له من لفظه، فحمل الفعل معه على التذكير كما حمل جمع التكسير عليه.

وخلص السامرائي إلى أن تذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب، ورأى أن المعنى هو الحاكم في كل ذلك، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود، بحسب القصد والسياق، طال الفصل أم قصر.[٣]

ويجب التنويه في آخر هذه المسألة إلى أنّ سيبويه حمل المشتقّ العامل عمل فعله على الفعل في التذكير والتأنيث، فرأى أنّ من قال: ذهب نساؤك، قال: أذاهبٌ نساؤك، تحذف الهاء هنا كما حذفت التاء في الفعل، ثمّ مثّل بعد ذلك على اسم المفعول والصّفة المشبّهة، ثمّ قال: " وهذا في الشّعر أكثر من أن أحصيه لك، ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذاهبٌ فلانة، وأحاضرٌ القاضي امرأةٌ"[٤].

ثالثاً: الفعلُ المُتَعَدِّي:

وُفقَ تقسيم النحويين للأفعال فقد قسَّم الفعلِ على قِسمَين: مُتَعَدٍّ وغيرِ مُتَعدٍّ، والمُتعَدِّي قد يَتَعدّى بنفسِه، وقد يَتعدّى بواسِطةٍ، والمُتعدّي بنفسِهِ قد يتعَدّى إلى مفعولٍ واحِدٍ، أو

---

(١) الكتاب: ٤٣/٢.

(٢) اسم الجمع: ما يدلّ على أكثر من اثنين، وليس له مفردٌ من لفظه، وليست صيغته على وزنٍ من أوزان جموع التكسير، ينظر: النحو الوافي، عبّاس حسن، ٦٨٠/٤.

(٣) معاني النحو، السامرائي، ٦١/٢-٦٢.

(٤) الكتاب: ٤٥/٢.

إلى مَفعولَين، أو إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ، ثمّ قسّمَ "المتعدّي إلى مفعولَين" على قِسمين، الأوّلُ: ما يجوزُ الاقتِصارُ فيه على مفعولٍ واحدٍ، والثاني: ما لا يجوزُ فيه ذلك، ويرى أنّ الفعل المتعدّي إلى ثلاثةِ مَفاعيل هو أقوى الأفعالِ في التّعدِيَةِ، ثمّ انتقَلَ بعدَ ذلك إلى التّفصيلِ في بعضِ الأفعالِ التي تتعدّى حيناً، ولا تتَعدَّى حيناً آخرَ، وإلى الأفعال التي تتعدَّى بالحرفِ، والتي يَسقُطَ منها حرفُ التّعدِيَةِ حيناً، ويَنتَصِبُ ما بعدَهُ على نَزعِ الخافِض.

ومن أنواعِ التّعدِيةِ:

أوّلاً: الفعلُ المتعدّي إلى مفعولٍ واحِدٍ: تحدث السامرائي عن الفعلِ المتعدّي إلى مفعولٍ به واحدٍ، وعلى كلِّ فعلٍ يَطلُبُ مَفعولاً يستَقِلُّ بهِ ويَتُمُّ به مَعناهُ.

ثانياً: الفعل المتعدّي إلى مفعولَين: السامرائي بعدَ ذلك إلى الحديثِ عن الفعل المتعدّي إلى مفعولَين، وقسَّمهُ على قسمَين، الأوّل: ما يتعدّى بنفسه، والثاني: ما يتعدّى بغيره.

والفعل المتعدّي إلى مفعولَين ولا يُقتَصَرُ على أحدِهما دون الآخر: هذه الأفعالُ من نَواسِخِ الابتداءِ، تَدخُلُ على المبتدأ والخبرِ فتَنصُبُ المبتَدأَ مفعولاً به أوّلاً، وتَنصُبُ الخبَرَ مفعولاً به ثانياً[1]، وقد علّلَ سيبويه سببَ عدمِ اقتِصارِها على مفعولٍ واحدٍ بقوله: " وإنّما مَنَعَكَ أن تَقتَصِرَ على أحدِ المَفعولَينِ هاهُنا أنّكَ إنّما أرَدتَ أن تُبيّنَ ما استقرّ عندكَ من حالِ المفعولِ الأوّلِ، يَقيناً كان ذلكَ أو شَكّاً، وذَكَرتَ الأوّلَ لتُعلِمَ الذي تُضيفُ إليه ما استقرّ له عندَكَ: مَن هو؟ فإنّما ذَكَرتَ: ظَنَنتَ ونحوَهُ، لتجعَلَ خبرَ

(١) يُنظر: الأشباه والنّظائر في النحو: ٢/١٥٦ ١٥٧.

المفعول الأوّلِ، يَقيناً أو شَكًّاً، ولم تُرِد أن تجعَلَ الأوّلَ فيه الشكُّ أو تُقيمَ عليه في اليّقينِ"(١)، وإلى هذا التعليلِ ذهبَ المبرّدُ و ابن السرّاج(٢).

وقَسَّمَ السامرائي هذه الأفعالَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: أفعالٌ تدُلُّ على العِلمِ واليّقينِ المَحضِ، وأفعالٌ تدُلُّ على الظن، وأفعالٌ تتَرَدَّدُ بين الشكّ واليّقينِ:

أ- أفعال العِلمِ واليَقينِ: من هذه الأفعالِ:

- (عَلِمَ): ذَكرَ السامرائي أنَّ هذا الفعلَ وهو فعل يفيد اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وقيل تأتي للرجحان قليلا، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ ﴾"(٣). وقد تكونُ علِمتُ بمعنى ظَننتُ، وكثيراً ما تستعمل بهذا المعنى في أحكامِ الفُقهاءِ، كما يقول السامرائي(٤).

يقول النحاة إنه إذا جاءت علم بمعنى عرف، تعدت إلى مفعول واحد جاء في (الكتاب): "وقد يكون علمت بمنزلة عرفت، لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾" [البقرة: ٦٥]. فهي ههنا بمنزلة عرفت."(٥)

---

(١) الكتاب: ١/٤٠.
(٢) يُنظر: المُقتَضَب: ٣/١١٣١١٤، والأصول في النحو، لابن السرّاج، ١/١٨٠ ١٨١.
(٣) الكتاب: ١/٤٠.
(٤) يُنظر: معاني النحو، السامرائي، ٢/٧.
(٥) الكتاب، سيبويه، ١/١٨.

واختلف النحاة في المعنى بين (علم وعرف) فقد ذهب بعضهم إلى أنه لا فرق بينهما. قال الرضي: " ولا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم، فإن معنى (علمتُ أنَّ زيدًا قائمًا) و (عرفت أنَّ زيدًا قائم) واحد، إلاّ أنَّ (عرف) لا ينصب جزءي الإسمية كما ينصب (علم)، لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى، بحكم لفظي دون الآخر.[١]

في حين قال آخرون:" (علمت) إذا كانت بمعنى (عرفت) تعدت إلى مفعول واحد، وإذا كانت لغير ذلك تعدت إلى مفعولين، وبيان ذلك أنك إذا قلت (عرفت زيدًا) فالمعنى إنك عرفت ذاته، ولم ترد أنك عرفت وصفا من أوصافه، فإذا أردت هذا المعنى لم يتجاوز مفعولا لأن العلم والمعرفة تناولا الشيء نفسه ولم يقصد غير ذلك. وإذا قلت: علمت زيدًا قائمًا لم يكن المقصود أن العلم تناول كون زيد موصوفا بهذه الصفة."[٢]

- ومن هذه الأفعالِ (رأى): وهو من أفعال اليقين أيضا بمعنى (علم) نحو: (رأيت الحق منتصرًا) فإن كان الفعل بصرياً لا قلبياً تعدي إلى واحد نحو (رأيت سعيدًا).

ورأي الحلمية كالقلبية تتعدي إلى اثنين كقوله تعالى: {إني أراني أعصر خمراً} [يوسف: ٣٦]"[٣]

ومثلُ ذلك: (وَجَد): قال سيبويه: " وإن قُلتَ: رأيتُ، فأرَدتَ رؤيَةَ العينِ، أو: وَجَدتُ، فأرَدتَ وجدانَ الضّالَّةِ، فهو بمنزِلةِ: ضرَبتُ، ولكنّكَ إنّما تُريدُ بـ(وجدتُ): عَلِمتُ، و بـ(رأيتُ) ذلك أيضاً"(٤).

---

(١) الرضي على الكافية ٢/ ٣٠٧

(٢) منثور الفوائد (٢ ب)

(٣) معاني النحو، السامرائي، ١٢/٢.

(٤) الكتاب: ٤٠/١.

وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم) قال تعالى: {وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين} [الأعراف: ١٠٢]، وهذا الفعل منقول من وجد الشيء ولقيه وأصله في الأمور الحسية، ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية فعندما تقول: (وجدت الظلم وخيم العاقبة) كان معناه أنك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور المحسوسة ليس في ذلك شك، فنقل من هذا المعنى المادي إلى الأمر المعنوي، ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمرا يقينا، كان الأمر العقلي بمنزلته"[١٠]

ب- أفعالُ الرجحان أو التردُّدِ والشكِّ:

ذَكَر السامرائي عددًا من هذه الأفعالِ التي تدُلُّ على الشك والتردُّد، منها:

- ظنَّ: الظن "التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم .. وقال الراغب: الظن اسم لما يحصل من أمارة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت لم تجاوز حد الوهم. ومتى قوي أو تصور بصورة القوي، استعمل معه أن المشددة او المخففة، ومتى ضعف استعمل معه أن المختصة بالمعدومين من القول والفعل."[٢]
- خالَ وحَسِبَ: أوجَزَ السامرائي حديثهُ عن هذين الفعلَين، وقال: يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن – كما يقول النحاة – نحو: حسبت زيدا صاحبك وكقوله تعالى: ﴿الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] (٣).

و قد ميّز بين حسب وظنّ من خلال دلالة الفعل كما في الفعل:

- زَعَمَ: الزعم هو القول بأن الشيء على صفة قولا غير مستند إلى وثوق فقد يكون حقا وباطلا (٤).

---

(١) معاني النحو، السامرائي، ١٢/٢.

(٢) تاج العروس / ظن، ٩/ ٢١٧، وانظر البرهان ٤/ ١٥٧

(٣) معاني النحو، السامرائي، ٢٢/٢

ج–أفعال التحويل: كما تحدّث السامرائي عن الصّنف الثالث من هذه الأفعال؛ ومنها:

- جعل: " وهو من أفعال القلوب والتحويل فمن مجيئه من أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾[الزخرف: ١٩]، أي ظنوهم واعتقدوهم"[١].
- اتخذ وتخذ: "وهما من أفعال التحويل والتصبير قال تعالى: { ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٦]، وتقول: (تَخَذْتُ دارِكَ سكناً لي) وقريء لتخذت عليه أجراً."[٢]

وهذان الفعلان بمعنى واحد، وقيل بل هما في الأصل من مادة واحدة، فقد ذهب قسم من اللغويين إلى أن (تخذ) مبني من (أخذ)، وذهب آخرون إلى أنها مادتين مختلفتين، لكن السامرائي رجّ الرأي الأول.[٣]

كما تحدَّثَ السامرائي موجِزاً الحديثَ عن إلغاءِ عمَلِ هذه الأفعالِ وتَعليقِها عن العمل، وعرّفَ كُلًّاً منَ الإلغاءِ والتعليقِ، فقال معتمداً على آراء ابن عقيل: " الإلغاءُ: هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم، فليس لـ (ظننت) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ" والالغاء يكون في الأفعال القلبية المتصرفة أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا الغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأحوالها، كما يجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة " إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطا نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، أو آخرا نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)، وإذا توسطت، فقيل

---

(٤) معاني النحو، السامرائي، ٣٥/٢.

(١) ابن عقيل ١/ ١٥٠

(٢) سورة الكهف : ٧٧، قراءة الجمهور: ﴿ لَاتَّخَذْتَ ﴾ بهمزة وصل وتاء مشددة (من الفعل: اتَّخذ).وقُرئ (وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب): ﴿ لَتَخِذْتَ ﴾ بفتح التاء المخففة وكسر الخاء، من الفعل (تَخِذَ). القراءات العشر: ٣١٤/٢، معاني النحو، السامرائي، ٣٠/٢.

(٣) يُنظر: معاني النحو، السامرائي، ٣٠/٢.

الأعمال، والإلغاء سيان، وقيل الأعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن" [1]، كما اعتمد أيضاً على ما جاء في الكتاب:

"فإن الغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب ... وفيها – أرى– أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتديء، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: عبد الله صاحب ذلك بلغني... فأخر مالم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، قدم أو آخر، كما قال: زيداً رأيت ورأيت زيداً. وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت. وذلك قولك (زيداً أخاك أظن) فهذا ضعيف، كما يضعف: زيداً قائما ضربت".[2]

حيث أيّد السامرائي كلام سيبويه وقال فيه نظر، وعلّل ذلك بأن الكلام إنما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى، وليس فيما ذكر ضعف، وتقديم المفعول إنما يكون للاهتمام والحصر، ووضّح ذلك بأنه إذا قلنا: (ظَنَنْتُ مُحَمَّدًا قَائِمًا)، فإنك تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك.

في حين تقول (محمداً ظننتُ قائماً) إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالداً قائماً لا محمداً، فقدمت له (محمداً) لإزالة الوهم من ذهنه.

وتقول (محمدٌ قائمٌ ظننت) إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن أن خالداً جالس، فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص، والوصف، فقدمتها لإزالة الوهم.

---

(١) يُنظر: ابن عقيل ١/ ١٥٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٦١/١.

فالفرق بين هذه العبارة، وما قبلها أن الشك في الأولى كان في الشخص لا في الوصف فقدمت الشخص، وفي الأخيرة كان الشك في الشخص، والوصف، فقدمتهما لإفادة الحصر والاهتمام. [1]

ثمَّ عرَّفَ التعليقَ فقال: " فالتعليقُ: مأخوذ من قولهم (امرأة معلقة) أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوج. فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديراً"(٢)، ومُرادُه بإلغائها، تعليقُها عن العملِ في اللّفظِ، ثمّ ذَكَرَ مَواقِعَ التعليقِ، ثمّ انتقلَ إلى تفصيلِ الحديثِ عن إلغاءِ عمَلِها، فرأى أنّها إذا تقدّمت على المَفعولَيْن وَجَبَ عمَلُها كما وجَبَ عملُ مصدَرِها.

ثالثا: الفعلُ المتعدّي إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ: قال سيبويه: " هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاهُ فعلُه إلى ثلاثةِ مَفعولينَ، ولا يجوزُ ان تَقتَصِرَ على مفعولٍ منهم واحدٍ دونَ الثّلاثةِ، لأنّ المفعولَ هاهُنا كالفاعِلِ في البابِ الذي قبلهُ في المعنى"(٣)، يعني: أفعالَ الظنّ واليقينِ، ثمَّ مثَّلَ لكلّ واحدٍ من تلكَ الأفعالِ الثلاثةِ بمِثالٍ، وبيّنَ أنّ ذلك غايةُ تعدّي الفعلِ للمَفاعيلِ، بالإضافةِ إلى تعَدّيهِ إلى بقيَّةِ المنصوباتِ الأُخرى، كالمفعولِ المطلقِ والحالِ والظّرفِ، ويُلاحَظُ أنّ سيبويه ذَكَرَ الفعلَ المُضَعَّفَ نبَّأَ، أمّا الزجّاجيُّ فقد ذكرَ الفعلَ المَنقولَ بالهمزةِ أنبَأَ، وأوصلها بعض النحويين إلى سبعةِ أفعالٍ، وذكر أبو حيّانَ الأندلسيّ أنَّ الفرّاءَ من بينِ نُحاةِ الكوفةِ خاصّةً أضافَ إليها الفِعلَين (أخبَرَ و خَبَّرَ)، وأنّ بقيّةَ الكوفيّين زادوا عليها الفعلَ (حَدَّثَ)، وسبقَ أنْ ذُكِرَ قبلَ قليلٍ أنَّ الزجّاجيّ

---

(١) معاني النحو، السامرائي، ٣٤/٢.

(٢) معاني النحو، السامرائي، ٣٦/٢.

(٣) الكتاب: ٤١/١، ويُنظر: المُقتَضَب: ١٢١/٣ ١٢٢، ١٨٩.

أضافَ (أنبأَ) فبلغَتْ سبعةً، لكنَّ قُدامى نُحاةِ البصرةِ لم يذكُروا أخبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ، وقد اعتمَدَها جماعةٌ منَ المُتأخّرينَ، كالزمخشريّ، وأضافَ إليها (عَلَّمَ) المُتَعدِّيَةَ بالتّضعيفِ، المَنقولةَ منْ (عَلِمَ)، كما أضافَ إليها ابن هشامٍ الفِعلَين (أدرى و عَزَفَ) [1].

أوجَبَ سيبويه والمبرّد عدَمَ جوازِ الاقتِصارِ على أيٍّ منَ المَفاعيلِ الثّلاثةِ، كما ذُكِرَ آنِفاً، ثمَّ علّلَ ذلك السامرائي بقوله:

"أما إذا كان الفعل من باب ظن وأخواتها، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة المفعول الأول، يمتنع إقامة الثاني، أو الثالث، فتقول: (ظنّ محمدٌ قائمًا) ولا تقول: (ظن محمد قائم)"[2].

وهنا يظهر تأثر السامرائي بمذهب البصريين، ومن ثمّ تأثّره برائده سيبويه، حيث بنى السامرائي طرحه على فكرة جوهرية وهي أن المفعول الأول في باب (ظن وأخواتها) هو الأساس الذي يُعتمد عليه في إيصال أثر الفعل.

(١) يُنظر تفصيلُ ذلك: ارتِشاف الضّرَب من لسان العرب:٣/٨٣.
(٢) معاني النحو، السامرائي، ٢/٨٠.

## المبحث الثاني

## أفعال المقاربة والرجاء والشروع

تُعد أفعال المقاربة والرجاء والشروع من الظواهر النحوية الدقيقة التي أثارت اهتمام النحاة وهي أفعال ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وقد تعددت آراء العلماء في أحكام هذه الأفعال؛ فمنهم من ركز في الجانب الإعرابي، ومنهم من ركز في الجانب الدلالي، ومنهم من بحث في العلل الصرفية[1].

وسنعرض في هذا المبحث ثلاث مسائل رئيسة: "كاد" وأخواتها (أفعال المقاربة)، و"عسى" وأخواتها (أفعال الرجاء)، وأفعال الشروع، مع إبراز أثر سيبويه في كل مسألة، ومناقشة أقوال العلماء الآخرين، ثم تتبع ذلك في كتاب "معاني النحو" للدكتور السامرائي.

### المسألة الأولى: دلالة (كاد) على مقاربة حصول الفعل

تُعد "كاد" وأخواتها من أكثر أفعال المقاربة استعمالاً في اللغة العربية، وقد حملت معنى قرب وقوع الفعل دون وقوعه فعلاً. وقد أثارت هذه الأفعال اهتمام النحاة بسبب خصوصيتها في العمل والدلالة، فقد اتفقوا على أنّها أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول وتنصب الثاني، ولكنّهم اختلفوا في عدة مسائل: منها خبرها إذا كان مضارعًا، وحقيقة أنْ المصدرية الواقعة بعدها والفرق الدلالي بين كاد وأوشك بالتفصيل.

وهذه الأفعال ناسخة تدخل الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ وتجعله اسمًا لها، وتنصب الخبر وتجعله خبرًا لها. إلاّ أنَّها تختلفُ عن (كان) وأخواتها في أنَّ خبرها لا

---

[1] ينظر: التطبيق النحوي، :١٣٨.

يكون جامدًا في الغالب، وإنّما يكون فعلاً مقترنًا بـ (أن) المصدرية التي تكون مضمرة كثيرًا. لذلك، أفرد سيبويه لهذه الأفعال بابًا خاصًا في كتابه، سمّاه "باب ما يعمل عمل كان من أفعال المقاربة"، وجعل منها (أوشك، وكاد، وعسى، وكَرُبَ)، وألحق بها بعض النحاة أفعال الشروع كـ (أخذ، وأنشأ، وجعل، وطفق).

تكمن أهمية دراسة هذه الأفعال في الكشف عن معاني أفعال المقاربة والرجاء وحملها معان دقيقة لا توجد في غيرها؛ فهي تفيد قرب وقوع الفعل، أو الطمع والرجاء في وقوعه، أو الابتداء والشروع فيه. وقد تعددت آراء العلماء في أحكامها؛ فمنهم من ركز في الجانب الإعرابي، ومنهم من ركز في الجانب الدلالي، ومنهم من بحث في العلل الصرفية.

يُقرّر سيبويه أنَّ أفعالَ المقاربة تدخلُ على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمّى اسمها، وتنصب الثاني ويُسمّى خبرها، وأنّها تفيد قرب وقوع الفعل. يقول في كتابه "الكتاب": "هذا بابُ ما يعملُ عملَ كان من أفعال المقاربة، وذلك قولك: كادَ زيدٌ يفعل، وكاد زيد يخرج، وعسى زيد أن يقوم. وهذه الأفعال تنصب الفعل المستقبل"[١].

وفي مكان آخر يقول: "وتقول: كاد زيد يفعل، وأوشك زيد يفعل، وهما في منزلة واحدة، وإنما هما من أفعال المقاربة تنصب الفعل المستقبل. وقد تكون كاد بمعنى قارب، فتقول: كاد السقف يقع" [٢]. وقد ذكر سيبويه أن خبر هذه الأفعال يكون

---

[١] الكتاب، ١/ ١٧٨ .

[٢] المصدر نفسه: ١/ ١٧٩- ١٨٠

مضارعًا يقترن بـ (أن) المضمرة جوازًا، فيقول: "واعلم أنَّ قولك: كادَ زيدٌ يفعلُ، إنَّما هو بمنزلة: قارب أنْ يفعلَ، وأن مضمرة، فإن قلت: (كادَ زيدٌ أنْ يفعلَ) جاز وهو الأصل"(١).

وقد تناقل العلماء هذا الرأي كابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"، نراه يفصّل في مسألة إضمار (أن) بعد فعل المقاربة فيُقسّمها إلى أقسام، فيقول: "أفعال المقاربة ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه إضمار (أن) بعدها، وذلك (كاد) و(أوشك) و(كَرُبَ)، وقسم يجوز فيه الإضمار والإظهار، وذلك (عسى)، وقسم يمتنع فيه الإضمار، وذلك أفعال الشروع: (أخذ) و(جعل) و(طفق). وإنما وجب الإضمار في (كاد) وأخواتها لكثرة الاستعمال حتى صارت في منزلة حرف واحد"(٢). وقد قدّم الرضي الاستراباذي تعليلاً صرفيًا لاختصاص أفعال المقاربة بنصب الفعل المضارع، وقال الرضي فيه: "اعلم أنَّ (كادَ) و(أوشكَ) و(عسَى) وضعت لنفي الفعل أو لقربه، فلم يمكن أن تدخل على الماضي إلا يجتمع نفي ونفي أو قرب وبعد، ولا على الأمر؛ لأنَّه طلب، فلم يبقَ إلا المضارع. فلما ولي المضارع حذفت (أنْ) لكثرةِ الاستعمال تشبيهًا بـ (لن) و(لم)"(٣).

وقد جمع أبو حيان الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضرب" بين أقوال النحاة في (كاد)، فقال: "هذا فعل مقاربة، وهي على ثلاثة أوجه: تامة تستغني بفاعلها، وناقصة تحتاج إلى خبر، ومقاربة تحتاج إلى فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة، والأكثر استعمالاً هو الوجه الثالث"(٤).

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٦٠

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢١٥.

(٣) شرح الرضي على الكافية، ٢/ ١٨٧.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢/ ٣٤٥.

أمَّا السامرائي فلقد كرر ما ذكره سيبويه وأخذ به والتزم قوله في الإعمال والمعنى، فنراه يذكر في كتابه "معاني النحو" هذه الأفعال ويُصنّفها قائلًا: "أفعال المقاربة هي (كاد، وأوشك، وكَرُبَ). وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأول اسمًا لها، وتنصب الثاني خبرًا. وتفيد هذه الأفعال معنى المقاربة، أي: قرب وقوع الخبر "[1].

علماً أنَّ القدماء قد ميزوا بين الدلالات الدقيقة بين هذه الأفعال فلقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ "كاد" أعم استعمالاً من "أوشك"، وأن "أوشك" تدل على قرب أقرب من "كاد". يقول في "الحجة": "أوشك أخص من كاد في الدلالة على القرب، لأن معناها قرب جدًا، ولذلك قلت في الاستعمال"[2]

ويؤكد السامرائي في حديثه عن الفصل بين كاد وعسى أنْ "عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع... وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول"[3]

وقد تابع السامرائي سيره في بيان إعمِالَ أفعال المقاربة، وبيان معانيها ، إذ ذكرَ أنَّ أفعال المقاربة ومدلولاتها؛ فضلا عن إعمالها وضرورة وجود (أن) في خبرها فتقول: كاد أن يفعل، وسمع: كاد زيدٌ يفعل، لكثرة الاستعمال.

لقد تأثر السامرائي بالحكم النحوي لأفعال المقاربة في بيانها ومعناها وفي إعمالها ولا سيما وقوع (أنْ) في خبرها.

وزاد السامرائي تحليلاً إحصائياً للفرق بين "كاد" و"أوشك" من حيث كثرة الاستعمال في القرآن، وهو ما لم يذكره سيبويه. فضلا عن كثرة ما استدل به من شواهد

---

[1] معاني النحو، ٢٧٣/١.

[2] الحجة، ٢/ ١١٢.

[3] معاني النحو، ٢٧٤/١.

من القرآن الكريم، ومناقشته للرأي النحوي في مسألة وقوع (أنْ) في خبر الأفعال من عدمه ويرجح بينهم إذ يركز في الوظائف النحوية للأفعال إذ لا بدَّ أنْ تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها، وهي التي تستمد من نظام الجملة وترتيبها ترتيبا خاصا [١].

أي لو اختلَّ ترتيب الكلمات لاختلَّت الدلالة[٢]، فالدلالة هي التي توضح الاختلاف بين التراكيب المختلفة، لذلك فإنَّ معرفة التركيب شرط أساس لمعرفة المعنى وقبوله[٣]. وهو ما بينه وكشف عنه السامرائي في خضم حديثه عن أفعال المقاربة.

وعلى ذلك حدد السامرائي وظائف كل فعل وكثرته وقلته في الاستعمال فأبان أنّ (كاد) أكثر استعمالا من (أوشك) في القرآن الكريم وأنَّ (كرب) أقلهم بل يكاد يكون قليلا جدا.

وقام بتحليل كل الاستعمالات الواردة وعرض آراء العلماء في المسائل الخلافية وعليه فلقد جاء سرد المادة منظما وواضحا.

" إذ ليس بإمكان المتلقي فهم التراكيب اللغوية ودلالاتها دون أنْ تعرفَ مكونات هذه التركيب؛ لأنَّ المعنى اللغوي عبارة عن مجموعة من الخصائص والمميزات التي تأخذها الكلمة في الإطار الصوتي، الذي فيه يمكن أنْ تتحولَ الكلمة من معنى إلى معنى، ومن مبنى إلى مبنى بالتحولات الصوتية، التي تتم فيها، وفي إطارها الصرفي: الاشتقاقي، والاسمي، والفعلي، وفي إطارها التركيبي النحوي تتحدد خصائص الكلمة من خلال وظيفتها النحوية في الكلام الذي وردت فيه، وارتباطها بغيرها من الكلمات بعلاقات نحوية، مع مراعاة المعنى المعجمي الذي اكتسبته الكلمة، وهي مجردة عن السياق... وإلى هذا دعا العالم اللغوي المعاصر فيرث، إذ أوجب في تحليل المعنى

---

[١] ينظر: الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين: ٩-١٠ .

[٢] يُنظر: الوظائف الدلالية: ٣٤.

[٣] يُنظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٢٣.

اللغوي، إرجاعه إلى العناصر المكونة له، ومراعاة المقام لكشف ظروف الكلام وملابسته"[1].

وعند مراجعة الآراء الواردة فيما يخص مدلول الفعل ومعناه أو فيما يخص وقوع الخبر مقيدا بـ (أنْ) من عدمها نجد أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وابن هشام والرضي هو الراجح، وذلك بسبب عدة أسباب، أهمها:

أولاً: أنَّ ما ذهب إليه سيبويه من إنَّ (أوشك) و(كادَ) بمنزلة واحدة هو الراجح؛ لأنَّ كليهما يفيد قرب وقوع الفعل من غيرِ تفاوت في الدلالة. وقد أيده ابن هشام والرضي، وخالفهم الفراء الذي ذهب إلى أنَّ (كادَ) قد تأتي بمعنى (أرادَ)، وهذا الرأي مرجوح لندرة الاستعمال وضعف الشواهد.

ثانيًا: في مسألة إضمار (أنَّ) بعد (كادَ) وأخواتها، الراجح ما ذهب إليه ابن هشام من أنَّ الإضمار جائز وليس بواجب، وقد نبّه ابن يعيش إلى هذا قائلًا: "فإنْ قلت: كادَ زيدُ أنْ يفعل جاز، وهو الأصل"، مما يدلُّ على أنَّ الإظهار أصل، والإضمار جواز لكثرة الاستعمال.

ثالثًا: التعليل الذي قدّمه الاستراباذي باختصاص هذه الأفعال بنصبها الفعل المضارع هو تعليل دقيق يفسر الظاهرة بشكلٍ صرفي، ويؤكد أنَّ هذه الأفعال وُضعت لتحقيق معنى القرب، فلم يصح دخولها على الماضي ولا على الأمر.

رابعًا: إضافة السامرائي لبيان الفرق بين (أوشك) و(كاد) من حيث القلة والكثرة في الاستخدام هي إضافة مهمة، مع أنَّها لا تؤثر في الحكم النحوي، بل تفيد في الإحصاء اللغوي وفي الدراسات القرآنية.

---

[1] الدلالة النحوية في كتاب سيبويه: ١٤-١٥.

فالدلالة النحوية هي دلالة تركيبية، أي الكلمة وحدها لا تؤدي إلى معنى إلَّا مع مجموعة من الألفاظ كالجمل إذ تقوم على فهم معاني الكلام، تلك المعاني التي كانت مَحطّ عناية أهل العربية كافّة، فقد عُني بها النحويون ودرسوها في الأبواب النحويّة المُختلفة وحدّدوا دلالاتها، ومَن المقصود بها، أهو المتكلم أم المخاطَب؟ وحدّدوا نوعها هل هي من الخبر أو غير الخبر[١].

**المسألة الثانية: (عسى) وأخواتها (أفعال الرجاء)**

(عسى) تفيد الطمع والرجاء في وقوع الفعل، وقد أثارت اهتمام النحاة منذ عهد سيبويه لما تتميز به من خصائص دلالية ونحوية فريدة. فمن حيث البنية، هي فعل ماضٍ جامد لا يأتي منه أمر ولا مضارع ولا اسم فاعل، وهو أمر نادر في الأفعال العربية. ومن حيث عملها، هي من الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر[٢].

ذكر سيبويه (عسى) في عداد الأفعال التي تعمل عمل (كان)، وبين أنَّ معناها يختص بها، ونقل السامرائي قول لسيبويه بأنها تدل على الاشفاق واحال القول الى ابن يعيش : "معناه الطمع والإشفاق أي طمع فيما يستقبل واشفاق أن لا يكون"[٣]، وقد أضاف سيبويه في مكان آخر قوله: "عسيت أن أفعل، وعسيت تفعل، فمن قال: عسيت تفعل، أراد: عسيت أن تفعل، فحذف (أن) ضرورة، والأصل الإتيان بها"[٤].

---

[١] يُنظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى القرن الرابع الهجري:٣٥٤.

[٢] الكتاب، ١/ ١٨١.

[٣] المصدر نفسه، ١/ ١٨١.

[٤] الكتاب ، ١/ ١٨٢.

أما السامرائي، فقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه متأثرا بأقواله وأحكامه وشواهده إذ قال: " استعملت عسى فعلا لرجاء حصول الفعل في المستقبل تقول: عسى محمد أن يحج في العام القابل"[١]. فقد جعل سيبويه الفعل (عسى) دالا على الرجاء مع احتمال وقوع دلالته على الإشفاق أو التزام ذكر (أن) في خبرها وعدها أساسا فصيحا في كلام العرب وإن حذفت فللضرورة.

أما ابن هشام، ففرّق بين معاني (عسى) حسب المتكلم والسياق، يقول: "(عسى) تكون للرجاء في حق المخاطب، وتكون للإشفاق في حق المتكلم، وتكون للطمع في حق الغائب، وهي من الأفعال التي لا تتصرف تصرفًا كاملاً، فلا يأتي منها ماضٍ ولا مستقبل إلا بصيغة الماضي. وقد اجتمع فيها معنيان متناقضان: الرجاء والإشفاق، وذلك بحسب المخاطب"[٢].

وقد تحدث الزجاجي عن أصل (عسى) اللغوي ودلالتها، فقال: "أصل (عسى) في اللغة التوقع والطمع، ثم استعملت للرجاء والإشفاق بحسب السياق، وهي من الأفعال التي لا تتصرف؛ لأنها وُضعت للدلالة على معنى واحد في صيغة واحدة"[٣].

ويؤكد ابن السراج أنَّ (عسى) من الأفعال التي لا تتصرف، في قوله: "ومما لا يتصرف من الأفعال (عسى) و(ليس) و(ما زال) وأخواتها، وإنما لم تتصرف؛ لأنها وُضعت لمعنى خاص لا يحتاج إلى تصريف، أو دخلتها (ما) الزائدة فمنعتها من التصرف"[٤].

---

[١] معاني النحو، ٢٦٨/١.

[٢] مغني اللبيب، ٢١٨.

[٣] مجالس العلماء، ٩٨.

[٤] الأصول في النحو، ٢/ ٩٨.

اتفق السامرائي على أنَّ "عسى" فعل جامد لا يتصرف[1] وأنه يفيد الرجاء والإشفاق بحسب السياق الذي يرد فيه، وبأن خبرها يقترن ب (أنْ) المصدرية وأن حذفها يكون للضرورة الشعرية.

وأضاف السامرائي تحليلاً بلاغيًا للفرق بين رجاء المؤمنين وإشفاق الكافرين، وهو ما لم يذكره سيبويه؛ كما زاد من الشواهد القرآنية وبيان الفروق البلاغية والبيانية بين الرجاء والإشفاق.

والناظر في كلا الرأيين يجد تطابقهما سوى خلاف بسيط فلقد التزم السامرائي ما ذهب إليه سيبويه من حيث كون (عسى) من أفعال الرجاء وإفادتها معنى الطمع، وكونها فعلا جامدا واقترانها بأنّ وجواز حذفها في ضرورة الشعر، فضلا عن ذلك فلقد تابع سيبويه في مدلولها ومعناها على الرجاء والإشفاق وتوسع في ذلك بتحديد مدلول وقوعها في الرجاء ومدلوله في الإشفاق. فلقد ذهب السامرائي إلى اتفاق شبه مطلق مع سيبويه في بيان مدلولها وعملها واشتراط وقوع أن في خبرها. ويؤكد عبد القاهر الجرجاني أهمية ترابط الألفاظ داخل التركيب اللغوي عبر علائق نحوية دقيقة لتكوين المعنى العام، ويقول: "واعلم أن من أصول المعاني الدقيقة أن تتّحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط الثاني منها بالأول"[2].

ويُشير إلى أنَّ تحقيق هذا الترابط لا يتم إلا حين يكون المعنى متصوَّرًا في الذهن أولًا، فيكون اللفظ ترجمة لهذا المعنى، ويؤكد أن النظم لا يتحقق إلا من خلال علم النحو، لأنَّ ترتيب الكلمات منطقيًّا في الذهن يُقابل ترتيبها لفظيًّا في النطق.

---

[1] الكتاب، ١/ ٣٥٠؛ معاني النحو، ٢٦٨/١.
[2] دلائل الإعجاز: تحقيق: شاكر، ٩٣/١.

وقد توسع السامرائي في الكشف عن دلالتها باختلاف المخاطب، فهو رجاء مع المؤمنين، وإشفاق مع الكافرين، وتنظيم أحكامها وتحليل ورودها في سياقات قرآنية مختلفة وبيان الدلالة البلاغية لكل سياق، ورجح دلالة عسى على الرجاء في الأصل، ولفت لدور الاشتقاق في سياقات أخرى بحسب المخاطب والسياق. والناظر إلى أقوال العلماء يتبين أن الراجح منها ما ذهب إليه الزجاج وابن هشام من أنَّ (عسى) فعل ماضٍ جامد لا يتصرف؛ لأنها وُضعت للدلالة على معنى الطمع والتوقع، وهذا المعنى لا يحتاج إلى تصريف.

وفي مسألة حذف أنّ بعد عسى الراجح ما ذهب إليه سيبويه، وابن الطراوة من أن الحذف لا يجوز في الفصيح، وإنّما جاء في الشعر ضرورة. وقد أيده في ذلك الزجاج وابن هشام، والدليل أنَّ القرآن الكريم لم يرد فيه حذف (أنْ) بعد (عسى) في أي موضع.

وللسامرائي إضافة بلاغية وبيانية إذ بين أنَّ عسى تكون رجاء في حقّ المؤمنين، وإشفاقًا في حقّ الكافرين هي إضافة بلاغية مهمة تُظهر أثر السياق في تحديد الدلالة، ويؤكد عبد القاهر الجرجاني أهمية ترابط الألفاظ داخل التركيب اللغوي عبر علائق نحوية دقيقة لتكوين المعنى العام، ويقول: "واعلم أن من أصول المعاني الدقيقة أن تتّحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط الثاني منها بالأول"[1]

ويُشير إلى أنَّ تحقيق هذا الترابط لا يتم إلاَّ حين يكون المعنى متصوَّرًا في الذهن أولًا، فيكون اللفظ ترجمة لهذا المعنى، ويؤكد أنَّ النظمَ لا يتحقق إلَّا من خلال علم النحو، لأن ترتيب الكلمات منطقيًّا في الذهن يُقابل ترتيبها لفظيًّا في النطق.

---

[1] دلائل الإعجاز:: ٥٥/١.

**المسألة الثالثة: أفعال الشروع (أخذ، جعل، أنشأ، طفق)**

أفعال الشروع مجموعة من الأفعال تفيد الابتداء والشروع في العمل، وتعمل عمل (كان) فترفع المبتدأ وتجعله اسمًا لها، وتنصب الخبر وتجعله خبرًا لها، مع شرط أن يكون خبرها فعلاً مضارعًا جُرِّد من (أن)، وقد اختلف النحاة في حصر هذه الأفعال، فمنهم من قصرها على أربعة[1]. وهذه الأفعال تمثل مرحلة انتقالية بين الأفعال التامة والأفعال الناقصة.

وقد ذكر سيبويه أفعال الشروع عندما تحدث عن الأفعال التي تعمل عمل (كان)، وبيَّن أنّها تفيد الابتداء والشروع، وقال: "وبأفعال لا تنصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة: (أخذ، وجعل، وأنشأ، وطفق). تقول: أخذ زيدٌ يقومُ، وجعلَ يقومُ، وأنشأ يقوم، وطفق يقوم. وهذه الأفعال للشروع في الفعل، وتكون بمعنى شرع، ولا يجوز إظهار (أن) بعد هذه الأفعال؛ لأنَّها قد صارت بمنزلة (كادَ) في كثرتها، وحذفت (أنَّ) لكثرة الاستعمال"[2].

وهو ما تابعه السامرائي إذ عدها من الأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية أيضا، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويكون خبرها مجردا من أنَّ إذ نجد في هذا أنَّ السامرائي لا يخرج عن أقوال سيبويه، بل يلتزمها ويتأثر بها، والمتابع للنحاة قبل السامرائي يراهم متابعون لسيبويه ولا فرق سوى زيادة في عدد الأفعال وفي بيان كونها تامة أو ناقصة فابن هشام، فيزيد في تعداد هذه الأفعال ويذكر شروط عملها، فيقول: "أفعال الشروع هي: (أخذ، وجعل، وأنشأ، وطفق، وهب، وعلق، وقام، وشرع). وتعمل بشرطين: أنْ تكون بمعنى الشروع، وأن يكون خبرها فعلاً مضارعًا يدلّ على

---

[1] الكتاب، ١/ ١٨٣-١٨٤.
[2] الكتاب، ١/ ١٨٣-١٨٤.

الاستمرار. فإن لم تكن بمعنى الشروع كانت أفعالاً تامة لا تحتاج إلى خبر، كقوله تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ}[1]"[2].

أمّا ابن جني، فقد قدم تعليلاً صوتيًا لحذف (أنَّ) بعد هذه الأفعال، قال: "إنَّما حذفت (أنَّ) بعد هذه الأفعال لكثرة الاستعمال، ولأنَّ (أنَّ) حرف خفيف، فحذف استخفافًا، وقد جرى مجرى (لم) و(لن) في حذفها. وعلة أخرى: وهي أنَّ الفعلَ بعدها وقعَ موقع المصدر المنصوب، فحذف حرف المصدر كما يحذف في الضرورة"[3].

لقد فصل ابن السراج عمل (جعل) وأحكامها، فقال: "(جعل) تكون تامة بمعنى خلق، وتكون ناقصة بمعنى صَيَّر، وتكون من أفعال الشروع بمعنى (أخذ). فإذا كانت للشروع نصبت الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة، كقولك: جعل زيد يقوم"[4].

ونجد أنَّ السامرائي لم يخرج عما ذكره العلماء ولا سيما سيبويه متأثرا بآرائهم فقد اتفق مع سيبويه بقوله: "أفعال الشروع وهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به وهي كثيرة"[5].

وقد تأثر السامرائي بما أورده سيبويه ولا سيما في دلالتها على الابتداء والشروع في الفعل وامتناع دخول (أنَّ) وأن خبرها فعلا مضارعا وأنّ الأفعال المستعملة للشروع كثيرة إذ تحمل دلالة شيء ومنها (أخذ، جعل، أنشأ، طفق) وتوسع السامرائي في بيان هذه الأفعال سواء بإيراد الشواهد القرآنية بكثرة، وبتحليلها تحليلا بلاغيا ويكشف عن

---

[1] سورة هود: الآية ٦٧

[2] مغني اللبيب، ص ٢٢١.

[3] ينظر: الخصائص، ٢/ ١٥٦.

[4] الأصول في النحو، ٢/ ١٠٥.

[5] معاني النحو، ٢٨٣/١.

سعة استعمال بعض الأفعال ومنها (جعل) في القرآن الكريم، وربط كل فعل بدلالته الخاصة وربطها بالسياق الذي وردت فيه.

وعند متابعة الرأي النحوي لهذه المسألة وما أورده النحاة نرى أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وابن هشام وابن جني هو الراجح من الأقوال والتي تأثر بها السامرائي وللأسباب الآتية:

أولاً: في حصر أفعال الشروع، الراجح ما ذهب إليه ابن هشام من توسيع دائرة هذه الأفعال لتشمل (هب، وعلق، وقام، وشرع)، وذلكَ لأنَّ الاستقراء اللغوي يثبت استعمال هذه الأفعال بمعنى الشروع، فلم يحصرها في الأربعة فقط.

ثانيًا: يرجح رأي ابن جني في بيان سبب تعليل حذف أنّ لما حواه من تعليل صوتي دقيق.

ثالثًا: وفي بيان العمل يرجح ما ذهب إليه ابن هشام من شرطين: أن تكون بمعنى الشروع، وأن يكون الخبر فعلاً مضارعًا يدلّ على الاستمرار، فإن تخلف الشرط الأول كانت الأفعال تامة.

ومما يكسب قوة لدلالة هذه الأفعال ما بينه السامرائي من تحليل بلاغي وتفصيله لما ذكره المازني، هي إضافات مهمة ربطت بين النحو والبلاغة، وأظهرت أن اختيار الفعل في القرآن الكريم ليس اختيارًا عشوائيًا، بل يحمل دلالات خاصة تناسب السياق.

## المبحث الثالث

## أفعال القلوب (ظنَّ وأخواتها)

تُعد هذه الأفعال من أكثر الأفعال تعقيدًا في الدرس النحوي، وذلك بسبب أحكامها الإعرابية. وقد أولاها سيبويه عنايته الخاصة، وخصص لها أبوابًا عديدة. وسماها أفعال اليقين وأفعال الرجحان، وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، مثل: (ظنَّ، حسب، خال، زعم). وقد اهتم النحاة بتقسيمها من حيث الدلالة إلى أفعال يقين وأفعال رجحان.

### المسألة الأولى: أفعال القلوب ومعانيها

أفعال القلوب هي أفعال ناسخة تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وتدلُّ على معانٍ قلبية كالعلم والظن والاعتقاد. وقد قسمها النحاة إلى قسمين: أفعال يقين تفيد الجزم والثبات، مثل: (علم، رأى العلمية، درى، وجد، ألفى)، وأفعال رجحان تفيد الظن والتخمين، مثل: (ظن، حسب، خال، زعم). وقد اختلف العلماء في حصر هذه الأفعال وفي دلالة بعضها، وسنعرض ذلك بالتفصيل[١].

تأثر السامرائي مما أورده النحاة ولا سيما سيبويه وزاد عليها تحليلا وكشفا من خلال الاستعمال القرآني لكلّ فعلٍ ورد وفصل في معنى (رأى)

وأكدَّ على هذا التقسيم وأضاف تفصيلاً في معنى (رأى)، إذ يقول: "أفعال القلوب سميت كذلك لأنها أفعال قلبية باطنة لا ظاهرة حسية مثل ضرب وأكل ومشى وهذه الأفعال منها ما هو لازم... ومنها ما هو متعد"[٢]).

---

[١] ينظر: الكتاب، ١/ ١٩٢، ومغني اللبيب،: ٢٣٠.

[٢] معاني النحو، ٢/ ٦.

يقول سيبويه في "الكتاب": "هذا باب ما ينصب مفعولين ليس الأول كالثاني، وذلك: ظننت زيدًا قائمًا"[١]. ويضيف أيضًا: "زعمت زيدًا قائمًا، وهي بمنزلة (ظننت) في أنها للرجحان، إلا أن (زعم) قد تأتي بمعنى الادعاء إذا كان المخبر غير مصدَّق"[٢].

ولم يخرج النحاة عما ذكره سيبويه بل توسعوا فيه وتناولوا هذه الأفعال وفصلوا فيها، ومنهم ابن هشام بين أنواع (وجد) و(رأى)، فقال: "(رأى) تكون بصرية فتأخذ مفعولاً واحدًا، وتكون علمية فتأخذ مفعولين. وكذلك (وجدت) إن كانت بمعنى صادفت تأخذ مفعولاً، وإن كانت بمعنى (علمتُ) تأخذ مفعولين أيضًا. والفرق بينهما أن (وجد) إذا كانت بمعنى علمت تفيد العلم بعد جهل، وإذا كانت بمعنى صادفت تفيد المصادفة"[٣].

وقد نظم ابن مالك هذه الأفعال في ألفيته بقوله:

"وَانْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ مَا قَدْ كَانَ لِلْابْتِدَاءِ وَالْخَبَرْ كَعَلِمَ وَظَنَّ".

وأشار في شرحه إلى أن أفعال القلوب تُقسم إلى قسمين: منها ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى مفعول واحد، وإلى أنها تخلو من أن تكون للترجي أو للتيقن[٤].

بينما نرى أنّ الزّجاجي فرّق بين (ظنَّ) و(علمَ) من حيث دلالتهما، فهو يرى أنَّ العلمَ إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا، والظن إدراك الشيء مع احتمال النقيض. ولهذا كان (علم) من أفعال اليقين، و(ظن) من أفعال الرجحان[٥].

---

[١] الكتاب، ١/ ١٩٢.

[٢] الكتاب، ١/ ١٩٣.

[٣] مغني اللبيب: ٢٣٠.

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٤٥.

[٥] الإيضاح في النحو: ١٨٧.

وحصر ابن عصفور أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، وعددها ١٧ فعلًا، وهي: (علم، رأى، وجد، ألفى، درى، تعلم، ظن، حسب، خال، زعم، هب، جعل، اتخذ، صير، ردَّ، ترك، تَخِذَ)، ولكل منها حكمه الخاص[١].

ويتبين من خلال ما أورده السامرائي أنَّه لم يخرج عن تقسيم سيبويه للأفعال ولا سيما تقسيم أفعال القلوب إلى أفعال يقين ورجحان وبيان مدلول بعضها ولا سيما (رأى) إذ جعلها بصرية وحلمية وعلى أنّ (زعم) تأتي بمعنى الادعاء، وزاد السامرائي في أمثلة وشواهد الأفعال ولا سيما في بيان مدلول (رأى) البصرية والحلمية ووثق الكثير من الشواهد وفصل في بيان عدد الأفعال وحصرها بما حصرها ابن عصفور في (١٧) فعلا وحلل كل فعل من أفعال القلوب في السياق القرآني. وبعد الاطلاع على ما أورده النحاة ولا سيما ما ذكره سيبويه وما تابعه فيه السامرائي نرى أن الراجح في الرأي هو ما ذهب إليه سيبويه[٢] وابن هشام[٣] وابن مالك[٤]، وذلك لعدة أسباب:

أولاً: ترجيح تقسيم الأفعال إلى أفعال رجحان وأفعال يقين وهو ما ذهب إليه سيبويه والزجاجي. يعكسُ الفرقَ الدلاليّ فضلا عن أنّه فرق يؤثر في الإعراب والمعنى.

ثانيًا: يرجح رأي ابن هشام في أنَّ (رأى) تأتي بصرية، وتأتي علمية، والفرق بينهما أنَّ البصرية تتعدى إلى مفعول واحد، والحلمية تتعدى إلى مفعولين. وهذا ما أيده السامرائي ووثقه بشواهد قرآنية.

ثالثًا: في مسألة (زعم)، فالراجح ما ذهب إليه سيبويه من أن (زعم) تكون للرجحان أو للادعاء إذا كان المخبر غير مصدَّق. وقد ورد هذا في القرآن الكريم،

---

(١) ينظر: المقرّب، ٢/ ١٥٦.
(٢) الكتاب، ١/ ١٩٢.
(٣) مغني اللبيب، : ٢٣٠.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٤٥.

بقوله تعالى في سورة المنافقين: ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[ المنافقون: ١] : فهم يزعمون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

رابعًا: إضافة السامرائي من خلال تفصيله بين (رأى) الحلمية والبصرية[١]، ومتابعة ابن عصفور في حصره لأفعال القلوب[٢]، هي إضافات مهمة جمعت بين التفسير والنحو، وأفادت الباحث في تتبع ورود هذه الأفعال في القرآن الكريم.

**المسألة الثانية: الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب**

يُعدُّ الإلغاء والتعليق من ظواهر النحو الدقيقة التي اختصت بها هذه الأفعال وتميزت بها عن الأفعال الناسخة الأخرى. فالإلغاء هو إبطال عمل الفعل في اللفظ مع بقائه في المعنى، وذلك عندما يتقدم معمول الفعل عليه أو يتوسط بينه وبين فاعله. أما التعليق فهو منع الفعل من العمل في اللفظ بسبب دخول أداة من أدوات التعليق عليه، مثل: (ما، ولا، وإنْ، وأنْ، والاستفهام)[٣].

أفردَ سيبويه لهذه المسألة بابًا خاصًا، وبيّن شروط كلٍّ من التعليق والإلغاء، وأشارَ إلى الفرق بينهما. وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريون اقتصروا على حروف المصدر والاستفهام، أمّا الكوفيون فوسعوها لتشمل كل حرف يدخل على الجملة، وقد اختلفوا أيضًا في حكم الإلغاء: هل هو جائز دائمًا أم أن له شروطًا محددة؟

وذكر سيبويه مسألة التعليق والإلغاء في باب (ظن) وأخواتها، فقال: "وتقول: ظننت زيدًا قائمًا. فإن ألغيت (ظننتُ)، قلت: زيدٌ قائمٌ ظننتُ. وإنْ علقتها، قلت: ظننتُ

(١) ينظر: معاني النحو، ٢/ ١٢.
(٢) ينظر: المقرّب، ٢/ ١٥٦.
(٣) الكتاب، ١/ ١٩٥-١٩٩.

زيدًا قائم. وإن شئت قلت: ظننت أنَّ زيدًا قائمٌ. فأمَّا الإلغاء فهو إبطال عمل الفعل في اللفظ، وإن كان معمولاً في المعنى، وأمَّا التعليق فهو أن تعلق الفعل بـ (أن) أو (ما) أو (لا) أو الاستفهام، فتبطل عمله. وإنما يجوز الإلغاء إذا ولي الفعل معموله" [١].

وتتابع النحاة في بيان شروط التعليق والإلغاء والكشف عن أماكن حدوثه وقد فصّل ابن هشام شروط كل من التعليق والإلغاء، فقال: "الإلغاء هو إبطال عمل الفعل في اللفظ، وذلك إذا وقعت الجملة بعد الفعل، وجاء الفاعل ضميرًا مستترًا أو بارزًا. وأمَّا التعليق فهو تعليق الفعل عن العمل، بشرط أنْ يدخل عليه (ما) أو (لا) أو (إن) أو (أن) أو الاستفهام. فـ (ما) تفيد مع التعليق إذا دخلت على الفعل، و(لا) تفيد التعليق إذا كانت نافية"[٢].

وقد ناقش ابنُ الأنباري هذه المسألة ووفّق بين رأي الكوفيين والبصريين، عندما قال: "ذهب البصريون إلى أنَّ التعليق إنَّما يكونُ بحرفٍ مصدريّ أو بحرفِ استفهام، وذهب الكوفيون إلى أنَّ التعليقَ يقومُ بكلّ حرف يدخل على الجملة. والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الحروف التي تعلق الأفعال إنما هي التي تدخل على الجمل في معنى المصدر"[٣].

ونظم ابن مالك هذه الأحكام في ألفيته بقوله:

"وَأَلْغِ إِنْ شِئْتَ وَإِنْ شِئْتَ فَعَلِّقِ" [٤].

---

[١] الكتاب، ١/ ١٩٥-١٩٩.

[٢] مغني اللبيب، ص ٢٣٥.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٦٧.

[٤] ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢/ ٣٤٥.

وقد تأثر السامرائي بأقوال العلماء وتابع سيبويه ومن جاء بعده في مفهوم التعليق والإلغاء وفي أسباب وقوعهما في الكلام وفصّل في أنواع التعليق والإلغاء فقال:

الإلغاء في أفعال القلوب هو إبطال عملها في اللفظ، وإن كان معمولاً في المعنى، ويكون ذلك بدخول (ما) أو (لا) أو (إن) أو (أن) أو الاستفهام عليها. وفرق بينهما بقوله: " الإلغاءُ يكونُ في الأفعال القلبية المتصرفة أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء"[١].

والمتتبع لرأيهِ يجد أنّه عَرفّ الإلغاء والتعليق بما عرّفه سيبويه وغيره، وأوقف الإلغاء على تقديم المعمول وإن التعليق يقع بدخول أداة على الفعل، ووسع وقوعه في الكلام وأكثر الأمثلة التطبيقية لوقوعه وكشف عن أدوات التعليق المصدرية والاستفهامية، وأكثر من التحليل اللغوي والبلاغي.

وبذلك نجد أثرٌ سيبويه ومن جاء بعده فيما ذكره السامرائي وأنَّ الناظر في الأقوال يجد أن الأقوال المرجحة في الكشف عن الإلغاء والتعليق هو ما ذهب إليه سيبويه، وابن هشام، وابن الأنباري، وذلك بسبب:

أولاً: تعريف الإلغاء والتعليق عند سيبويه بأن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ مع بقائه في المعنى، وعرف التعليق بأنه تعليق الفعل عن العمل بدخول أداة عليه، وتابعه ابن هشام، وابن الأنباري في ذلك. وهو ما بيناه.

ثانيًا: في شروط الإلغاء، الراجح ما ذهب إليه سيبويه[٢] من أنَّ الإلغاء يجوز إذا تقدم المعمول على الفعل أو توسط بينه وبين فاعله.

---

[١] معاني النحو، ٢/ ٣٢.
[٢] الكتاب، ١/ ١٩٥-١٩٩.

ثالثًا: في أدوات التعليق، يُرجّح ما ذهب إليه ابن الأنباري من أنَّ أدوات التعليق تنقسم على قسمين: أدوات مصدرية هي (أن) و(ما)، وأدوات استفهام هي (هل) والهمزة.

رابعًا: إضافة السامرائي في أنَّه بيّن الفرق بين الإلغاء والتعليق، وهي إضافات تعليمية وبلاغية سهّلت على الدارس فهم المفهومين. فضلا عن إشراك الجانب البلاغي في تحليل نماذج كثيرة وردت للاستدلال لهما.

## المبحث الرابع

## أفعال التحويل (صَيَّر، واتخذ، وجعل)

تُعد (صَيَّر) من أفعال التحويل التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وتنصب مفعولين في استعمالات أخرى بحسب معناها. ومن أهم هذه الأفعال: (صَيَّر، وجعل، واتخذ، وردَّ، وترك). وقد بيّن سيبويه أنَّها تنصب ثلاثة مفعولات إذا حملت معنى التحويل، وتنصب مفعولين إذا كانت بمعنى التصيير المطلق. وقد اختلف النحاة في تحديد عدد هذه الأفعال، فمنهم من قصرها على (صَيَّر) و(جعل) و(اتخذ) فقط

### المسألة الأولى: (صَيَّر) وأحكامها

(صَيَّر) من أفعال التحويل التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وهي تفيد معنى تحويل شيء من حالة إلى حالة. وقد اهتم النحاة ببيان عملها وشروط نصبه للمفعول الثالث، والفرق بينها وبين (جعل). وقد بين سيبويه قوله فيه فقال: "وتقول: صيَّرت زيدًا قائمًا، وصيَّرته منطلقًا، وهي بمنزلة (جعلتُ) في هذا الباب. وقد تنصب ثلاثة مفعولات إذا كانت بمعنى (ردَّ) و(حوَّل)، كقولك: صيَّرتُ الماء لبنًا، أي: حوَّلته. و(صَيَّر) كـ (جعل) في كلّ شيء، لأن (جعل) تأتي بمعنى خلق وأنشأ، و(صَيَّر) لا تأتي إلا للتحويل"[1]. وتابع العلماء سيبويه في ذلك وتوسعوا في الكشف عن معاني الأفعال في الاستعمال اللغوي وقد فصّل ابن هشام بين معاني (صَيَّر) و(جعل)، فقال: "(صَيَّر) و(جعل) و(اتخذ) و(تخذ) كلها أفعال تحويل تنصب ثلاثة مفعولات إذا كانت بمعنى (حوَّل) و(ردَّ). أما (جعل) فقد تأتي بمعنى (خلق) فتنصب مفعولاً به، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [ الأنعام: ١]

وتأتي بمعنى (صَيَّر) فتنصب ثلاثة، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ﴾ [

---

[1] الكتاب، ١/ ٢٠٠.

**الأنعام: ١٠٠]**"[١]. وقدم الاستراباذي تعليلاً لعمل (صَيَّر) في نصبها ثلاثة مفعولات، فقال: "إنما تنصب (صَيَّر) ثلاثة مفعولات؛ لأنها تضمنت معنى (جعل) و(ردَّ) و(حوَّل)، وهذه الأفعال كلها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. فالأولُ هو الشيء المحوَّل، والثاني هو الشيء المحوَّل عنه، والثالث هو الشيء المحوَّل إليه. فتقول: صيَّرت الماء لبنًا"[٢].

وفي كتاب "ارتشاف الضرب"، ناقش أبو حيان مسألة المفعول الثاني المحذوف لـ (صَيَّر)، فقال: "ذهب الرضي إلى أن المفعول الثاني محذوف، وذهب غيره إلى أن (صَيَّر) تنصب مفعولين فقط: الأول والثالث، والثاني ليس بمفعول، وإنما هو حال أو تمييز. والأول أصح"[٣].

وتابع السامرائي النحاة وتأثر بآراء وأمثلة سيبويه فيها فقد أكد هذه الأحكام وأضاف إليها تفصيلاً في معاني (جعل)، فقال: "وهو من أفعال القلوب والتحويل فمن مجيئه من أفعال القلوب_قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾[ الزخرف: ١٩] "[٤].

ولم يخرج عن قول سيبويه في عمل هذه الأفعال ومعانيها، والشواهد التي قدمها سيبويه، وأوقف الأفعال على الاختصاص بالتحويل، ولم يقف عند ذلك بل أورد الكثير من الأمثلة والشواهد من القرآن الكريم وفرق بين (صير) و(جعل) ونظم لكل فعل عناوين فرعية بحسب مدلول الفعل.

وعند تتبع الآراء قديمها وحديثها ويوازن بينها وإن لمسة سيبويه هي الطاغية وأثرها ملحوظ ذلك أنَّ رأيه هو الراجح وذلك لأسباب عدة:

---

[١] مغني اللبيب، ص ٢٤٥.

[٢] شرح الرضي على الكافية، ص ٢٣٤.

[٣] ارتشاف الضرب، ج٢/ ٣٩٨.

[٤] معاني النحو، ٢/ ٢٩.

أولاً: الراجح أنَّها تنصب ثلاثة مفعولات إذا كانت بمعنى التحويل؛ لأنها تضمنت معنى (جعل) و(ردَّ)

ثانيًا: في الفرق بين (جعلَ) و(صَيَّر)، الراجحُ ما ذهب إليه ابن هشام وابن الخشاب من أن (جعل) أوسع معنى من (صَيَّر)؛ لأنَّ (جعل) تأتي بمعنى الخلق والظن والتحويل، بينما (صَيَّر) تختص بالتحويل الحسيّ غالبًا.

ثالثًا: تحليل الرضي للمفعول الثاني المحذوف هو تحليل دقيق أيده أبو حيان، ولكنّه ليس ضروريًا لفهم عمل الفعل.

رابعًا: إضافة السامرائي في أنَّه فرّق بين (صَيَّر) و(جعل) من حيث الخصوص والعموم، وهي إضافات دلالية مهمة.

**المسألة الثانية: (اتخذ) و(تخذ)**

يُعدُّ (اتخذ) و(تخذ) من أفعال التحويل، ولها استعمالات عديدة في اللغة، وهي تدخل على ثلاثة مفاعيل وعلى مفعولين في بعض الأحوال. وقد أفرد سيبويه لهذين الفعلين بابًا في "الكتاب"، وبيَّن أنَّهما بمعنى (جعل) و(صَيَّر). ذكر سيبويه في كتابه: "اتخذتُ زيدًا صديقًا، وتَخِذته صديقًا، وهي بمعنى جعلته، وتنصب مفعولين: الأول هو الشيء المتخذ، والثاني هو ما صار إليه. وقد تنصب ثلاثة إذا كانت بمعنى التحويل"[1]. وتابع العلماء النحويين فيما ذكره سيبويه.

فقد قال ابن هشام: "(اتخذ) تأتي بمعنى (جعل) فتنصب مفعولين، وتأتي بمعنى (صَيَّر) فتنصب ثلاثة، وقد تأتي بمعنى (اختار) فتنصب مفعولاً واحدًا، كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [ النساء: ١٢٥]

---

[1] الكتاب، ١/ ٢٠١.

فـ (خليلاً) مفعول ثان، و(إبراهيم) مفعول أول. وقد تأتي بمعنى (ظن) فتنصب مفعولين أيضًا"[١]. فيما حلل الزجاجي (اتخذ) حرفيا فقال: "أصل (اتخذ) (ائتخذ) على وزن افتعل من (أخذ)، فقلبت التاء طاءً لالتقاء الساكنين. وهو فعل متعد في أصله، ويدخل عليه معنى التحويل فيزيد تعديته، ولهذا كان يعمل عمل (جعل) و(صَيَّر)"[٢].

وناقش ابن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" أصل (اتخذ) وعلاقته بـ (تخذ)، فقال: "ذهب قوم إلى أنَّ (اتخذَ) أصله (تخذ)، وذهب آخرون إلى أنَّ (تخذ) أصل و(اتخذ) فرع. والصحيحُ أنْ (اتخذ) من (أخذ) بالزيادة؛ لأنّ (تخذ) موجود في اللغة"[٣].

وجاء رأي السامرائي متأثراً بما ذكره النحاة ولا سيما سيبويه على هذه الأحكام فقال: "وهما من أفعال التحويل والتصيير... وهذان الفعلان بمعنى واحد"[٤].

وأكثر من ذكر أمثلة وشواهد قرآنية لبيان الاستعمال القرآني لهذه الأفعال والكشف عن دلالاتها من خلال تحليلها تحليلاً بيانياً.

وهو بكلّ ما ذكره يتفق مع سيبويه ويتابعه فيها في إعمال اتخذ ونصبها للمفعولين في الغالب، أو ثلاثة مفاعيل إذا كانت بمعنى التحويل ويتوسع مدلولها وبينها وبين جعل من حيث المدلول، ويكثر من الشواهد القرآنية الكاشفة عن ذلك من حيث الاختيار والاصطفاء وبعد تتبع كل ما ذكر من أقوال ولا سيما قول سيبويه وما ذكره

---

[١] مغني اللبيب، ص ٢٤٨.

[٢] مجالس العلماء، ص ١١٢.

[٣] ينظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣٤.

[٤] معاني النحو، ٢/ ٣٠.

النحاة بعده وموقف السامرائي وإشاراته فإن الراجح في ذلك ما ذهب إليه سيبويه، وابن هشام، والزجاجي، وذلك بسبب عدة أسباب:

أولاً: في عمل (اتخذ)، الراجحُ أنّها تنصب مفعولين في أصل استعمالها، وقد تنصب ثلاثة إذا كانت بمعنى التحويل.

ثانيًا: في معنى (اتخذ)، ذهب ابن هشام إلى أنّها تأتي بمعانٍ متعددة: (جعل، وصَيَّر، واختارَ، وظنَ، وعبدَ).

ثالثًا: في التحليل الصرفي، يُرجَّح ما ذهب إليه الزجاج، وابن جني من أنَّ (اتخذ) من (أخذ)، وأصلها (ائتخذ).

رابعًا: إضافة السامرائي الفرق بين (جعل) و(اتخذ) من حيث دلالتهما، وهي إضافة بلاغية مهمه.

## المبحث الخامس

## كان وأخواتُها( الأفعال الناقصة)

جاء في الكتاب: "اعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ..."(١)

وكان سيبويه قد تناول (كان وأخواتها) بشكل متفرق ضمن أبواب معاني الأفعال، وباب (ما يبتدأ به وتعمل فيه الأفعال)، وفي إطار حديثه عن العوامل التي تدخل على الجملة الاسمية، كما أورد منها أمثلة محددة كـ (كان، صار، ليس، وما دام)،

إذ ركّز سيبويه في حديثه عن كان وأخواتها على تصرّفها وجمودها، في حين لم يركز السامرائي على مسألة جمود وتصرف الأفعال الناقصة كما تناولها سيبويه بشكل مفصل، بل انصب تركيزه الأساسي على دلالتها ومعانيها، ومن ذلك تأثره بكلام سيبويه في الكتاب عندما ذكر سؤاله الخليل عن "قول العرب (ولا سيما زيد) فزعم أنه مثل قولك (ولا مثل زيد) و (ما) لغو"(٢).

وخلص السامرائي إلى أن (لا سيما) تعبير يراد به أن ما بعده منبه على أولويته بالحكم، فقولك (أحب العلماء ولا سيما العاملين) معناه أنَّ العاملين من العلماء أولى بمحبتك من تقدمهم.(٣)

إذ خصّص السامرائي باباً مستقلّاً لـ (كان وأخواتها) فصّل فيه الحديث عن تعريفها ومعانيها واستعمالاتها، فقال مستهلّاً كلامه عنها: "ذهب جمهور النحاة إلى أن

---

(١) الكتاب، ١/٢٤-٢٥.

(٢) الكتاب، ١/٣٥٠، ومعاني النحو، السامرائي، ١/٣٨٥.

(٣) معاني النحو، السامرائي، ١/٣٨٥.

هناك في العربية أفعالاً تسمى أفعالاً ناقصة وأشهرها: كان وظل، وأصبح وأضحى، أمسى بات، صار، ليس، مازال، مابرح، مافتئ، ما انفكّ، مادام."[1]

وذهب أكثر النحاة إلى أنها سميت ناقصة، لأنَّ سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن، في حين أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث، وإنما هي تدل على الزمن فقط فكانت ناقصة لتجردها من الحدث.

في حين ذهب آخرون إلى أنها سميت ناقصة، لأنها لا تكتفي بمرفوعها وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضا، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال، بالافتقار إلى شيئين [2].

ولا تدل هذه الأفعال إلّا على الزمانِ، وهذا يعني أنّها خاليةٌ منَ الدّلالةِ على الحَدَثِ، ولم يفصّل السامرائي هنا كثيراً لأنه لم يكن هدفه البحث عن فكرة النقص والتمام، بل كان تركيزه على الاستعمال والمعنى، ومع ذلك فقد ذكر أن هذه الأفعال تدخل كثيراً على اسم مرفوع ومنصوب، أصلهما عند الجمهور مبتدأ وخبر، وقد تكتفي بمرفوعها وتسمى حينئذ تامة، ورأى أنها لا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام والمقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا ما لزم الابتداء [3].

كذلك ركّز السامرائي في تناوله الأفعال الناقصة على دلالتها ووظيفتها، فمثلاً تدُلُّ (كان) بشكلٍ عامٍّ على الماضي المنقطع، ومنه قوله(تعالى): ﴿ **كَانُوا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا** ﴾ **[ التوبة: ٦٩]**فدَلالتُها هُنا على الزّمنِ الماضي.

وقد اعتمد السامرائي على ما أورده سيبويه في الكتاب عندما فصّل في دلالة (كان) قائلاً: " وقد يكونُ لـ(كان) مَوضِعٌ آخَرُ، يُقتَصَرُ على الفاعِلِ فيه، تقول: قد

---

(١) معاني النحو، السامرائي، ٢٠٨/١.
(٢) يُنظر: الأشموني ١/ ٢٢٥، ومعاني النحو، السامرائي، ٢٠٨/١.
(٣) معاني النحو، السامرائي، ٢٠٨/١.

كان عبدُ اللهِ، أي: قد خُلِقَ عبدُ اللهِ، وقد كان الأمرُ، أي: قد وقَعَ الأمرُ.. كما تقول: رأيتُ زيداً رؤيَةَ العين"(١).

كما قد تأتي كان زائدة، إذ ذَكَرَ السامرائي زيادَةَ (كانَ)، وأشار كما سيبويه من خلال الأمثِلةِ إلى أنَّها تزاد للدلالة على أحد غرضين:

أ – الدلالة على الزمن نحو (ما كان أحسن زيدًا) فإنها تدل على الزمن الماضي واستشهد بما جاء في (الكتاب): "وتقول ما كان أحسن زيدًا فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى"(٢).

وذكر السامرائي رأي الرّضي وقارن بينه وبين رأي سيبويه:

"اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد .. وإما إذا دلت (كان) على الزمن الماضي ولم تعمل نحو (ما كان أحسن زيدًا) .. ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا إن الزائد من الكلام عندهم، لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سميت زيادة مجازًا لعدم عملها. "(٣)، وخلص السامرائي إلى أنّ الخلاف بين سيبويه والرضي هو خلافٌ لفظيّ، لأن كليهما يقول أنها ليست عاملة وإنما هي لمجرد الزمن، وعاد وأيّد كل الرّضي بأن الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد، إذ رأى أنّ

(١) الكتاب: ٤٦/١.
(٢) الرضي على الكافية ٢٢٥/٢.
(٣) المُقتَضَب: ١١٧/٤.

فيه نظر لأنه من المعلوم أن (من) الاستغراقية تزاد لا لمحض التأكيد، وإنما دفعًا لتوهم الوحدة.[1]

من جانب آخر ناقش السامرائي قول بعضهم بمجيء كان بمعنى صار، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النبأ: ١٩ – ٢٠]، ثم عقّب قائلاً: "ليست كان بمعنى صار، وإنما لها معنى أخر فإنك لو أبدلت (صار) بـ (كان) ما سدت مسدها."[2]

وذَكرَ السامرائي أنَّ معناها الانتِقالُ، ومثّلَ على ذلك بقوله ﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾، [الشورى: ٥٣]"[3].

أما أضحى وأصبحَ وأمسى: ذَكَرَ السامرائي أنَّ لهذه الأفعالِ ثلاثةَ مَعانٍ:

الأوّلُ: أحدها: أن تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر

والثاني: قد تأتي بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها وقت مخصوص.

والثالث: أن تقَعَ تامَّةً بمعنى: الدّخولُ في تلكَ الأوقاتِ، أي: الدّخولُ في وَقتِ الضُّحى، والدّخول في وَقتِ الصّباح، والدّخول في وقتِ المساء[4]، وذلك كما قال سيبويه: " وكما يكونُ "أصبحَ وأمسى" مرَّةً بمنزِلةِ "كان"، ومرّةً بمنزِلة قولك: استيقظوا وناموا"[5]، أي: تكونُ فعلَينِ تامَّينِ مثل: استيقظوا وناموا.

---

(١) يُنظر: معاني النحو، السامرائي، ٢٢٠/١.
(٢) معاني النحو، السامرائي، ٢١٧/١.
(٣) معاني النحو، السامرائي، ٢٣٥/١.
(٤) يُنظر: معاني النحو، السامرائي، ٢٣٨/١-٢٣٩.
(٥) الكتاب: ٤٦/١.

وبالانتقال إلى ظَلَّ وباتَ: ذَكرَ السامرائي أنَّ هذين الفِعلَينِ يكونانِ للاقتِرانِ بالزّمانِ، أمَّا (ظلَّ) فلِما تُمارسُه نهاراً، وأمَّا (باتَ) فلِما يَجري ليلاً، وهما في هذه الحال فعلانِ تامَّانِ، ومنه قوله سبحانه { ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]

أما الأفعال التي دخلت عليها (ما): و(ما) مع هذه الأفعالِ نافيةٌ إلّا في (ما دامَ)، فإنّها مصدريّةٌ زمانيَّةٌ، وهذه الأفعال تدُلُّ على دَوام الفعلِ لِفاعلهِ، واستِمرارِه في زمانه.

-ما زال: الأصلُ فيها (زال)، فعلٌ تامٌ، ثمّ دخَلت على هذا الفعلِ (ما) فنَفَتْهُ، فعادَ فعلاً ناقِصاً، وهو في الأصلِ يُفيدُ معنى النفي، تقول: زالَ البردُ، فأنتَ تَنفي وجودَه، فلمّا دخلت عليه (ما) النافية أعادَتهُ إلى الإثبات، لأنّ نَفيَ النّفي إثباتٌ، فإذا قُلتَ: ما زالَ البردُ، فأنت تُثبِتُ وجودَه ودَوامَه حتّى ساعةِ التكلُّمِ[1].

- ما انفكَّ: مثل: ما زالَ أصلُهُ (انفكَّ) فعلٌ تامٌّ لازِمٌ، ثمّ دخلت عليه (ما) فعادَ ناقِصاً.

- ما بَرِحَ: مثلُ الفعلَين السابِقَين، وقد ورَدَ في (الذّكرِ الحكيمِ)، في قوله تعالى: ﴿ ﷺفَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِيﷺوَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ [يوسف: ٨٠] [2].

- ما فَتِئَ: ذَكَرَ السامرائي أن معنى فتيء "نسي، يقال: فتئت عن الأمر إذا نسيته... ويأتي بمعنى سكن وأطفأ... ثم استعملت منفية لإفادة الدوام... ومنه قوله تعالى: {تالله تفتؤا تذكر يوسف} [يوسف: ٨٥].[3]

---

(١) يُنظر: معاني النحو، السامرائي، ١/٢٤٠-٢٤١.

(٢) معاني النحو، السامرائي، ١/٢٤٤.

(٣) يُنظر: معاني النحو، السامرائي، ١/٢٤٤.

- ما دامَ: ذُكِرَ آنِفاً أنَّ (ما) هذه مصدريَّةٌ زمانيَّةٌ، خِلافاً لها مع بقيّةِ إخوةِ هذا الفعلِ، إذ جاءت في تلكَ الأفعالِ نافيةً، فإذا قُلت: أحترِمُكَ ما دُمتُ حيَّاً، فالمعنى: أحترِمُكَ مُدَّةِ دوامي حيَّاً، عل تقديرِ حذفِ المُضافِ، وقيامِ المضاف إليه مَقامَه.

- ليس: ذَكَرَ السامرائي أنَّ للعربِ فيها مَذهَبَين، الأوّل: أن يُنفى بها الحال خاصّةً، والثاني: أن يُنفى بها الماضي، وحكى سيبويه عن العرب: "ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ"(١)، وهذا دليلٌ على نفيِها للماضي، وذهبَ بعضُهم للقول: إنَّها لنَفيِ الحالِ إذا كان خبرُها مُبهَمَ الزّمانِ، وإن تقيَّدَ زمَنُ خبرِها، تعلَّقَ النفيُ به، والجمهورُ على أنَّها لـ(نَفيِ الحال).

هذا الفعلُ لا يُستَعمَلُ إلّا ناقِصاً وذلك لجمودِهِ، كما قال سيبويه: " وكما يكونُ أصبحَ وأمسى، مرّةً بمنزِلةِ (كان)، ومرّةً بمنزِلةِ قولك: استيقظوا وناموا، فأمّا "ليس" فإنّه لا يكونُ فيها ذلك"(٢)، وهذا دليلٌ على أنّ (ليس) لا تُستَعمَلُ تامَّةً في حالٍ، واختصَّت (ليس و كانَ) بمجيءِ اسمَيهِما ضميرَ الشأنِ(٣).

وهكذا وضع سيبويه أساس القاعدة النحوية الأولى في كتابه، ثم جاء السامرائي وأخذ هذه القواعد وحللها تحليلاً بيانياً دلالياً مستكشفاً أسرار التراكيب، مع الحفاظ على ذات المبادئ القياسية والنحوية، ومن ذلك حديثه عن كان وأخواتها؛ إذ اتفق معه في إثبات العمل النحوي الأساسي لهذه الأفعال بأنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، في حين اختلف عنه في المنهجية؛ فسيبويه يمثل التقعيد النحوي التراثي الذي يدرسها كأفعال ناسخة، بينما يغوص السامرائي في دلالاتها البلاغية والزمنية.

---

(١) الكتاب: ٧٠/١، ومعاني النحو، ٣٢٤/٣.

(٢) الكتاب: ٤٦/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٧٠/١، معاني النحو، السامرائي، ٢٥١/١-٢٥٢.

## المبحث السادس

## أثر سيبويه في معاني الأفعال

وفي بيان مدلول الفعل والكشف عن معناه واستعماله، ذكر السامرائي في تقديم المفعول على الفعل: "كتاباً خالداً أعطى محمدٌ"؛ إذ قدّم المفعولين على الفعل؛ لأنَّ المفعولين أهم من الفاعل عند المخاطب، وذلك لأنَّ محمداً من شأنه أنْ يعطي، فليس في الإخبار بأنَّه "أعطى" فائدة كثيرة، لكن لغرابة أو لكونه أعطى خالداً كتاباً، فهو ليس من شأنه أنْ يعطي خالداً كتاباً. أخذاً عن سيبويه الذي يرى أنْ يُقدم الأهم[١].

### أولاً: (تقديم المسند إليه على الفعل) والأعراف البلاغية في ذلك.

· قوله: "والتحقيق أن التقديم إنما يكون للاهتمام والعناية بالمقدَّم" متأثراً بعبارة سيبويه: "كأنهم يقدمون الذي هو أهمُّ لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم". وقد تناول العلاقة بالفعل وكشف عنه[٢].

وفي الحكم على الصيغ[٣] بالقبح والكراهة والقبول في "زيد يقدُمُ" أو "زيد قامَ" وتقديم ذلك، قال السامرائي: "فإن لم يريدوا هذا وأرادوا أن يجعلوه فعلاً، كقوله: يقومُ زيدٌ وقامَ زيدٌ، قَبُحَ إلا أن يتقدمه نفي أو استفهام أو أي مسوّغ آخر" [٤] متأثراً بقول سيبويه

### ثانياً: حذف الفعل

وتأثر السامرائي في بيان المواضع التي يحذف فيها الفعل في قوله: "ما أنت إلا..." و"ما أنت إلا..."[٥] مكانه قال: "ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك"[٦]

---

[١] سيبويه، الكتاب، ٣٥/١

[٢] المصدر نفسه ، ١٤٤/١

[٣] يعني ، اسم الفاعل، واسم المفعول ...

[٤] المصدر نفسه ٩٦/١. معاني النحو، ١٦٧/١.

قال السامرائي: وتقول: "زيدُ سْيراً وزيداً قياماً"؛ بالنصب وليس في هذا مبالغة،[١].

**ثالثاً: توكيد "ليس"**

وبيَّن كلام العرب: يلجؤون إلى إيراد الباء في جواب "ليس" أو "ما" توكيداً للنفي. قال السامرائي: "ويبدو أن العرب استعملت الباء لتأكيد النفي، كما استعملت "اللام" في تأكيد الإثبات، ولذلك قالوا: قولك "ما زيد بمنطلقٍ" جواب "أن زيداً لمنطلقٌ"" كما هو رأي الكوفيين[٢].

متأثراً برأي سيبويه: "وقد يكون الباء لإلحاق بمنزلتها في التوكيد، فذلك قولك: "ما نريد بمنطلقٍ" و"لست بذاهبٍ"، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب"[٣].

**المسألة الثانية: (ما) الزائدة مع (كان) وأخواتها**

ذكر سيبويه أن (ما) الزائدة تدخل على أفعال (كان) الناقصة، فتمنعها من التصرف. "(ما زال) زيد قائمًا، و(ما انفك)، و(ما برح)، و(ما فتى)، و(ما دام). وهذه (ما) زائدة للتوكيد، وهي التي منعتها من التصرف. وإنْ شئت حذفت (ما) فقلت: زال زيد قائمًا، إلا أن (ما) أكثر استعمالاً"[٤].وفصل العلماء الذين جاءوا بعده في طبيعة (ما) ونوعها.، فقال ابن هشام في ذلك: "إذا دخلت (ما) الزائدة على (زال) وأخواتها، كفتها عن العمل في اللفظ، وبقي العمل في

---

[٥] المصدر نفسه ١٦٨/١-١٦٩.
[٦] المصدر نفسه.١٦٨/١-١٦٩،
[١] السامرائي، معاني النحو ١٩٥/١.
[٢] السامرائي، معاني النحو، ٢٦٠/١.
[٣] سيبويه، الكتاب، ٢٠٧/٢.

[٤] الكتاب، ١/ ١٧٣.

المعنى. ويشترط في هذه الأفعال أنْ يكونَ خبرها فعلاً مضارعًا أو اسمًا جامدًا"[١].

وقدّم ابن جني تعليلاً لزيادة (ما) مع هذه الأفعال، قال: "إنَّما زيدت (ما) مع (زال) وأخواتها للتوكيد، ولتكون علامة على أنَّ الفعلَ لا يتصرف. وقد قيل: إنَّما دخلت لتنفي الفعل، ثم صارت زائدة لكثرة الاستعمال، والأصح أنها زائدة"[٢]

وناقش أبو حيان الأندلسي الخلاف في (ما) الداخلة على (زال)، فقال: "ذهبَ البصريون إلى أن (ما) زائدة، وذهب الكوفيون إلى أنها نافية. والصحيح مذهب البصريين؛ لأنه لو كانت نافية لقالوا: ما زال زيد قائمًا، أي: ما قطع قيامه، وهذا يقتضي النفي، والمراد الإثبات"[٣].

ولم يخرج السامرائي في ذلك بل تابع كل ما قيل وتأثر برأي سيبويه وتقسيماته والكشف عما هو متعلق ب كان من حيث التصرف وعدمه والتمام والنقص والعمل وزيادة ما الداخلة على زال وأخواتها فقال: "(ما) الزائدة تدخل على (إن) فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من جمل فعلية" [٤]

وهو يتفق مع النحاة في زيادة ما وعدها زائدة وليست نافية وأن زوالها يؤدي إلى تصرفها وقد أورد الكثير من الشواهد لتوضيح الفرق بين زال وما زال.

وما ذهب إليه سيبويه، وابن هشام من أن (ما) فيها زائدة، هو الراجح من الأقوال وهو سبب منعها من التصرف وهو ما اعتمده السامرائي وهو يوضح تأثر السامرائي برأي سيبويه وغيره من العلماء.

---

[١] مغني اللبيب، ص ٢٥٥.

[٢] الخصائص، ٢/ ١٦٧.

[٣] ارتشاف الضرب، ٣/ ٢٣٤.

[٤] معاني النحو، ٣٢٧/١.

**المسألة الثالثة في نعم وبئس .**

**(نِعمَ وبئسَ)**: فعلان جامدان، وُضِعَ أحدهما للدّلالة على المدحِ العامّ[1]، ووُضِعَ الآخَرُ للذَمّ العامّ، وهما جامدانِ أبدًا، فأشبَها الأمثالَ، وقد بَيَّنَ سيبويه فعليّتَهما وجمودهما[2]، هذا رأيُ جمهور البصريّين، وبعض الكوفيّين، وأصلُهما: نَعِمَ، أي: صار ذا نِعمةٍ، و بِئسَ: صارَ ذا بُؤسٍ[3]، ثمّ جَمَدَا على هذه الصيغة، لدلالةِ (نِعمَ) على مَدحِ مَن هو في أرغَدِ نِعمةٍ، وأطيبِ عيشٍ، ودلالةِ (بِئسَ) على ذمّ مَن هو في أبأسِ البُؤسِ، ثمّ جَرَيا مجرى المَثَل[4]، وقد بَيَّنَ سيبويه دلالةَ هذين الفعلَين على المبالغةِ في المدحِ والذمّ، إذ قال في سياقِ حديثه عن تمييزِ فاعِلِهما المُضمَر: " وذلك قولُهم: نِعمَ رَجُلاً عبدُ الله، كأنّك قلت: حَسبُكَ بهِ رجُلاً.. وحسبُكَ به رجُلاً، مثل: نِعمَ رجُلاً، في العمَلِ وفي المعنى، وذلك لأنّهما ثَناءٌ في استجلابِهما المنزِلةَ الرفيعةَ"[5].

وأشار السامرائي إلى استعمالهما؛ " أحدهما أنْ يستعملا فعلين متصرفين، مثل سائر الأفعال فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل، وغيرها، وهما إذ ذاك للأخبار بالنعمة والبؤس. تقول: (نعم الرجل بمعيشته) – بكر العين – ينعِم فهو ناعم، قال تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[الغاشية: ٨]. وبئس بها – بكسر العين، يبأس فهو بائس قال تعالى: ﴿ وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

---

(١) يشير المدح العام إلى مدح جنس كامل؛ كقولنا "نعم الرجلُ"، فإننا نمدح صفة الرجولة بشكل عام، وليس رجلاً معيناً. ، بينما المدح الخاص يشير إلى مدح فرد معين من هذا الجنس .بمعنى آخر، المدح العام يكون موجهاً إلى مفهوم أو صفة بشكل عام، بينما المدح الخاص يكون موجهاً لشخص أو شيء محدد يمتلك تلك الصفة، كقولنا: "نعم الرجلُ خالدٌ"، فإننا نمدح خالدًا ونخصه بالمدح من بين جميع الرجال .

(٢) يُنظر: الكتاب: ١/١٣٤، ٣/٢٦٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/١٧٩.

(٤) يُنظر: المُقتَضَب: ٢/١٤٠.

(٥) الكتاب: ٢/١٧٥ ١٧٦.

# الفصل الثالث

# أثر سيبويه في دراسة الحروف

# الفصل الثالث

## أثر سيبويه في دراسة الحروف

يمثل الحرف في الدرس النحوي ركيزة أساسية من ركائز النظام اللغوي العربي، فهو الذي يؤمن العلاقات بين الكلم، ويحدد الدلالات السياقية للجمل. وإذا كان سيبويه قد وضع اللبنات الأولى لنظرية متكاملة في معاني الحروف من خلال "الكتاب"، فإن الدكتور فاضل صالح السامرائي يمثل حلقة معاصرة في مسيرة هذا التراث، حيث استوعب في كتابه معاني النحو نصوص سيبويه وأعاد صياغتها في قالب تعليمي تحليلي جديد يهدف هذا الفصل إلى تتبع أثر سيبويه في مباحث الحروف عند السامرائي، وذلك من خلال الوقوف على نصوص الرجلين، وتحليل علاقة السامرائي بنص سيبويه، ورصد أوجه التشابه والاختلاف، والإضافات التي قدمها النحوي المعاصر لتقريب تراث سيبويه للأذهان.

وقد تناول الفصل الحروف الأحادية فبدأ بالحديث عن ( الباء) التي قرر سيبويه أن معناها الأصلي هو الإلصاق وأنَّ سائر معانيها متفرعة عنه بينما أكد السامرائي هذا الأصل وأضاف تنظيماً تعليمياً وتوضيحاً للفروق الدقيقة بين المعاني، ثم تناول التاء التي اختصت بالدخول على لفظ الجلالة وحده للتعظيم وهو ما قرره سيبويه وأكده السامرائي بالشواهد القرآنية، ثم اللام التي أصل معناها الملك والاختصاص ومنها تتفرع معاني القسم والتعليل والصيرورة وقد فصل السامرائي بين لام الملك ولام الاختصاص وأضاف شواهد قرآنية جديدة، كما تناول الفصل الحروف الثنائية مثل إلى وعن وفي وما ومذ ومنذ مبرزاً اعتماد سيبويه على سياق الحال أو المقام في تحديد المعنى وهو ما أبرزته الدراسات الحديثة، وأوضح أن السامرائي افاد من التراث اللاحق مثل الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري لتوضيح الفروق الدقيقة بين الحروف المتقاربة، ويتجلى أثر سيبويه في السامرائي من خلال اعتماده على

المادة السيبوية نفسها واستخلاصه المعاني من مواضعها المتفرقة في الكتاب وتوظيفه الشواهد نفسها التي استشهد بها سيبويه، أمَّا الإضافات التي قدمها السامرائي فتمثلت في التنظيم التعليمي والتحليل التوضيحي والتوسع في الشواهد القرآنية والافادة من التراث النحوي المتأخر، والخلاصة أنَّ السامرائي يمثل امتداداً للمدرسة البصرية التي أسسها سيبويه مع إضافات تعليمية وتوضيحية جعلت التراث أكثر قرباً للدارس المعاصر.

## المبحث الأول

## الحروف الأحادية

### المطلب الأول: الباء

هي حرف من حروف الجر تعمل الخفض في الاسم الذي بعدها. وتعد من حروف الشفة، ولذلك لا تتصف بالاستطالة كالفاء، ولا بالجهر كالجيم، ولا بالغنة كالميم. كما يمتنع تقدم الياء عليها أو تأخرها ملاصقة لها لاستثقال اجتماع حرفي لين ولأن مخرجها لا يقاربه مخرج الياء[١]، وذهب ابن يعيش إلى أن الباء هي أصل حروف القسم، وأن الواو مبدلة منها، معللاً ذلك بأن الباء هي حرف الجر الأصلي الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف به، والواو دخلت على أصلها لكثرة الاستعمال[٢]

يقول الدكتور فاضل السامرائي: "معنى الباء الرئيس هو الإلصاق، وما ذكر من معان أخرى تحمل هذا المعنى، قال سيبويه: وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط، ألزمت ضربك إياه بالسوط"[٣]

وهذا المعنى الذي أسسه سيبويه هو ما استقر عليه جمهور النحاة من بعده، فقد نقله المبرد وابن السراج وطائفة من النحويين، مؤكدين أن الإلصاق هو الأصل الذي ترجع إليه سائر معاني الباء[٤]

---

[١] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٦٦ وما بعدها

[٢] ينظر: شرح المفصل، ٨/ ٣٢ .

[٣] معاني النحو، ٣/ ٢٧٨ .

[٤] ينظر: المقتضب، ج١/ ١٣٢؛ الأصول في النحو، ١/ ٢٦٨؛ الخصائص، ٢/ ١٥٤ .

وقد خالف الكوفيون هذا الأصل الذي قرره سيبويه، فذهبوا إلى أن معنى الباء ليس محصورًا في الإلصاق، بل لها معانٍ متعددة أصلية لا ترجع إلى معنى واحد. يقول الكسائي (ت ١٨٩هـ): إن الباء تأتي للإلصاق والاستعانة والسببية والمصاحبة، وهي معانٍ أصلية لا يرد بعضها إلى بعض[١]. ولم يكن الخلاف بين البصريين والكوفيين في معاني الحروف خلافًا عارضًا، بل كان خلافًا منهجيًا يمتد إلى أصول الاستنباط وأدوات الاحتجاج. يوضح الدكتور أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ) في كتابه البحث اللغوي عند العرب أن البصريين اتجهوا إلى العقل والقياس، وبنوا قواعدهم على الإطراد والعلة، بينما اتجه الكوفيون إلى السماع والاستقراء، وكانوا أكثر توسعًا في قبول الشواهد. وفي مسألة الحروف تحديدًا، نجد أن البصريين –ممثلين بسيبويه– كانوا أميل إلى رد المعاني المتعددة للحرف إلى أصل واحد، بينما كان الكوفيون –ممثلين بالكسائي والفراء– يرون تعدد المعاني الأصلية. وهذا الخلاف له جذور في منهج كل مدرسة في التعامل مع النصوص اللغوية[٢].

وذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى التوفيق بين الرأيين، فرأى أن الإلصاق هو المعنى الجامع، لكنه يتسع ليشمل المعاني الأخرى بحسب القرائن[٣].

ويؤصل سيبويه لهذا المفهوم في مواضع متفرقة من (الكتاب)، فيقرر في باب حروف الجر: "وأما الباء فإلصاق، تقول: مررت بزيد، وإنما أردت أن تلصق المرور به، وكذلك هذا بابه"[٤]

---

[١] ينظر: معاني القرآن، ١/ ٥٦.

[٢] ينظر: البحث اللغوي عند العرب، ص ١١٢–١١٥. وينظر أيضًا: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٨–١٢.

[٣] ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٣/ ١٢٨.

[٤] الكتاب، ٤/ ٢٢٣ .

ثم يتوسع فيذكر معاني أخرى تتفرع عن هذا الأصل، فيذكر معنى الاستعانة قائلاً: "تقول: كتبت بالقلم، لأنك جعلت القلم أداة للكتابة وألصقت الفعل به"[١] ويذكر معنى التعدية في سياق حديثه عن الفعل اللازم: "وإذا قلت: ذهبت بزيد، فإنما تريد أن تصير الفعل متعدياً به"[٢]

ويأتي الدكتور السامرائي فيجمع شتات هذه المعاني ويرتبها ترتيباً تعليمياً منطقياً، فيقول: " ومن معانيها الاستعانة، نحو قطعت بالسكين وكتبت القلم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾[ البقرة: ٤٥]وفيها معنى الالصاق كما هو بين ، ومنها المصاحبة، ، كقوله تعالى:﴿ وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[ سورة المائدة: ٦١] واشترى الدار بآلاتها، وفيها معنى الالصاق والاختلاط ومنه قوله تعالى : ﴿ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾[ هود: ٤٨]"[٣] ويزيد الأمر وضوحاً بتحليله للفرق بين بعض هذه المعاني، فيقول: "الفرق بين باء الاستعانة وباء التعدية أن الأولى يكون الفعل معها صادراً من الفاعل مستعاناً بالآلة، نحو: كتبت بالقلم، والثانية يكون الفعل متعدياً بنفسه بواسطة الباء، نحو: ذهب الله بنورهم، فالباء هنا لتعدية الفعل إلى المفعول به"[٤]

ويتجلى أثر سيبويه في السامرائي من خلال اعتماده على المادة العلمية التي استقراها سيبويه، وتأكيده على أن الإلصاق هو الأصل الجامع، كما نص على ذلك سيبويه[٥] وأكده السامرائي[٦] كما يشتركان في الاعتماد على المادة اللغوية ذاتها "القرآن

---

[١] الكتاب، ٤/ ٢٢٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ٢/ ١٤٥ .

[٣] معاني النحو، ٣/ ٢٧٨-٢٨٢ .

[٤] معاني النحو، ٣/ ٢٨١ .

[٥] ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٣

[٦] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٧٨ .

والشعر" كمصادر للاستشهاد، مع تكرار السامرائي لشاهد "ذهبت بزيد" الذي ورد عند سيبويه[١]

أما الإضافات التي قدمها السامرائي على تراث سيبويه فتمثلت في:

الجانب التنظيمي بإعادة هيكلة المادة العلمية وتقديمها في صورة ممنهجة[٢]

والجانب التوضيحي بإضافة تحليلات للفروق بين المعاني المتقاربة كالفرق بين باء الاستعانة وباء التعدية[٣]

وهذا التفصيل في الفروق بين المعاني المتقاربة يُعدُّ من إضافات السامرائي التي افاد فيها من التراث النحوي المتأخر، خاصة من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي أفرد بابًا كاملًا للفرق بين معاني الحروف[٤].

كما يلاحظ أنّ السامرائي اعتمد في تحليله للمعاني على ما استقر عليه البصريون من أصالة معنى الإلصاق، متأثرًا في ذلك بمنهج سيبويه الذي جعل المعنى الواحد أصلاً للمعاني المتفرعة. وهذا الموقف يمثل استمرارًا للمدرسة البصرية في مقابل المدرسة الكوفية التي كانت ترى تعدد المعاني الأصلية[٥].

والجانب التطبيقي بتوسيع دائرة الشواهد وإضافة شواهد قرآنية جديدة لم يذكرها سيبويه مثل استشهاده بقوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾[ المائدة: ٦] للإلصاق، وقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾[ سورة النساء: ١٦٠] للتعليل[٦]

---

[١] ينظر: الكتاب، ٢/ ١٤٥؛ السامرائي، معاني النحو، ٣/ ٢٧٩ .

[٢] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٧٨-٢٨٢ ،

[٣] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٨١.

[٤] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢/ ٤١٢.

[٥] ينظر: مجالس العلماء، ص ٨٩-٩٠.

[٦] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٧٨-٢٨٠ .

و ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي الفارسي من أنَّ الإلصاق هو المعنى الأصلي للباء، وأنَّ سائر المعاني متفرعة عنه. وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّ الاستعمال اللغوي للباء في أصل وضعها إنَّما يدل على معنى الإلصاق الحسي، كقولك: "مررت بزيد" و"ضربته بالسوط"، وهذا هو السياق الأصلي الذي وردت فيه.

ثانيًا: أنَّ المعاني الأخرى كالاستعانة والتعليل والمصاحبة إنما تفهم من خلال القرائن السياقية، ولا يمكن إثباتها بمعزل عن الإلصاق المعنوي. ففي قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، الإلصاق هنا معنوي، إذ أُلصق الفعل باسم الله تعالى.

ثالثًا: أنَّ القول بتعدد المعاني الأصلية يؤدي إلى تعدد المعنى في اللفظ الواحد دون موجب، وهو خلاف الأصل في الوضع اللغوي. وقد نبه إلى هذا ابن جني في "الخصائص" إذ قال: "الأصلُ في اللفظ أنْ يوضع لمعنى واحد، فإنْ كثرت معانيه فبالمجاز والاستعارة"[1].

وبذلك يظهر أنَّ السامرائي لم يخرج عن منهج سيبويه بل أعاد صياغته بأسلوب تعليمي معاصر، مؤكداً أصالة المعنى الواحد وموسعًا دائرة الشواهد بما يخدم الدرس النحوي الحديث.

---

[1] الخصائص، : ٢/ ١٤٥.

## المطلب الثاني: التاء

التاء حرف جر وقسم، مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب. اختص هذا الحرف بالدخول على لفظ الجلالة "الله" دون غيره في الاستعمال الفصيح، وذلك لتأكيد معنى التعظيم. وهي في الأصل بدل من واو القسم، وقد أفردها النحاة بالبحث لبيان خصائصها.

إذ يقرر سيبويه اختصاص تاء القسم بلفظ الجلالة، ويعلل ذلك بتعظيم الله تعالى. يقول في "الكتاب": "وأمَّا التاء فقسم، ولا تدخل إلاَّ على اسم الله –تبارك وتعالى– خاصة، كقولك: تالله لأفعلن. وإنَّما خصت بالله؛ لأنَّها بدل من واو القسم، والواو تدخل على كل مُقْسَم به، فلمّا أرادوا أن يفردوا الله –عز وجل– بمعنى، خصوه بهذا الحرف، والعلة في ذلك أنَّ القسم به تعظيم، فأحبوا أنْ يأتوا له بحرف لا يشركه فيه غيره"(١).

ويوافقه المبرد في "المقتضب"، فيقول: "تاء القسم لا تدخل إلاّ على الله؛ لأنَّها بدل من الواو، والواو عامة، فأرادوا تخصيص الباري تعالى بالتعظيم"(٢).

ويذكر ابن السراج في "الأصول" أنَّ دخولَ التاءِ على غيرِ الله إنما يكون في ضرورة الشعر، ولا يُقاس عليه...، وإنما حملتهم الضرورة على ذلك"(٣).

ويؤكد الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه سيبويه من اختصاص التاء بالدخول على لفظ الجلالة، ويرى أنَّ هذا الاختصاص له دلالة تعظيمية. يقول السامرائي: "تاء القسم: حرف جر وقسم، ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى: "تالله، ت الله". وقد ورد في

---

(١) الكتاب، ٣/ ٤٥٨.

(٢) المقتضب: ٤/ ١١٢.

(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٣٣١.

**التنزيل: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[ سورة يوسف: ٨٥] وقوله تعالى ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾[ يوسف: ٩١]**

ويتجلى أثر سيبويه في كتاب السامرائي من خلال الاتفاق الجوهري على الحكم النحوي "اختصاص التاء بالله" والتعليل المعنوي "التعظيم" الذي أشار إليه سيبويه[١] وأكده السامرائي[٢]

أما الإضافات التي قدمها السامرائي فتمثلت في توثيق الرأي بالشواهد القرآنية "آيتا سورة يوسف"[٣]، ومناقشة حالات الشذوذ "دخول التاء على غير الله" وتصنيفها تصنيفاً دقيقاً بأنها ضرورة شعرية[٤]، وهي إشارة كان سيبويه قد ألمح إليها لكن السامرائي فصلها أكثر.

---

[١] ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٧

[٢] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٩٥ .

[٣] معاني النحو، ٣/ ٢٩٥

[٤] معاني النحو، ٣/ ٢٩٦

## المطلب الثالث: اللام

اللام حرف جر مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب. وهي من أكثر حروف الجر استعمالاً وتنوعاً في المعاني. تدخل على الاسم الظاهر والمضمر، وتأتي لام الابتداء ولام الأمر، ولكلّ منها أحكامها، وقد عنى سيبويه بدراستها في مواضع متفرقة من "الكتاب"، وكانت أساساً لمن جاء بعده.

تناول سيبويه اللام في مواضع متفرقة من "الكتاب"، فذكر لها معاني متعددة. يقول في باب حروف الجر: "وأما اللام فملك، كقولك: المال لزيد، وهو له. وقد تكون للقسم كقولك: لله لأفعلنَ. وقد تكون لام التبليغ كقولك: قلت له بكذا. وهي التي تكون في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة: ٢)، فهي استحقاق. وقد تكون للتعجب كقولك: يا لها من حسنة، وهي للندبة، وهي للتعجب أيضًا في نحو: يا للعجب"(١).

ويفصل سيبويه في موضع آخر معنى الصيرورة، فيقول: "وتقول: جئت لأكرمك، فالباء ههنا للتعليل، أي: جئت من أجل إكرامك. وقد تكون للصيرورة كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [ القصص: ٨] : أي فكانت عاقبة أمرهم أنْ صار عدوًا لهم"(٢).

وقد خالف الكوفيون في بعض هذه المعاني، فذهب الفراء إلى أنّ لام الصيرورة لا تُسمى تعليلًا، وإنما هي لام العاقبة. يقول الفراء في "معاني القرآن": "قوله: لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا، لام العاقبة، أي صار أمرهم إلى ذلك. وليس بمعنى التعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه ليكون عدوًا"(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٤٥٣. وينظر: كتاب اللامات: ٥١-٥٢

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٨٧.

(٣) معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف الدقاق ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م، ٢/ ١٤١. وينظر: البحرالمحيط في التفسير: ٦/ ٣١٦

ويزيد ابن هشام في "مغني اللبيب" تفصيلًا دقيقًا، فيقسم اللام إلى أقسام متعددة، ويبين الفروق بين لام الملك ولام الاختصاص. يقول: "لام الملك تختص بما يملك حقيقة، ولام الاختصاص أعم، وهي لما هو مُعَدّ أو مخصص. وقد ترد لام الاختصاص بمعنى في "[1]. مناقشة الرأي:

الرأي الراجح في مسألة اللام أنّ يكون الأصل هو معنى الملك والاختصاص، وأن سائر المعاني تتفرع عنه. وذلك لأن:

أولًا: أن اللام في أصل وضعها للاختصاص والإضافة، كما في قولك: "الغلام لزيد"، ثم استعملت في غيره من المعاني بحسب القرائن.

ثانيًا: في مسألة لام الصيرورة (العاقبة)، يظهر أثر القرينة السياقية في تحديد المعنى. ففي الآية الكريمة: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [ القصص: ٨] ، القرينة تدل على أنَّ اللام هنا ليست للتعليل؛ لأنَّهم لم يقصدوا ذلك، وإنَّما للصيرورة والعاقبة. وقد نبه سيبويه إلى هذا المعنى، وتبعه في ذلك ابن هشام والرضي الاستراباذي. يقول الرضي: "لام العاقبة تسمى لام الصيرورة، وهي التي يأتي ما بعدها نتيجة لما قبلها وإن لم يكن مقصودًا"[2].

ثالثًا: التفصيل الذي أورده السامرائي في الفرق بين لام الملك ولام الاختصاص هو تفصيل دقيق استفاد فيه من التراث المتأخر، ويُرجح فيه أنَّ لام الاختصاص أوسع دلالة. وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع تدل على الإعداد والتخصيص دون الملكية الحقيقية، كقوله تعالى: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا﴾[ سورة الفرقان: ١٥]

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م / ١٤٠٥هـ، ص ٥١٢.

[2] شرح الرضي على الكافية ٢١٨/٣.

ثم يفصل السامرائي في كل معنى على حدة، ويذكر الفروق بين المتقارب منها. فعند حديثه عن لام الملك ولام الاختصاص، يعلق قائلاً: "الفرق بين الملك والاختصاص أن الملك خاص بالشيء الذي يملك حقيقة، كالمال والدار، والاختصاص أعم، كقوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[ الشعراء: ٩٠]، فهم لا يملكونها الآن ملك حقيقة، ولكنها معدة لهم، أو مختصة بهم في الآخرة. ومنه قولك: السرج للدابة، أي هيئة لها، ليس ملكاً محضاً"(١)

وعند حديثه عن لام التعليل، يقول: "وهي التي تسمى لام كي، وتكون نصبية، مثل: جئت لأكرمك. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ﴾[ الحديد: ٢٥]"(٢)

وعن لام الصيرورة "المسماة لام العاقبة"، يقول: "وهي التي يكون ما بعدها نتيجة لما قبلها، وإن لم يكن مقصوداً، كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [ القصص: ٨] فلم يكن التقاطهم له بقصد أنْ يكون عدواً، ولكن العاقبة صارت إلى ذلك"(٣)

ويتجلى أثر سيبويه في السامرائي من خلال اعتماده على المادة السيبوية نفسها، واستخلاصه المعاني من مواضعها المتفرقة في "الكتاب"، وتوظيفه الشواهد نفسها التي استشهد بها سيبويه، مثل شاهد "المال لزيد" للملك(٤) وشاهد "لله لأفعلنَ" للقسم(٥) وشاهد آية القصص للصيرورة(٦)

---

(١) معاني النحو، ٣/ ٢٨٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣/ ٢٨٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ٣/ ٢٨٨ .

(٤) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٢٤؛ معاني النحو، ٣/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٤/ ٢٢٤؛ معاني النحو، ٣/ ٢٨٦ ،

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، ١/ ٤١٢؛ معاني النحو، ج ٣، ص ٢٨٨ .

أما الإضافات التي قدمها السامرائي فتمثلت في التصنيف النوعي بفصل لام الجر عن لام الابتداء عن لام الأمر[١] ووضع ضوابط تفريقية بين المعاني المتقاربة كالفرق بين لام الملك ولام الاختصاص[٢] والإفادة من التراث اللاحق بإضافة بعض التفصيلات التي استقرت في كتب النحو بعد سيبويه، والربط بالمعنى البلاغي خاصة في حديثه عن لام الصيرورة "العاقبة"[٣]

---

[١] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٨٥-٢٩٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، ٣/ ٢٨٦.

[٣] معاني النحو، ٣/ ٢٨٨ .

## المبحث الثاني: الحروف الثنائية

### إلى، عن، في، ما (الداخلة على رب وغير الكافة)، مذ، منذ

تمثل الحروف الثنائية في اللغة العربية نقلة نوعية في نظام المعاني، حيث ازدادت دلالاتها وتنوعت استعمالاتها بتعدد السياقات. وقد عني النحاة القدماء بدراسة هذه الحروف عناية فائقة، وكان سيبويه في مقدمة من وضع اللبنات الأولى لفهم معانيها من خلال استقراء النصوص العربية الفصيحة. وفي هذا المبحث، نتتبع أثر سيبويه في دراسة هذه الحروف، وذلك من خلال الموازنة بين نصوص (الكتاب) ونصوص (معاني النحو) للسامرائي، ورصد أوجه التأثر والإضافة، مع التركيز على النماذج التطبيقية التي تظهر منهجية كل عالم في تناول هذه الحروف. وقد خصص الدكتور السامرائي لهذه الحروف مساحة واسعة في الجزء الثالث من كتابه، حيث جعلها تحت باب "معاني حروف الجر"[1].

من الأسس النظرية التي تعين على فهم معاني الحروف عند سيبويه الاعتماد على "سياق الحال" أو "المقام". فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن سيبويه كان من أوائل من وعوا هذه النظرية وطبقوها في تحليل النصوص، وإن لم يستخدم المصطلح نفسه. يقول الدكتور أسعد خلف العوادي في كتابه سياق الحال في كتاب سيبويه: "إن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص، وأوضح ما عبر به عن هذا المفهوم عند سيبويه لفظ (الحال) أو (المقام). وقد كان لسيبويه فضل السبق في توظيف هذا المفهوم، إذ أشار إليه في مواضع متعددة من كتابه، ولعله تلقاه عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي". وينطلق سيبويه في تحليله من أن القاعدة النحوية

---

[1] معاني النحو، ٣/ ١٦-٨٨.

إنما تستنبط من واقع اللغة واستعمالها، مراعية مقاصد المتكلمين وأغراضهم وإفادة المخاطبين[١].

تتصل بدراسة معاني الحروف أيضًا مسألة "الفروق اللغوية" التي أفرد لها أبو هلال العسكري (ت نحو ٤٠٠هـ) كتابًا مستقلاً، ويرى العسكري أنَّ معرفة الفروق بين المعاني المتقاربة من أهم أدوات فهم النصوص، لاسيما النصوص القرآنية. وقد تناول في كتابه "الفروق اللغوية" بعض الحروف، وبين الفروق الدقيقة بين استعمالاتها. ففي معرض حديثه عن الفرق بين "في" و"على" قال: "إن (في) للظرفية الحقيقية والمجازية، و(على) للاستعلاء. فإذا قلت: الرجلُ في السطحِ أفادت الظرفية، وإذا قلت: الرجل على السطح أفادت الاستعلاء". وهذا التفصيل الدقيق في الفروق هو ما اعتمده السامرائي في تحليلاته، وقد أشار إليه في مواضع متعددة من كتابه[٢].

**أولاً: حرف (إلى)**

حرف (إلى) من حروف الجر التي تدل في أصلها على انتهاء الغاية، سواء كانت مكانية أم زمانية. وهو من الحروف التي كثر استعمالها في القرآن الكريم والشعر العربي، مما جعل النحاة يولونه عناية خاصة في مباحثهم. وقد تناول سيبويه هذا الحرف في سياق حديثه عن حروف الجر، مبيناً معانيه الأصلية والفرعية. وجاء الدكتور السامرائي ليؤصل لهذه المعاني ويصنفها تصنيفاً تعليمياً، مع الاستفادة من التراث النحوي المتأخر، واضعاً نصوص سيبويه في إطار منهجي منظم. وقد خصص السامرائي لحرف (إلى) مبحثاً مستقلاً في كتابه[٣].

---

[١] ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه، ص ١٥-١٨. وينظر أيضًا: الكتاب، ١/ ٣٣.

[٢] ينظر: الفروق اللغوية، ص ١٤٥-١٤٧.

[٣] ينظر: معاني النحو، ٣/ ١٦.

يقرر سيبويه أن الأصل في (إلى) هو انتهاء الغاية. يقول في "الكتاب": "وأما (إلى) فانتهاء، كقولك: له علي ألف إلى محله. وإذا قلت: سرت إلى البصرة، فإنما تريد أنك بلغت السير إليها"[١]. ويذكر أنها قد تكون بمعنى (مع) مستشهدًا بالبيت الشعري:

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مُطْلِيٌّ بِهِ الْقَارِ أَجْرَبُ[٢].

وقد خالف الفراء هذا الأصل، فذهب إلى أن (إلى) تأتي لمعان متعددة أصلية. يقول في "معاني القرآن": "إلى تكون للغاية، وتكون بمعنى مع، وتكون بمعنى عند، وكلها أصول لا يرد بعضها إلى بعض"[٣].

ويفصل ابن هشام في "مغني اللبيب" معاني (إلى) فيقول: "لـ (إلى) اثنا عشر معنى: انتهاء الغاية، والمعية، والظرفية، والتبيين، واللام، وغير ذلك"[٤].

وإنَّ ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ انتهاء الغاية هو الأصل في (إلى). وذلك لأنَّ:

أولًا: أن هذا المعنى هو الذي يتوافق مع أصل وضع الحرف في الاستعمالات اللغوية الأولى، فكل استعمال لـ (إلى) يفيد معنى الانتهاء إلى غاية، سواء كانت مكانية أم زمانية أم معنوية.

ثانيًا: أن المعاني الأخرى كالمعية والظرفية والتبيين إنما تفهم من السياق، ولا تخرج عن المعنى الأصلي إذا تأملنا. فقولهم: "فلان إلى الناس" بمعنى "مع الناس"، إنما يفيد أن وجوده قد انتهى إلى مصاحبتهم، فالمعية غاية معنوية.

---

[١] الكتاب سيبويه،: ٣/ ٤٥٤.

[٢] المصدر نفسة ، ٣/ ٤٥٤.

[٣] معاني القرآن الفراء،: ١/ ٢٣٤.

[٤] مغني اللبيب ابن هشام،: ٣٩٨.

ثالثًا: أن القول بتعدد المعاني الأصلية دون ضابط يؤدي إلى التوسع غير المحمود في دلالة الحروف، وقد نبه إلى هذا الزجاجي في "مجالس العلماء". يقول الزجاجي: "من ضبط أصول الحروف عرف معانيها في فروعها، ومن أهمل ذلك وقع في الاضطراب"[١].

ثم يعلق السامرائي على هذه المعاني قائلاً: "الأصل في (إلى) أنْ تكونَ لانتهاء الغاية، ثم تستعار لمعانٍ أخر بقرائن. وقد ذكر النحاة لها اثني عشر معنى، ولكن أشهرها ما ذكرنا"[٢]

وهذا الموقف من جعل "انتهاء الغاية" هو الأصلُ يتوافق مع ما ذهب إليه البصريون، وفي مقدمتهم سيبويه، بينما خالفهم الكوفيون في ذلك. فقد ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن (إلى) تأتي لمعانٍ متعددة أصلية، منها انتهاء الغاية والمصاحبة والظرفية، ولا يرجع بعضها إلى بعض[٣].

ويظهر تعامل السامرائي مع نص سيبويه في حرف (إلى) من خلال:

استشهاده بالبيت الشعري نفسه الذي استشهد به سيبويه (فلا تتركني بالوعيد) لإثبات معنى المعية، مما يؤكد تبعيته للمادة السيبوية[٤]

فضلاً عن أنَّه جعل "انتهاء الغاية" هو المعنى الأصلي، وهو ما قرره سيبويه صراحة.

وتميز بإضافته شواهد قرآنية لم يذكرها سيبويه في سياق هذه المعاني، مثل آية الإسراء للغاية المكانية، وآية البقرة للغاية الزمانية[٥]

---

[١] مجالس العلماء، ١٥٦.

[٢] معاني النحو، ٣/ ٣٠٠.

[٣] ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٢١٥.

[٤] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٩٩.

وذكر السامرائي معاني إضافية (كالتبيين) لم ترد صراحة عند سيبويه، لكنها مستقاة من التراث النحوي اللاحق.

فالرجلان يتفقان في اعتبار "انتهاء الغاية" هو المعنى الأصلي للحرف، ويشتركان في الاستشهاد بالبيت الشعري نفسه لإثبات معنى المعية، وفي ذكر معنى (عند) مستشهدين بآية المائدة، سوى أنَّ سيبويه قد ذكر المعاني متفرقة فيما جمعها السامرائي في نسقٍ واحد مع عناوين جانبيه، واكثر ما يوافق السامرائي الشواهد من النص القرآني مع التوسع بذكر معانيه في النحو

واستطاع السامرائي ترتيب المعاني ترتيباً تعليمياً واضحاً، و ضم معاني استقرت في كتب النحو بعد سيبويه، مثل كتاب "مغني اللبيب"[١]

**ثانياً: حرف (عن)**

حرف (عن) من حروف الجر التي تدل في أصلها على المجاوزة والتجاوز. وهو حرف واسع الدلالة، تتعدد معانيه بحسب السياق. وقد تناول سيبويه هذا الحرف في "الكتاب" مبيناً معانيه المختلفة، مستشهداً بالشعر والقرآن. ويأتي الدكتور السامرائي ليؤصل لهذه المعاني ويصنفها، مع إضافة تحليلات دقيقة تبين الفروق بين معانيه المتقاربة. وقد خصص السامرائي لحرف (عن) مبحثاً مستقلاً في كتابه ضمن باب حروف الجر[٢].

**قال سيبويه** " وأما عن فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوعٍ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه "[٣].

---

[٥] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٩٩-٣٠٠.

[١] معاني النحو، ٣/ ٣٠٠.

[٢] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٥٣ .

[٣] الكتاب: ٤/ ٢٢٦

وقال ايضاً:

"وتقول: جلس عن يمينه، فجعله متراخياً عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه. وتقول: أضربت عنه، وأعرضت عنه، وانصرف عنه، إنما تريد أنه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره. وتقول: أخذت عنه حديثاً، أي عدا منه إلي حديث"[١]

وقد تقع من موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوعٍ، وكساه من عريٍ، وسقاه من العيمة[٢].

ثم تابع السامرائي قول سيبويه لكنه فصل القول بقوله: "والحق أن المعنى مختلف، بين قولك أطعمه عن جوع وأطعمه من جوع، فقولك (أطعمه عن جوع)، بمعنى أبعد الجوع عنه بالطعام، وقولك كساه من عري معناه أبعد العري عنه بالكسوة، وأما قولك (أطعمه من جوع) فمعناه أن ابتداء الأطعام كان من الجوع"[٣].

متوافقا في ذلك مع ما جاء به عند ابن يعيش في قولهم (أطعمه من جوع، وعن جوع) فإذا جئت بـ (من) كانت لابتداء الغاية، لأن الجوع ابتداء الاطعام، وإذا جئت بـ (عن) فالمعنى أن الاطعام صرف الجوع لأن (عن) لما عدا الشيء [٤].

وقد تابع السامرائي هذه النصوص ووسعها دلالياً، ففرّق بين قولك أطعمه عن جوع و أطعمه من جوع، فالأولى عنده تعني أن الطعام أبعد الجوع وصرفه، بينما الثانية تعني أنَّ ابتداء الإطعام كان من حالة الجوع، أي أنّ الجوع هو السبب أو الدافع، وليس بالضرورة أن يزول بعد الإطعام[٥].. وبهذا التحليل الدلالي يوضح السامرائي أن "عن" تفيد المجاوزة والصرف، بينما "من" تفيد ابتداء الغاية، وهو ما ينسجم مع ما ذكره ابن يعيش أيضاً.

---

[١] الكتاب: ٤/ ٢٢٧

[٢] الكتاب: ٤/ ٢٢٧

[٣] معاني النحو: ٣/٥٤

[٤] ينظر: شرح ابن يعيش ٨/ ٤١ – ٤٢

[٥] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٥٤ .

ويتابع ابن هشام في "مغني اللبيب" فيعدد معاني (عن) فيقول: "لـ (عن) ثمانية معان: المجاوزة، والبعد، والاستعلاء، والبدل، والسببية، وغير ذلك"[١].

وعن معنى البدلية ، كقولهم: "أخذتُ العلمَ عن فلانٍ"، ارجع السامرائي دلالة )عن) إلى المجاوزة أيضًا؛ لأنَّ الأخذَ عن فلانٍ معناه تجاوز العلم من عنده إلى المتلقي[٢].

واستشهد بقوله تعالى :

﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾[ سورة البقرة: ٤٨]، وفي الحديث النبوي الشريف (فصومي عن أُمِّكِ.) [٣].. وتقول: تكلم خالد عن القوم، أي: بدلهم[٤]..

ثم فصل في ذلك

وفي هذا الاستعمال يظهر معنى المجاوزة أيضاً؛ فالمقصود بالحديث: أن الصوم يُرفع عن الأم بصيام ابنتها، إذ كانت الأم مدينة لله بصوم، فقيل لها: ارفعي هذا الدين عنها بصيامك. وكذلك الآية الكريمة ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾، فمعناها أن أحداً لا يتحمل وزر غيره ولا يبعد عنه العذاب. ومثل ذلك قولك: "تكلم خالد عن القوم"، أي تولّى الكلام بدلاً منهم وأبعده عنهم، ففي جميع هذه المواضع يتجلى معنى المجاوزة الكامن في حرف "عن". [٥]

كذلك ورد في بعض القراءات القرآنية من توجيه المعنى إلى الأصل نفسه، فقد قُرئ قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ على قراءة "عَن رُءُوسِكُمْ" عند بعض السلف، وهي إشارة إلى أن المسح إنما يكون بتجاوز اليد على الرأس[٦].

---

[١] مغني اللبيب: ٤٠٢.

[٢] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٥٤ .

[٣] صحيح البخاري: (٣ /٤٥). وينظر: المغني ١/ ١٤٧

[٤] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٥٤ .

[٥] ينظر: معاني النحو، ٣/ ٥٤ .

[٦] ينظر: الحجة، ١٧٨/٣.

وبذلك يكون الدكتور فاضل السامرائي قد قدّم عرضاً موسعاً لحرف (عن)، ففصّل معانيه المتعددة، وأوضح دلالاته في السياقات المختلفة، لكنه جعل أشهرها وأصلها معنى المجاوزة، ثم بيّن الفروق الدقيقة بين استعماله "لـ (عن) ولغيرها من الحروف . ومن معانيها:

· المجاوزة: وهو المعنى الأصلي، كقوله تعالى ﴿ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ ﴾[ المائدة: ١١٩] أي: تجاوز عنهم وغفر لهم بمعنى (بعد): كقوله تعالى﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[ المؤمنون: ٤٠]أي: بعد قليل · وقد تكون بمعنى (على) للاستعلاء: في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ۚ ﴾[ محمد: ٣٨]

· بمعنى (الباء): كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾[ النجم: ٣]أي: بالهوى

· البدلية: كقولك: (أخذت العلم عن فلان)، أي: منه بدلاً أو نقلاً

· التعليل: كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [ التوبة: ١١٤] أي: لأجل موعدة"[١] ثم يعلق السامرائي قائلاً: "الأصل في (عن) المجاوزة، ثم تستعمل في معانٍ أخر بحسب القرائن. وقد عدَّ ابن هشام في (مغني اللبيب) لها ثمانية معانٍ، وأكثر النحاة على نحو ذلك"[٢]

وقد اعتمد السامرائي على الشواهد نفسها التي استشهد بها سيبويه، [٣] وجعل "المجاوزة" هي المعنى الأصلي، وهو ما قرره سيبويه صراحة.

وأضاف السامرائي معاني (البدلية) و(التعليل) التي أشار إليها سيبويه إشارات عابرة، وفصلها تفصيلاً دقيقاً.

فسيبويه يذكر المعاني متفرقة، والسامرائي يجمعها في نسق واحد.

---

[١] معاني النحو، ٣/ ٣٠١-٣٠٢.

[٢] معاني النحو، ٣/ ٣٠٢.

[٣] معاني النحو، ٣/ ٣٠١-٣٠٢.

و يفصل في معنى (البدلية) و(التعليل) ( والاستعلاء) تفصيلاً لم نجده عند سيبويه.

فضلاً عن أنَّه أضاف تحليلات بلاغية لبعض المعاني، كتحليله لآية "وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى" بأنها للنفي عن الهوى، أي: لا يصدر كلامه عن هوى[1].

وإضافة معاني (البدلية) و(التعليل)( والاستعلاء) و(بمعنى الباء) بشكل مستقل مع شواهدها، كذلك ربط المعاني النحوية بالسياق البلاغي، كتحليله لمعنى المجاوزة في آيات الرضا والمغفرة، والإفادة من تصنيفات ابن هشام في "مغني اللبيب" مع نسبتها إليه، مما يثري المادة العلمية.

**ثالثاً: حرف (في)**

حرف (في) من أكثر حروف الجر استعمالاً وتنوعاً في المعاني. يدل في أصله على الظرفية المكانية أو الزمانية، ثم يتسع ليشمل معاني أخرى كالسببية والمصاحبة والاستعلاء. وقد تناول سيبويه هذا الحرف في مواضع متعددة من "الكتاب"، مبيناً معانيه المختلفة. ويأتي الدكتور السامرائي ليصنف هذه المعاني تصنيفاً محكماً، مع إضافة تحليلات دقيقة تستفيد من التراث النحوي المتأخر. وقد خصص السامرائي لحرف (في) مبحثاً مستقلاً في كتابه[2]. يقول سيبويه : "وأمَّا (في) فظرفٌ، كقولك: زيدٌ في الدارِ، وإنما تريد أن تجعله ظرفاً له. وقد تكون للسبب، كقوله تعالى: سمح ﴿ **وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[ النور: ١٤]أي: بسبب إفاضتكم. وقد تكون بمعنى (مع) في قوله تعالى:

---

(١) ينظر: معاني النحو، ٣/ ٣٠٢.

(٢) ينظر: معاني النحو، ٣/ ٥٧ .

﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ﴾[ سورة الأعراف: ٣٨] أي: ع أمم"[١] ، ويضيف في موضع آخر: "وتقول: (فلانٌ يَنظُرُ في العلمِ)، فهي هنا للتدبر والتفكر. وقد تكون بمعنى (على) في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [ طه: ٧١]أي: على جذوع النخل"[٢] . ويذكر أنها قد تكون للسببية، كقوله تعالى: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[ النور: ١٤]،

ويزيد ابن هشام في "مغني اللبيب" فيقول: "لـ (في) أربعة عشر معنى، منها الظرفية الحقيقية والمجازية، والسببية، والمصاحبة، والاستعلاء، والمقايسة، وغير ذلك"[٣].

إنَّ ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الظرفية هي الأصل في (في). وذلك لأن:

أولًا: أن الظرفية المكانية هي أقدم استعمالات الحرف، وهي التي تثبت عليها سائر الاستعمالات المجازية. ففي قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾[ الأحزاب: ٢١]

الظرفية هنا مجازية، أي في اتباعه وقدوته، والأصل هو الظرفية المكانية التي توسعت لتشمل المعنوي.

ثانيًا: أن معاني (في) الأخرى كالسببية والمصاحبة والاستعلاء لا تخرج عن الظرفية إذا تأملنا. ففي قوله تعالى: ﴿ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[ النور: ١٤] ، العذاب ظرف في الإفاضة، أي كائن بسببها.

ثالثًا: ما ذهب إليه الكوفيون من القول بتعدد المعاني الأصلية في (في) فيه توسع غير مبرر، وقد نبه إلى هذا ابن الأنباري في "الإنصاف". إذ قال : "البصريون

---

[١] الكتاب، ٤/ ٢٢٤.

[٢] الكتاب، ٢/ ٣٨٩.

[٣] مغني اللبيب، ص ٤٠٨.

رأوا أن رد الفروع إلى الأصول أولى من إثبات أصول متعددة؛ لأن ذلك أضبط للغة وأقرب إلى القياس"[1].

فالسامرائي يقدّم لحرف (في) عرضاً موسعاً، فيقول:

"لـ (في) معان كثيرة، أشهرها الظرفية المكانية والزمانية. ومن معانيها:

**الظرفية المكانية: كقوله تعالى:** ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[ الملك: ١٥]

**الظرفية الزمانية: كقوله تعالى:**

﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[ السجدة: ٥]

**الظرفية المجازية: كقوله تعالى:** ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾[ الأحزاب: ٢١] **أي: في اتباعه وقدوته.**

**السببية: كقوله تعالى: ( لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) النور: ١٤ أي: بسبب إفاضتكم.**

**المصاحبة: كقوله تعالى السابق:** ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم ﴾[ الأعراف: ٣٨] **أي: مع أمم.**

**الاستعلاء: كقوله تعالى السابق** ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[ طه: ٧١]**أي: على جذوع النخل.**

**المقايسة: كقوله تعالى :** ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [ التوبة: ٣٨] **أي: بالنسبة إلى الآخرة.**

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢١٥.

- بمعنى (إلى): كقوله تعالى: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾[ إبراهيم: ٩] أي: إلى أفواههم"[١].

ثم يعلق السامرائي: "الأصل في (في) الظرفية، سواء أكانت حسية أم معنوية، ثم تتفرع عنها سائر المعاني. وقد أحصى ابن هشام لها أربعة عشر معنىً"[٢].

واعتمد السامرائي على المادة السيبوية نفسها، فأورد معاني (السببية) و(المصاحبة) و(الاستعلاء) التي ذكرها سيبويه، مع إضافة شواهد قرآنية جديدة[٣].

وأضاف السامرائي أمثلة متنوعة لكل معنى، مثل آية الملك للظرفية المكانية، وآية السجدة للظرفية الزمانية، و قد اطلق معاني (المقايسة) و(بمعنى إلى) التي استقرت في التراث المتأخر.

فضلاً عن أنَّه أضاف تحليلاً دقيقاً للظرفية المجازية، موضحاً الفرق بينها وبين الظرفية الحسية.فهما يتفقان على المعاني الرئيسة (الظرفية، السببية، المصاحبة ،...) غير أنّ السامرائي يصنف الظرفية إلى مكانية وزمانية ومجازية وهو تقسيم لم يرد بهذا الوضوح عند سيبويه.

**رابعا: حرف (الكاف)**

من الحروف التي تتعدد وظائفها في العربية، فهو في أصله حرف تشبيه، نحو قولك: زيد كعمرو أي يشبهه، وقد يأتي غير جارٍ في مواضع أخرى، منها: أن يكون علامة على المضمر المنصوب مثل: أكرمتك، أو ضميراً لمخفوض مثل: مررت

---

[١] معاني النحو، ٣/ ٣٠٣-٣٠٥.

[٢] معاني النحو، ٣/ ٣٠٥.

[٣] المصدر نفسه، ٣/ ٣٠٣-٣٠٥.

بك. وقد يجيء زائداً كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [ الشورى: ١١] أي ليس مثله شيء، فالكاف هنا مزيدة للتوكيد. ويستعمل أيضاً للخطاب نحو: ذلك، حيث تكون الكاف علامة المخاطب [١].

ويعدُّ من الحروف التي وقع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون ومنهم سيبويه يرون أنَّ الكاف حرف جر للتشبيه، أصلها الدخول على الأسماء الظاهرة والمضمرة، وتأتي للمقابلة والتعليل. يقول سيبويه في "الكتاب": "وأما الكاف فتشبيه، تقول: زيدٌ كالأسد، أي يشبهه". وخالف الكوفيون في ذلك، فذهب الكسائي إلى أنَّ الكاف لا تكون حرف جر، وإنما هي اسم بمعنى "مثل" دخلت عليها الفتحة لشبهها بالحرف[٢]. ويَدُلُّ عَلَى حَرْفيتها وتعلقها بالكون المُطلق وقوعها صلة، ويحذف الضمير للعلم به، وحذف الصلة مطلقاً ضعيف، وإِنَّمَا يرتكب عِندَ طول الكلام. [٣]

والبصريون ومنهم سيبويه يرون أن الكاف حرف جر للتشبيه. يقول سيبويه في "الكتاب": "وأما الكاف فتشبيه، تقول: زيد كالأسد، أي يشبهه"[٤].

وخالف الكوفيون في ذلك، فذهب الكسائي إلى أنَّ الكاف لا تكون حرف جر، وإنما هي اسم بمعنى "مثل" دخلت عليها الفتحة لشبهها بالحرف. يقول الكسائي في "معاني القرآن": "الكاف اسم بمعنى مثل، دخلت عليها الفتحة لشبهها بالحرف، فهي لا تعمل الجر في الظاهر"[٥]. ويذكر ابن هشام في "مغني اللبيب" أن الكاف تأتي حرفًا

---

[١] حروف المعاني والصفات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجيُّ (ت: ٣٤٠هـ): ٣٩ – ٤٠

[٢] ينظر: معاني القرآن، ٢/ ٢١٥.

[٣] جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للأربلي: ١٢٢.

[٤] سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٥٨.

[٥] معاني القرآن، الكسائي، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م / ١٤٠٤هـ، ١، / ١٢٣.

واسمًا وفعلًا، فيقول: "الكاف قد تكون حرف جر للتشبيه، وقد تكون اسمًا بمعنى مثل، وقد تكون زائدة، وقد تكون فعلًا في لغة هذيل بمعنى رأى"[١].

والرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريون من أن الكاف حرف جر، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّ الكاف تعمل الجر في الاسم الظاهر والمضمر كقولك: "زيد كعمرو"، وهذا من خصائص حروف الجر.

ثانيًا: أنَّ الكاف لا تدخل على الأفعال، ولا تتصرف تصرف الأسماء، وهذا يدل على أنها حرف.

ثالثًا: أنَّ القول بأنَّها اسم بمعنى "مثل" يحتاج إلى تقدير مضاف محذوف، وهو خلاف الأصل. يقول ابن جني في "الخصائص": "الأصل عدم التقدير، فإذا صح العمل من غير تقدير كان أولى"[٢].

رابعًا: أن ما ورد من أن الكاف تكون فعلًا في لغة هذيل (بمعنى رأى) هو لغة شاذة لا تخرجها عن أصلها في الفصيح. وقد نبه إلى هذا السامرائي في "معاني النحو"، حيث قال: "هذه لغة قليلة، والأصل فيها أنَّها حرف جر"[٣].

ويضيف السامرائي في "معاني النحو" أنَّ الكاف تأتي لمعانٍ متعددة: التشبيه، والتعليل، والمقابلة، والزائدة. وقد أفاد في تفصيل ذلك من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الذي أشار إلى أنَّ الكاف تكون حرفًا واسمًا وفعلًا[٤].

---

[١] مغني اللبيب، ص ٤١٥.
[٢] الخصائص، ٢/ ١٨٩.
[٣] معاني النحو، ٣،/ ٦٧.

وعلى ذلك يتفق الرجلان على أنَّ الكاف تأتي للتشبيه، وهو أصل معانيها . يقول سيبويه في" الكتاب" :"وأما الكاف فتشبيه، تقول :زيد كالأسد، أي :يشبهه ."ويؤكد السامرائي هذا المعنى في" معاني النحو"، معتبرًا إياه الأصل الذي ترجع إليه سائر المعاني.[١]

فضلاً عن ذلك يتفقان على أنّ الكاف من حروف الجر التي تعمل الخفض في الاسم الذي بعدها، سواء أكان اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا متصلًا[٢]، وأنّها تدخل على الأسماء على الأسماء الظاهرة والمضمرة، وأنها لا تدخل على الأفعال[٣]

ويتوسع السامرائي في عرض الآراء المختلفة في بيان اسمية الكاف وحرفيتها فضلاً عن أنّه يتوسع في رصد معاني الكاف ولايحدها بالتشبيه والتعليل كما فعل سيبويه وقد افرد للكاف مبحثًا مستقلاً، ويصنف معانيها تصنيفًا تعليميًا واضحًا، مع إضافة شواهد قرآنية متنوعة لكل معنى[٤]

**خامسا: (ما) الداخلة على (رب) و(ما) غير الكافة**

قال سيبويه "ومن تلك الحروف التي لا يليها إلا الفعل (ربما) و (قلما) وأشباههما جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل" [٥]

---

[٤] ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٦٧. وينظر: معاني النحو: ٣/ ١٨٩-١٩٢.

[١]ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٦٦، وينظر : معاني النحو: ٣/ ١٨٩

[٢]ينظر : الكتاب، ١/ ٢٤٥؛ وينظر : معاني النحو، ٣/ ١٩١

[٣]ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٣٧؛ وينظر : معاني النحو، ٣/ ١٩٠

[٤]ينظر : الكتاب، ٢/ ٣٣٦- ٣٣٨؛ وينظر : معاني النحو، ٣/ ١٨٩- ١٩٢

[٥]كتاب : ١/ ٢٩٣ - ٢٩١

وذهب ايضاً إلى أن (رب) بمعنى (كم) الخبرية، أي أنها تفيد التكثير، جاء في الكتاب، "واعلم أنَّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى رُبّ، وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب ... واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحدٌ، إلا أن كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة مِنْ".[١]

وتعد (ما) من أكثر أدوات اللغة العربية تنوعاً في الوظائف والمعاني. وتظهر أهميتها في تركيبين رئيسين: الأول دخولها على حرف الجر (رب) لتكون (ربما)، والثاني كونها (ما) غير الكافة التي تدخل على الحروف فتكفها عن العمل. وقد تناول سيبويه هذين التركيبين في "الكتاب" مبيناً أحكامهما. وجاء الدكتور السامرائي ليؤصل لهذه المسائل ويصنفها، مع إضافة تحليلات دقيقة تستفيد من التراث النحوي المتأخر. وقد خصص السامرائي لهذه المسألة مبحثاً تحت عنوان "زيادة (ما)" و"ما الكافة" و"ما غير الكافة"[٢].

ويقول سيبويه في (رب) وما دخل عليها من (ما):

ورُبّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة. وقال أمية بن أبي الصلت:

**رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ**[٣].

وقد أورده سيبويه في كتابه مرتين رب لا يكون بعدها إلا نكرة،[٤]

---

[١] ينظر : الكتاب ٣/ ١١٥

[٢] معاني النحو، ٣/ ٩٦-١٠٠ .

[٣] لم اهتد اليه في ديوان الشاعر وذكره ، وينظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي ونسبه عمر بن شبّه إلى حنيف بن عمير اليشكري،: ٧٠٨/٢.

ولا تكون "ما" هنا كافة، لأنَّ في "تكره" ضميرًا عائدًا عليها ولا يضمر إلا الاسم، وكذلك الضمير في له عائد عليها، والمعنى: ربّ شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدة كحل عقال المقيد. والرجة، بالفتح في الأمر، وبالضم في الحائط ونحوه[١]

تناول سيبويه (ما) في مواضع متعددة، فذكر أنها تدخل على (رب) فتكفها عن العمل. يقول في "الكتاب": "وأما (رب) فحرف خفض، ومعناها التقليل، تقول: رَبَّ رَجُلٍ قائِمٍ. فإذا أدخلت عليها (ما) صارت (ربما)، وهي للتكثير في الغالب، وإدخال (ما) يوجب أن يكون الفعل بعدها، ولا تدخل على الأسماء بعد (ما)"[٢].

ويذكر سيبويه (ما) الكافة في باب الحروف الناسخة، فيقول: "وأما قولهم (إنما) و (كأنما) و (لكنما) و (لعلما)، فإن (ما) تكف هذه الحروف عن العمل، فلا تعمل فيما بعدها، ويبتدأ الاسم بعدها ويرفع"[٣].

ويذكر (ما) الزائدة في موضع آخر، فيقول: "وتكون (ما) اسمًا في قولك: ما صنعت، وما عندك، وتكون حرفًا زائدًا في قولك: (قليلًا ما تأتينا) و (طويلًا ما تفعل)، فهي زائدة لتوكيد المعنى"[٤].

وقد اختلف النحاة في (ما) الكافة: أهي كافة أم زائدة؟ فذهب البصريون إلى أنها كافة، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها زائدة. يقول ابن هشام في "مغني اللبيب":

---

[٤] الكتاب، ٤/ ٢٣٠.

[١] شرح ابيات مغني اللبيب: ٢١٢/٥

[٢] الكتاب، ٣/ ٤٦٠.و ينظر رأي المبرد في المقتضب ٢/ ٥٤، ومغني اللبيب ١٨٣، والجنى الداني ٤٥٦.

[٣] الكتاب، ٢/ ٣١٢.

[٤] الكتاب، ١/ ٢٨٧.

"والمشهور أنها كافة. وقد قيل إنها زائدة، والأول أصح؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكف عن العمل"[١].

والرأي الراجح في هذه المسائل:

أولًا: في مسألة (ربما)، الراجح ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ (رب) أصلها للتقليل، وأن دخول (ما) عليها يفيد التكثير غالبًا؛ وذلك لأن (ما) الزائدة تفيد التوكيد والتكثير، كما في قولهم: "قليلًا ما تأتينا". وقد نبه إلى هذا ابن هشام في "مغني اللبيب" إذ قال: "إذا دخلت (ما) على (رب) كفتها عن العمل، وصارت للتكثير"[٢].

ثانيًا: في مسألة (ما) الكافة، الراجح أنها كافة وليست زائدة؛ وذلك لأنها غيرت عمل الحرف الذي دخلت عليه، فلو كانت زائدة لما أثرت في العمل. وقد نبه سيبويه إلى هذا بقوله: "إنما تكف هذه الحروف عن العمل [٣].

ثالثًا: في مسألة (ما) الزائدة، الراجح أنها حرف زائد يفيد التوكيد، ولا محل لها من الإعراب. وقد ذكر سيبويه مواضع زيادتها، وزاد عليها السامرائي تفصيلًا بذكر مواقع أخرى كزيادتها بين الجار والمجرور وبعد (إذا) الفجائية. يقول سيبويه"وتكون وتوكيد لغوا وذلك قوله)( متى ما تأتني آتك وقولك) :غضبت من غير ما جرم (وقال عز وجل} :فبما نقضهم ميثاقهم {فهو لغو في إنها لم تحدث إذا جاءت شيئا، لم يكن قبل أن تجيء العمل، وهي توكيد للكلام " [٤].

وقد خصص السامرائي مبحثين منفصلين لهذه المسائل، فيقول في باب (رب) و(ربما):

---

[١] مغني اللبيب، : ٤٢١.

[٢] المصدر نفسه: ٤٣٠.

[٣]ينظر: الكتاب، ٣١٢/٢.

[٤] الكتاب، ٢، ٢/ ٣٠٥

لـ(رُبّ) معنيان: التقليل في الغالب، وقد تأتي للتكثير. فإذا دخلت عليها (ما) صارت (ربما)، وتفيد في الغالب التكثير. و(ما) هذه كافة، تمنع (رب) من الجر، فيجب أن يقع الفعل بعدها. كقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[ سورة الحجر: ٢]

واستشهد بقول الشاعر:

**رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ"**[١]

ويقول في باب الحروف الناسخة مع (ما) الكافة: "إذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها كفتها عن العمل، وبقي المعنى على حاله. فتقول: إنما محمدٌ رسولٌ. وقد اختلف النحاة في (ما) هذه: أهي كافة أم زائدة؟ والمشهور أنَّها كافة. ومنه قوله تعالى: ﴿ ۚ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ ]سورة النساء[١٧١ : [٢] ،ويقول في باب (ما) غير الكافة (الزائدة): "تأتي (ما) زائدة للتوكيد، ولا محل لها من الإعراب. وتدخل على الأسماء والأفعال والحروف. فمن دخولها على الأسماء: قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ النساء: ١٥٥ : فالباء حرف جر، و(ما) زائدة، و(نقضهم) اسم مجرور. ومن دخولها على الأفعال: قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ ﴾ الاعراف:١٢ ف(ما) زائدة. ومن دخولها على الحروف: (ربما) و(إنما) كما تقدم. وتكثر زيادتها بين الجار والمجرور، وبين (حيث) والفعل، وبعد (إذا) الفجائية"[٣]. ، ثم

---

[١] سبق تخريج البيت ، معاني النحو، ٣/ ٣١٥-٣١٦.

[٢] معاني النحو، ٢/ ٤٥-٤٦.

[٣] معاني النحو، ٣/ ١٠٠-١٠٢.

يعلق السامرائي: "الفرق بين (ما) الكافة و(ما) الزائدة: أن الكافة تغير عمل الحرف فتكفه عن العمل، والزائدة لا تغير عملاً، وإنما تفيد التوكيد. وقد تكون (ما) مصدرية أيضاً، وهي غير هذه"[١].

ولم يخرج السامرائي عما أورده سيبويه من رأي أو في الاستدلال فقد استشهد السامرائي بالبيت الشعري نفسه الذي استشهد به سيبويه (ربما تكره النفوس) في باب (ربما)[٢].

و اعتمد السامرائي على التقسيم نفسه الذي وضعه سيبويه (ما الكافة، ما الزائدة)، وأكد على أن (ربما) تفيد التكثير غالباً.

إلاَّ أنّه أضاف شواهد من القرآن الكريم لم يتعرض لها سيبويه، فوسع من الشاهد القرآني لاسيما آية النساء والحجر السابقة [٣].

ومال إلى التحديد الدقيق لوظيفة (ما) الكافة وتسميتها والفرق بينها وبين ما الزائدة

وعلى ذلك فكلاهما أي سيبويه والسامرائي قد اتفقا على أنَّ (ربما) تفيد التكثير غالباً، وأن (ما) تكف الحروف عن العمل، والاستشهاد بالشواهد نفسها، والاتفاق على أن (ما) تأتي زائدة للتوكيد.

---

[١] معاني النحو، ٣/ ١٠٢.

[٢] معاني النحو، ٣/ ٣١٦.

[٣] معاني النحو، ٣/ ٣١٦، ٢/ ٤٦.

سوى أنّ السامرائي فصَّل في أنواع (ما ) في مباحث مستقلة (ما الكافة، ما الزائدة، ما المصدرية) ووثق غالب الشواهد ورقمها فضلاً عن بيان لآراء العلماء في ذلك ووضع جدولاً مقارناً بين (ما) الكافة و(ما) الزائدة.

و فصل الكلام عن (ربما) و (إنما) وأخواتها، مع تخصيص مبحث لكل منهما، وفصل (ما) الزائدة في مبحث مستقل، وحلل (ما) من حيث كونها كافة أو زائدة أو مصدرية، مع ذكر آراء النحاة المتأخرين.وأورد لكل نموذج منها شواهدا قرآنية مع تحليلها، وفصل في المواضع التي تزاد فيها (ما) كبين الجار والمجرور وبعد (حيث) وبعد (إذا) الفجائية.

وأفاد من القراءات القرآنية جاعلاً إياها فقد كانت القراءات القرآنية مصدرًا غنيًا للدارسين، إذ تختلف معاني الحروف باختلاف القراءة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ ﴾[ المائدة: ٦]، فقراءة[١] النصب تجعل (إلى) للغاية، وقراءة الخفض تجعلها بمعنى (مع) أو (عند). وقد أفاد الدكتور السامرائي في "معاني النحو" من هذه القراءات في تحليله لمعاني الحروف، وهو منهج تأثر به عن سيبويه الذي أشار إلى أثر القراءات في مواضع متعددة من "الكتاب"[٢].

**سادسا: (على)**

حرف (على) من حروف الجر التي تدلُّ في أصلها على الاستعلاء الحقيقي والمجازي. يقول سيبويه في "الكتاب": "وأما (على) فاستعلاء، كقولك: زيد على السطح، وهذا الأمير على البلد". وقد توسع النحاة في معانيها لتشمل الاستعلاء الحقيقي، والاستعلاء المجازي بمعنى (عن) أو (في) أو (من) أو (الباء). وقد خالف

---

[١] كتاب حجة القراءات[ابن زنجلة]: ٢٢١

[٢] ينظر: معاني القرآن١/ ٨٩. وينظر أيضًا: معاني النحو، ٣/ ١٥٦-١٥٨.

الكوفيون في تحديد معناها الأصلي، فذهب الفراء إلى أنَّ (على) تأتي لمعانٍ متعددة أصلية، منها الاستعلاء والمجاوزة والظرفية، ولا يرد بعضها إلى بعض[١].

وقد نوقشت هذه المسألة في كتب الخلاف النحوي، ورجح فيها ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) رأي البصريين في أنْ الاستعلاء هو المعنى الأصلي، وما عداه فروع تدل عليه القرائن[٢].

يقرر سيبويه أنَّ الأصل في (على) هو الاستعلاء. يقول في "الكتاب": أما على فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً كقولك: مر الماء عليه؛ وأمررت يدي عليه "[٣].

وخالف الكوفيون في تحديد معناها الأصلي، فذهب الفراء إلى أنّ (على) تأتي لمعان متعددة أصلية، منها الاستعلاء والمجاوزة والظرفية. يقول الفراء في "معاني القرآن": "على تكون للاستعلاء، وتكون بمعنى عن، وتكون بمعنى في، وكلها أصول لا يرجع بعضها إلى بعض"[٤].

وإنّ ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ الاستعلاء هو الأصل في (على)، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أنّ الاستعلاء الحسي هو أقدم استعمالات الحرف، كقولك: "الكتاب على المنضدة"، ثم توسع ليشمل الاستعلاء المعنوي، كقولك: "الأمير على البلد" أي: مستعليًا عليه بالسلطان.

---

[١] ينظر: معاني القرآن، ٢/ ١٧٨-١٧٩.

[٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٢٩٨. وينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٠٣-٢٠٨.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٥٩.

[٤] معاني القرآن، ٢/ ١٨٧.

ثانيًا: أنَّ المعاني الأخرى التي ذكرها الكوفيون كالمجاوزة والظرفية يمكن ردها إلى معنى الاستعلاء. فالمجاوزة نوع من الاستعلاء المعنوي، والظرفية في بعض السياقات ترجع إلى الاستعلاء المكاني.

ثالثًا: أنَّ القول بتعدد المعاني الأصلية دون ضابط يؤدي إلى فوضى في فهم دلالات الحروف، وقد نبه إلى هذا ابن جني في "الخصائص" إذ قال: "الحروف لما كانت أدوات لمعاني الكلام، كان إرجاع فروعها إلى أصولها أولى من تعدد أصولها"[١].

ويتفق السامرائي مع سيبويه على أنّ المعنى الأصلي لحرف" على "هو الاستعلاء، سواء أكان استعلاء حقيقيًا أم مجازيًا.، ويؤكد السامرائي هذا الأصل[٢]

وتفقا على أن" على "تتسع دلالتها لتشمل معاني أخرى بحسب السياق، مثل المجاوزة والظرفية والتعليل والاستعلاء المجازي[٣]

وقد وسع السامرائي في دائرة الاستشهاد معتمدا على الشواهد القرآنية في إثبات معاني "على"، ومن ذلك قوله "ومذهب جمهور البصريين أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، إلا شذوذا أما قياسًا فلا. وما أوهم ذلك فهو مؤول، أما على التضمين، أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[طه: ٧١]، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى

---

[١] الخصائص، ٢/ ٢٠٣.

[٢]ينظر : الكتاب، ٢/ ٣٣٦؛ وينظر : معاني النحو، ٣/ ٢٠٣

[٣] ينظر : الكتاب، ٢/ ٣٣٦؛ وينظر: معاني النحو، ٣/ ٢٠٤- ٢٠٦

(على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز "[١]

إلاّ أنّ سيبويه تقيد بالرأي البصري في الكشف عن مدلول(على ) وعدّ الاستعلاء هو المعنى الأصلي الوحيد لـ"على"، وأن سائر المعاني فروع تدل عليها القرائن .أما السامرائي فينقل خلاف الكوفيين في هذه المسألة، الذين يرون أن" على " تأتي لمعان متعددة أصلية، منها الاستعلاء والمجاوزة والظرفية، ولا يرد بعضها إلى بعض[٢]

وكل ذلك يعود للبيئة التي يتأثر بها كلاً من السامرائي و سيبويه ؛ فسيبويه يقتصر على ما استقر عليه في زمانٍ من معانٍ واحكام ، بينما افاد السامرائي من التراث النحوي المتأخر، لاسيما من كتاب" مغني اللبيب "لابن هشام الذي أضاف تفصيلات جديدة لمعاني" على"، ومن كتاب" الإنصاف "لابن الأنباري الذي حرر مسائل الخلاف فيها.

وقد فصل السامرائي وفرق بين الاستعلاء الحقيقي والاستعلاء المجازي [٣]."

فيما لم يفرق سيبويه وتحدث اجمالاً عنها.

**سابعا: (من)**

حرف (من) من أكثر حروف الجر استعمالًا، ويدل في أصله على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية. يقول سيبويه في "الكتاب": "وأما (من) فابتداء الغاية، كقولك:

---

[١] معاني النحو،٣/ ٢٠٣- ٢٠٨

[٢] ينظر : الكتاب،٢/ ٣٣٦؛ وينظر : معاني النحو، ٣/ ٢٠٣- ٢٠٤

[٣]ينظر : الكتاب، ٢/ ٣٤١؛ وينظر : معاني النحو،٣/ ٢٤٢ .

سرت من البصرة إلى الكوفة". وتتعدد معانيها بحسب السياق لتشمل ابتداء الغاية، والتبعيض، والبيان، والسببية، والبدل، والتعليل، والظرفية، وقد خالف الكوفيون في بعض هذه المعاني، فذهب الكسائي إلى أن (من) تأتي للابتداء والتبعيض والسببية، وهي معانٍ أصلية لا ترد إلى أصل واحد[١]. ومن أبرز مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في (من): جواز جر (من) الزائدة في نحو قوله تعالى: وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا، حيث قرئت (عزيزًا) بالرفع والنصب، وقد نوقشت هذه المسألة في مجالس العلم[٢].

يقرر سيبويه أنّ الأصل في (من) هو ابتداء الغاية. يقول في "الكتاب": " وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. "[٣].

ويذكر أنَّها قد تكون للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس. وكذلك: ويحه من رجلٍ، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من عسلٍ، وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك:

---

[١] ينظر: معاني القرآن، ١/ ١٣٤.

[٢] ينظر: الإنصاف، ٢/ ٣١٢-٣١٥. وينظر: معاني النحو، ٣/ ١٧٧-١٨٥.

[٣] الكتاب، ٣/ ٤٦٠.

شرٌّ من زيدٍ، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلاَّ أنَّ هذا وأفضل منك لا يستغني عن من فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها [١]. ،

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد أعاد قراءة هذه المعاني، فقرر أن أشهرها ابتداء الغاية، مثل: سافرت من بغداد إلى الموصل، فجعل بغداد ابتداء السفر. لكنه دقّق فقال: الأحسن أنْ يقال إنها للابتداء لا لابتداء الغاية، لأنَّ ابتداء الغاية يوحي بامتداد الحدث إلى غاية محددة، كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[ الإسراء: ١]، حيث المسجد الأقصى هو الغاية. أما قولك: جئت من داري، فالمعنى أن ابتداء المجيء كان من الدار، لا أنّ الدار غاية للحدث[٢].وبذلك يظهر الفرق بين معالجة سيبويه التي تضع الأصل النحوي وتعدد الاستعمالات، وبين معالجة السامرائي التي تفصل دلالياً بين الابتداء وابتداء الغاية، لتوضيح الفروق الدقيقة في المعنى.

وقد خالف الكوفيون في بعض هذه المعاني، فذهب الكسائي إلى أن (من) تأتي للابتداء والتبعيض والسببية، وهي معان أصلية لا ترد إلى أصل واحد. يقول الكسائي في "معاني القرآن": "من تكون لابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون للسببية، وكلها أصول"[٣].

والرأي الراجح في هذه المسائل:

أولًا: في المعنى الأصلي، الراجح ما ذهب إليه سيبويه من أن ابتداء الغاية هو الأصل في (من)؛ وذلك لأن هذا المعنى هو الأكثر ظهورًا في الاستعمالات اللغوية،

---

[١] الكتاب: ٣/ ٤٦١.

[٢] ينظر: معاني النحو، ٣/ ١٧٧-١٨٥.

[٣] معاني القرآن، الكسائي، ١/ ١٥٦

وسائر المعاني ترجع إليه. فالتبعيض معناه ابتداء الغاية من الكل إلى الجزء، والبيان معناه ابتداء الغاية من الجنس إلى النوع.

ثانيًا: في مسألة (من) الزائدة، الراجح ما ذهب إليه سيبويه من أنها زائدة للتوكيد، وأنها لا عمل لها. وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[ الحج: ٣٠]فـ (من) هنا زائدة عند بعض القراء. وقد نبه إلى هذا ابن هشام في "مغني اللبيب" حيث قال: "تزاد (من) في مواضع كثيرة، منها: بين المتضايفين، وبين المبتدأ والخبر، وبعد (إذا) الفجائية"[١].

ثالثًا: في منهج التعليل، الراجح ما ذهب إليه البصريون من رد المعاني الفرعية إلى المعنى الأصلي، وذلك أضبط للغة وأقرب إلى القياس. وقد نبه إلى هذا ابن الأنباري في "الإنصاف" حيث قال: "مذهب البصريين في رد الفروع إلى الأصول هو المذهب القياسي الصحيح"[٢].

و يتفق السامرائي مع سيبويه على أنَّ المعنى الأصلي لحرف" من "هو ابتداء الغاية، سواء أكانت مكانية أم زمانية .ويؤكد السامرائي هذا الأصل في تحليله[٣]

يتفقان ايضاًعلى أنّ" من "تتعدد معانيها بحسب السياق، فتأتي للتبعيض والبيان والسببية والبدل والتعليل والظرفية[٤] غير أنّ السامرائي افاد من الشاهد القرآني في الاستدلال على معاني (من) كما جاء في [ الإسراء: ١]

---

[١] مغني اللبيب، ٤٣٨.

[٢] الإنصاف، ٢/ ٤٥.

[٣]ينظر : الكتاب، ٢/ ٣٣٥ وينظر : معاني النحو، ٣/ ١٧٧

[٤]ينظر : الكتاب،٢/ ٣٣٥- ٣٣٦ .وينظر : معاني النحو،٣/ ١٧٨- ١٨٠

فيما يذهب سيبويه إلى أن" من "قد تكون زائدة للتوكيد، وهي لا تعمل شيئًا، ويكون ما بعدها مرفوعًا على الابتداء أو منصوبًا على التمييز أما السامرائي فيفصل في هذه المسألة تفصيلًا دقيقًا، ويذكر أن" من "الزائدة تأتي بين المتضايفين، وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبعد" إذا "الفجائية، ويضيف شواهد قرآنية لم يذكرها سيبويه.(١)

ويعمد سيبويه في تعليل أحكام" من "على القياس والعلة، فيرد المعاني الفرعية إلى المعنى الأصلي ينظر:ابتداء الغاية ينظر: .أما السامرائي فيميل إلى المنهج الوصفي التطبيقي، فيكتفي بذكر المعاني والأمثلة دون الخوض في التعليل كثيرًا، إلا في المواضع التي تحتاج إلى بيان الفروق الدقيقة.(٢)

و يكتفي سيبويه في الغالب بالشواهد الشعرية القليلة، بينما يوسع السامرائي دائرة الشواهد بشكل كبير، فيضيف شواهد قرآنية متنوعة لكل معنى، مع توثيق أرقام الآيات والسور، وهو ما يمثل منهجًا معاصرًا في التوثيق(٣)

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٣٧؛ .وينظر: معاني النحو، ٣/ ١٨١- ١٨٢

(٢)ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٣٥- ٣٣٧ .وينظر: معاني النحو،٣/ ١٧٧- ١٨٥

(٣)ينظر: الكتاب،٢/ ٣٣٥- ٣٣٧؛ وينظر : معاني النحو،٣/ ١٧٧- ١٨٥.

## المبحث الثالث

## الحروف الثلاثية: حتى، منذ

يمثل الحرف نقطة التقاء بين النحو والبلاغة، إذ إن اختيار حرف جر معين دون غيره في السياق القرآني يحمل دلالات بلاغية دقيقة. وقد أشار إلى هذه الظاهرة البلاغيون القدامى، ومنهم عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز"، حيث قال: "إن معاني الحروف لا تعرف إلا بمعرفة مواقعها في النظم". ويؤكد الجرجاني أن اختلاف الحرف في السياق الواحد قد يؤدي إلى اختلاف المعنى البلاغي، وهذا ما تجلى في قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾[ المائدة: ٦] إذ جاءت الباء للإلصاق، ولو قيل "على رءوسكم" لاختلف المعنى. وقد تابع الدكتور السامرائي هذا المنهج البلاغي في تحليله، فكان يربط بين المعنى النحوي للحرف والغرض البلاغي من وروده في السياق[١].

ترتبط بدراسة الحروف أيضًا نظرية "النظم" التي أرسى قواعدها عبد القاهر الجرجاني، وتركز على أن العلاقات بين الكلمات في التركيب هي التي تحدد المعاني. فالحرف في هذه النظرية ليس مجرد أداة نحوية جامدة، بل هو عنصر فعال في بناء النظم وتحديد الدلالة. يوضح الجرجاني في "دلائل الإعجاز" أن الحروف "هي التي تخرج المعاني من الخفاء إلى الظهور، وتبين النسب بين الأسماء والأفعال". وهذه النظرية كانت امتدادًا لمنهج سيبويه الذي أولى عناية خاصة بالعلاقات التركيبية في

---

[١] ينظر: دلائل الإعجاز، ٢٨٧-٢٨٩. وينظر: معاني النحو، ٣/ ١٢-١٤.

الجملة. وقد استفاد الدكتور السامرائي من هذه النظرية في تحليله لمعاني الحروف، فكان لا ينظر إلى الحرف بمعزل عن التركيب الذي ورد فيه[١].

تمثل الحروف الثلاثية في اللغة العربية مرحلة متقدمة في نظام المعاني، حيث ازدادت دلالاتها وتنوعت استعمالاتها، واشتركت في بعض الأحكام مع الحروف الأحادية والثنائية، مع خصوصية استعمالية لكل منها. وقد عني النحاة القدماء بدراسة هذه الحروف عناية فائقة، وكان سيبويه في مقدمة من وضع اللبنات الأولى لفهم معانيها من خلال استقراء النصوص العربية الفصيحة. وفي هذا المبحث، نتتبع أثر سيبويه في دراسة ثلاثة من الحروف الثلاثية الرئيسة (حتى، رب، منذ)، وذلك من خلال الموازنة بين نصوص "الكتاب" ونصوص "معاني النحو" للسامرائي، ورصد أوجه التأثر والإضافة، مع التركيز على النماذج التطبيقية التي تظهر منهجية كل عالم في تناول هذه الحروف. وقد خصص الدكتور السامرائي لهذه الحروف مساحة واسعة في الجزء الثالث من كتابه، حيث جعلها تحت باب "معاني حروف الجر"[٢].

**أولاً: حرف (حتى)**

توسّع النحاة والبلاغيون في بيان معانيها وأحكامها فمنهم من جعل " معناها الغاية في جميع الكلام، إلا أنَّها تكون تارة حَرْفاً جاراً للأسماء، وتارة ينتصب بعدها الفعل المضارع، وتارة عاطفة تشرك بين الأَوَّل والثَّانِي في اللفظ وَالمَعنَى كـ ثُمَّ المتقدمة الذكر، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فِيهَا فترجع إلى بابِ العطف وإلى باب حُرُوف الابتداء. وإذا حققت هذه المواضع واعتبرت رَجَعَتْ «حَتَّى»

---

[١] ينظر: دلائل الإعجاز،٣١٢-٣١٥. وينظر أيضًا: الكتاب، ١/ ٢٨-٣٠.

[٢] معاني النحو، ٣/ ١٦-٨٨.

فِيهَا إلى ثلاثة اقسام : قسم تكون حَرْف ابتداء، وقسم تكون حَرْف عطف وقسم تكون حَرْف جر" [١].

وجاء في (كتاب سيبويه): ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي أنما أنت غايتي ولا تكون (حتى) ههنا فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت، وهي أعم في الكلام من (حتى) تقول: (قمت إليه) فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول: حتاه [٢].

حرف (حتى) من الحروف التي لها استعمالات متعددة، فهي تأتي حرف جر تارة، وحرف عطف تارة، وحرف ابتداء تارة أخرى. وتختص بمعنى انتهاء الغاية والتعليل. وقد تناول سيبويه هذا الحرف في "الكتاب" مبيناً أحكامه واستعمالاته المختلفة. وجاء الدكتور السامرائي ليؤصل لهذه المسائل ويصنفها، مع إضافة تحليلات دقيقة تبين الفروق بين استعمالاتها المتعددة، مستفيداً من التراث النحوي المتأخر. وقد خصص السامرائي لحرف (حتى) مبحثاً مستقلاً في كتابه[٣].

٢-قول سيبويه: يقول سيبويه في باب (حتى) واستعمالاتها: "وأمَّا (حتى) فحرف خفض، ومعناها انتهاء الغاية، كقولك: سرتُ حتى البصرةِ، أي: انتهى سيري إلى البصرة. وقد تكون عاطفة، كقولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، بنصب (رأسها) على العطف. وقد تكون للابتداء، كقولك: حتى زيدٌ قائمٌ، فترفع (زيد) على الابتداء، ويكون المعنى: حتى إن زيداً قائم"[٤].

---

[١] رصف المباني في حُرُوف المعاني :٢٥٧.

[٢] الكتاب: ٢/ ٣١٠

[٣] معاني النحو، ٣/ ٧٢.

[٤] الكتاب، ٤/ ٢٣٢-٢٣٣.

ويضيف سيبويه في موضع آخر: "وتقول: مرض زيدٌ حتى لا يرجونه، فهي للتعليل، أي: مرض حتى بلغ الأمر إلى ألا يرجونه. وتكون بمعنى (كي) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[ البقرة: ٢١٤] بالنصب، أي: كي يقول"[١].

ويلاحظ أن سيبويه يفرق بين استعمالات (حتى) الثلاثة، ويبين أحكامها الإعرابية، مستشهداً بالشواهد القرآنية والشعرية. وقد ذكر سيبويه أن (حتى) تأتي لانتهاء الغاية في الغالب[٢].

٣-رأي السامرائي: يخصص الدكتور السامرائي مبحثاً مستقلاً لحرف (حتى)، فيقول:"لـ (حتى) ثلاثة استعمالات رئيسة:

· الاستعمال الأول: حرف جر: وتكون بمعنى انتهاء الغاية، وتجر الاسم الظاهر، كقوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[ القدر: ٥]
وقولك: سرت حتى الليلِ. وقد يكون المجرور اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً على خلاف بين النحاة.

· الاستعمال الثاني: حرف عطف: وتكون بمعنى انتهاء الغاية أيضاً، لكنها تعطف اسماً على اسم، ويأخذ حكمه في الإعراب. كقوله تعالى: "ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا"، وفي قراءة (ذُلُلاً) بالنصب، وقول الشاعر:

**أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا**

فنصب (نعله) عطفاً على (الصحيفة). [٣].

· الاستعمال الثالث: حرف ابتداء: وتكون للتعليل أو للغاية، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية. كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[ البقرة: ٢١٤]

---

[١] الكتاب، ١/ ٧٨.
[٢] شرح كتاب سيبويه، ٥/ ٢٤٥.
[٣] الكتاب، ١/ ٩٧.

بالنصب، فهي هنا للتعليل. وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [ سورة سبأ: ٢٣] فهنا للغاية"[١]، ويزيد ابن هشام في "مغني اللبيب" فيقول: "لـ (حتى) أربعة معان: انتهاء الغاية، والتعليل، والعطف، والابتداء. وقد تكون بمعنى (إلى) و (كي) و (الواو)"[٢].

والرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه من أن (حتى) لها ثلاثة استعمالات رئيسة، وذلك لأن:

أولًا: أن الاستعمالات الثلاثة (الجر، العطف، الابتداء) تثبت بالاستقراء اللغوي، وكل منها له أحكامه الإعرابية الخاصة. ففي الجر تجر ما بعدها، وفي العطف تشارك ما قبلها في الإعراب، وفي الابتداء تدخل على الجملة.

ثانيًا: أن المعنى الجامع لهذه الاستعمالات هو انتهاء الغاية، سواء كانت غاية مكانية أم زمانية أم معنوية. ففي الجر: "سرت حتى البصرة" انتهاء غاية مكانية. وفي العطف: "أكلت السمكة حتى رأسها" انتهاء غاية في الأكل. وفي الابتداء: "حتى زيد قائم" انتهاء غاية في القوم.

ثالثًا: أن التفصيل الذي أضافه السامرائي في وضع ضوابط للتفريق بين الاستعمالات الثلاثة هو إضافة مهمة استفاد فيها من التراث المتأخر: (حتى) تكون حرف جر إذا دخلت على اسم مفرد مجرور، وحرف عطف إذا عطفت اسمًا على اسم في الإعراب، وحرف ابتداء إذا دخلت على جملة. وقد نبه إلى هذا ابن هشام في

---

[١] معاني النحو، ٣/ ٣٢٥-٣٢٧.

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٥٠.

"مغني اللبيب" حيث قال: "وحتى إن دخلت على مفرد جرت أو عطفت، وإن دخلت على جملة ابتدأت"[١].

ثم يعلق السامرائي على الفروق بين هذه الاستعمالات: "الفرق بين (حتى) الجارة والعاطفة: أن الجارة تجر ما بعدها، والعاطفة تشارك ما قبلها في الإعراب. والفرق بين العاطفة وحرف الابتداء: أن العاطفة تأتي باسم مفرد، وحرف الابتداء تأتي بجملة كاملة. وقد عد بعض النحاة لحتى معاني أخرى كالمعية والاستدراك، والأشهر ما ذكرنا"[٢].

عامل الدكتور فاضل السامرائي مع نص سيبويه في حرف (حتى) يظهر بوضوح أنه اعتمد على التقسيم الثلاثي نفسه الذي وضعه سيبويه فجعلها حرف جر وحرف عطف وحرف ابتداء[٣].، واستشهد بالشاهد الشعري ذاته الذي أورده سيبويه في باب العطف وهو قوله: "حتى نعلة ألقاها"[٤].، ثم أضاف شواهد قرآنية متنوعة لكل استعمال مثل آية القدر للجر وآية البقرة للتعليل بالنصب وآية سبأ للغاية[٥]، كما أضاف تحليلاً دقيقاً للفروق بين هذه الاستعمالات وهو ما لم نجده بهذا التفصيل عند سيبويه. ويتضح التشابه بينهما في الاتفاق على الاستعمالات الثلاثة الرئيسة ل(حتى) وفي الاستشهاد بالشواهد الشعرية نفسها وفي اعتبار انتهاء الغاية هو المعنى الأصلي، أما الاختلاف فيكمن في أن سيبويه ذكر هذه الاستعمالات متفرقة في أبواب متعددة بينما جمعها السامرائي في مبحث واحد مرتب ترتيباً منطقياً، كما أنه فصل في أحكام

---

[١] مغني اللبيب، : ٤٥٢.

[٢] ينظر:معاني النحو، ٣/ ٣٢٧-٣٢٨.

[٣] المصدر نفسه: ٣/ ٣٢٥-٣٢٧.

[٤] الكتاب، ١/ ٩٧.

[٥] معاني النحو، ٣/ ٣٢٥-٣٢٧.

كل استعمال وبيّن شروطه وخصائصه وأضاف جدولاً مقارناً يوضح الفروق بينها. ومن إضافات السامرائي على سيبويه أنه رتب الاستعمالات ترتيباً تعليمياً واضحاً مع عناوين جانبية، ووضع ضوابط للتفريق بين الاستعمالات الثلاثة، وأورد أرقام الآيات والسور للشواهد القرآنية، كما ضم آراء النحاة المتأخرين في معاني "حتى" الإضافية وناقشها، مما جعل عرضه أكثر شمولاً ودقة من معالجة سيبويه الأولى.

**ثالثاً: حرف (منذ)**

(منذ) من الحروف التي لها استعمالات مزدوجة، فهي تأتي حرف جر أحياناً، واسماً مرفوعاً أحياناً أخرى، وتختص بالدخول على الزمان. وقد تناول سيبويه هذا الحرف في "الكتاب" مبيناً أحكامه واستعمالاته المختلفة. وقد تقدم الحديث عن (منذ) مع (مذ) في المبحث الثاني، ولكننا هنا نخصصها بمزيد من التفصيل، نظراً لأهميتها وكثرة استعمالها، مع التركيز على الجوانب التي لم تذكر بالتفصيل سابقاً. وقد خصص السامرائي لـ (منذ) و(مذ) مبحثاً مستقلاً[1].

**قول سيبويه** : يقول سيبويه في باب (مذ) و(منذ): "وأمَّا (منذ) فتجري مجرى (مذ) في هذا كله. تقول: ما رأيته منذ يومِ الجمعةِ، بالجر، على أنها حرف خفض. وتقول: ما رأيته منذ يومانِ، بالرفع، على أنها اسم. وتقول: ما رأيته منذ اليومِ، بالجر إذا أردت الغاية من الزمان الماضي، وتقول: ما رأيته منذ يومانِ، بالرفع إذا أردت أول المدة وآخرها"[2].

ويضيف سيبويه: "وإنما كانت (منذ) تحتمل الوجهين، لأنها تكون بمعنى (من) تارة، وبمعنى (في) تارة. فإذا كانت بمعنى (من) جرت، وإذا كانت بمعنى (في)

---

[1] معاني النحو، ٣/ ٨٤ .

[2] الكتاب، ٤/ ٢٣٢.

رفعت"[١]. ويضيف ابن هشام في "مغني اللبيب": "منذ ومذ: قد تكونان حرفي جر، وقد تكونان اسمين. فإذا دخلتا على زمان معين جاز فيهما الوجهان. وشرط الاسمية أن يكون ما بعدهما مرفوعًا، وشرط الجر أن يكون مجرورًا"[٢].

والرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: أن التقسيم إلى حرف جر واسم مبتدأ هو تقسيم دقيق يتفق مع الاستعمال اللغوي. فإذا أردت تحديد بداية المدة دون نهايتها، استعملتها حرف جر، كقولك: "ما رأيته منذ يوم الجمعة". وإذا أردت تحديد المدة كلها من أولها إلى آخرها، استعملتها اسمًا، كقولك: "ما رأيته مذ يومان".

ثانيًا: أن التفصيل الذي أضافه السامرائي في بيان أحكام (منذ) مع الأزمنة المختلفة (ماض، حاضر، مستقبل) هو إضافة مهمة لم ترد بهذا الوضوح عند سيبويه. فإذا دخلت (منذ) على الزمان المستقبل، فهي حرف جر فقط، وإذا دخلت على الزمان الماضي جاز فيها الوجهان. وهذا التفصيل استقر في التراث المتأخر، وقد نبه إليه الرضي الاستراباذي في شرحه على الكافية[٣].

ثالثًا: أن الفرق بين (مذ) و (منذ) من حيث الاستعمال هو تفصيل دقيق يعكس تطور الدرس النحوي: (مذ) أكثر استعمالًا في الزمان الماضي، و (منذ) أكثر استعمالًا في الزمان الحاضر والمستقبل، و (منذ) أقوى في الاسمية من (مذ) عند بعض النحاة.

---

[١] الكتاب، ٤/ ٢٣٣.

[٢] مغني اللبيب، ص ٤٤٥.

[٣] شرح الرضي على الكافية، ٣/ ٣١٥.

و يخصص الدكتور السامرائي مبحثاً مستقلاً لـ (منذ) و(مذ)، فيقول: "لـ (منذ) استعمالان رئيسان، ولها معنيان بحسب الاستعمال:

أولاً: أن تكون حرف جر: وذلك إذا دخلت على اسم الزمان مجروراً، وكانت بمعنى (من) لابتداء الغاية، أو بمعنى (في) للظرفية. وتفيد هنا تحديد بداية المدة الزمنية. كقوله تعالى في قراءة: "لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ" وقرئت (مذ يومِ) بالجر. وتقول: ما رأيته منذ يومِ الجمعةِ، أي: من يوم الجمعة إلى الآن.

ثانياً: أن تكون اسم مبتدأ: وذلك إذا رفع ما بعدها، وكانت بمعنى (مدة) أو (أول المدة). وتفيد هنا تحديد المدة كلها من أولها إلى آخرها. كقولك: ما رأيته منذ يومانِ، أي: من يومين إلى الآن. فـ (يومان) مبتدأ مرفوع، و(منذ) ظرف مبني في محل رفع خبر مقدم، والتقدير: مدة يومين.

ولا تدخل إلا على الزمان، فلا يقال( منذ زيدٍ _)، فإذا دخلت على الزمان المستقبل، كانت حرف جر فقط، كقولك(سأفعل منذ اليومِ) أما إذا دخلت على الزمان الماضي، جاز فيها الوجهان :الجر والرفع، بحسب المعنى المراد

أما الفرق بين (منذ) و(مذ):

- (مذ) أكثر استعمالاً في الزمان الماضي.
- (منذ) أكثر استعمالاً في الزمان الحاضر والمستقبل.
- (منذ) أقوى في الاسمية من (مذ) عند بعض النحاة"[1].

ثم يعلق السامرائي على المسألة الإعرابية:

---

[1] معاني النحو، ٣/ ٣٢٠-٣٢٢.

"في قولك: (ما رأيته منذ يومانِ) وجهان مشهوران:

· الوجه الأول: (منذ) خبر مقدم مبني على الضم في محل رفع، و(يومان) مبتدأ مؤخر مرفوع.

· الوجه الثاني: (يومان) مبتدأ مرفوع، و(منذ) ظرف متعلق بمحذوف خبر.

والخلاف لفظي في التقدير الإعرابي، والمعنى واحد"[١].

واعتمد السامرائي على التقسيم نفسه الذي وضعه سيبويه (حرف جر تارة، واسم تارة أخرى)، واستشهد بالأمثلة نفسها (ما رأيته منذ يوم الجمعة، ما رأيته منذ يومان)[٢].

كما تبنى تعليل سيبويه في أنَّ (منذ) تحتمل الوجهين لأنَّها تكون بمعنى (من) تارة وبمعنى (في) تارة[٣]؛ فضلاً عن أنّه اضاق تحليلاً نحوياً دقيقاً لحالة الاسمية، مبيناً وجوه الإعراب المختلفة ، و فصل في شروط الاستعمال والفرق بين (منذ) و(مذ).

يتضح من خلال المقارنة أن السامرائي سار على خطى سيبويه في تناول حرف (منذ)، فاعتمد على التقسيم نفسه فجعلها حرف جر تارة واسماً تارة أخرى، واستشهد بالأمثلة عينها مثل: ما رأيته منذ يوم الجمعة و ما رأيته منذ يومان، كما تبنى تعليل سيبويه في أن "منذ" تحتمل الوجهين لأنها تأتي بمعنى "من" حيناً وبمعنى "في" حيناً آخر، لكنه توسع في التحليل فأضاف تفصيلاً نحوياً دقيقاً لحالة الاسمية، وبيّن وجوه الإعراب المختلفة، وفصّل في شروط الاستعمال مع الزمان الماضي والحاضر والمستقبل، وميز بين "منذ" و"مذ" مبرزاً الفروق الدقيقة بينهما في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية، كما عرض الخلاف بين النحاة في هذه المواضع، مما يعكس دقته في التحليل وحرصه على توضيح الفروق الدقيقة بين الاستعمالات المختلفة لهذه الأدوات

---

[١] معاني النحو، ٣/ ٣٢٢.

[٢] معاني النحو، ٣/ ٣٢٠-٣٢١ .

[٣] معاني النحو، ٣/ ٣٢١ .

النحوية. ومن خلال دراسة هذه الحروف الثلاثة (حتى، رب، منذ) يظهر أن أثر سيبويه في كتاب معاني النحو للدكتور السامرائي كان أساساً متيناً اعتمد عليه السامرائي في بناء تصنيفه وتحليلاته، مع إضافات منهجية وتعليمية جعلت عرضه أكثر وضوحاً وشمولاً

شهدت دراسة الحروف تطورًا ملحوظًا عبر التراث النحوي، بدءًا من سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي وضع الأسس الأولى، مرورًا بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجاجي (ت ٣٤٠هـ) اللذين أضافا تفصيلات جديدة، وصولاً إلى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي جمع شتات هذه الدراسات في كتابه "مغني اللبيب". وقد أشار الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "معاني النحو" إلى أن "الدراسة الدلالية للحروف بلغت ذروتها عند ابن هشام، الذي أحصى معاني كل حرف وعددها، وناقش آراء النحاة فيها. ومن أبرز ما يميز مرحلة ابن هشام: منهجه التوفيقي بين المدرستين البصرية والكوفية، وعنايته بالشواهد القرآنية والحديثية، وتفصيله في الفروق بين المعاني المتقاربة". وقد اعتمد الدكتور السامرائي في كتابه "معاني النحو" على هذا التراث المتأخر، فجمع بين أصالة سيبويه وتفصيل ابن هشام[١].

وقد اتضح من خلال استعراض هذه الحروف جميعًا أن الدكتور فاضل صالح السامرائي اعتمد في كتابه "معاني النحو" على منهج تأصيلي يجمع بين المادة السيبوية التي استقرها البصريون، وبين آراء الكوفيين ومناقشاتهم، مستفيدًا في ذلك من التراث النحوي المتأخر ممثلاً في كتب ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، والرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ). وقد بلغ عدد حروف الجر التي تناولها السامرائي في الجزء الثالث من كتابه أربعة عشر حرفًا، هي: (من، إلى، عن، على، في، رب، الباء، الكاف، اللام، حتى، الواو، التاء، من، منذ). وقد أضاف إليها مباحث في "زيادة ما"، و"ما الكافة"، و"ما غير الكافة"، و"المعاني المشتركة" كالتعليل والظرفية[٢].

---

[١] ينظر: معاني النحو، أحمد مختار عمر، ١/ ٩٨-١٠٠. وينظر: مغني اللبيب، ٢/ ٣٧٥-٣٧٨.

[٢] ينظر: معاني النحو، ٣/ ١٠١-٣٢٤.

وتمثل هذه الدراسة نموذجًا للاستفادة من التراث النحوي في إطار منهجي معاصر، إذ نجح السامرائي في جمع المادة العلمية من مصادرها الأولية، وأعاد تنظيمها وفق رؤية تعليمية حديثة، مع الاستفادة من مناقشات المدرستين البصرية والكوفية في المسائل الخلافية المتعلقة بالحروف[1]. وقد تميز منهج السامرائي في كتابه بالآتي:

١. التوسع في تعداد المعاني، حيث أضاف معاني لم ترد صراحة عند سيبويه، مستفيدًا من التراث المتأخر.

٢. مناقشة الخلافات النحوية، حيث عرض آراء الكوفيين ومناقشاتهم، وهو ما لم يفعله سيبويه الذي التزم بمذهب البصريين.

٣. التصنيف المنهجي، حيث أعاد تنظيم المادة العلمية في صورة تعليمية واضحة، مع عناوين جانبية وتصنيفات محكمة.

٤. التوثيق الدقيق، حيث أضاف أرقام الآيات والسور للشواهد القرآنية، وهو منهج معاصر يزيد من قيمة البحث العلمي.

٥. الربط بالمعنى البلاغي، حيث كان يربط بين المعنى النحوي للحرف والغرض البلاغي من وروده في السياق، متأثرًا في ذلك بنظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني.

---

[1] ينظر: معاني النحو، ١/ ٧-١٥، المقدمة.

# الخاتمة

# الخَاتِمَة

في ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن سيبويه قدّم مفهوم الاسم من خلال النموذج الأصلي المتمثل في "رجل وفرس"، حيث تتجلى خصائص الاسمية في أوضح صورها دون تعريف حدّي صارم. أما السامرائي فقد أعاد قراءة هذا المفهوم في ضوء البعد الدلالي والقرآني، رابطًا الاسم بالثبوت والاستقرار مقابل الفعل المرتبط بالحدوث والزمن. وهكذا يتضح أن الرؤية السيبويهية وضعت الأساس النحوي، بينما وسّعها السامرائي لتشمل المعنى والوظيفة البلاغية.
- وضع سيبويه الأسس النحوية الصارمة، بينما أعاد السامرائي صياغتها بلغة دلالية حديثة تربط بين البنية والمعنى. وهكذا يظهر السامرائي امتدادًا واعيًا للمنهج السيبويهي، جامعًا بين التراث والتفسير المعاصر.
- إن أثر سيبويه في دراسة الأفعال عند السامرائي كان جوهريًا؛ فقد وضع سيبويه الأسس الأولى لنظرية الأفعال من حيث العمل والدلالة، بينما أعاد السامرائي صياغتها بلغة تعليمية حديثة، مضيفًا بعدًا دلاليًا وقرآنيًا يوضح الفروق الدقيقة بين التراكيب. وهكذا يظهر السامرائي امتدادًا واعيًا للتراث النحوي، جامعًا بين القاعدة الصورية والتحليل الدلالي المعاصر
- يتضح من دراسة أفعال القلوب أن أثر سيبويه كان أساسياً في وضع القاعدة النحوية التي تقوم على تقسيمها إلى أفعال يقين وأفعال رجحان، مع بيان عملها في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. أما السامرائي فقد تابع هذا المنهج وأضاف إليه بعداً تفسيرياً وبلاغياً، مستفيداً من الشواهد القرآنية لتوضيح الفروق الدقيقة بين الأفعال، خاصة في استعمالات "رأى" البصرية والعلمية، وبيان دلالة "زعم" بين الرجحان والادعاء. وهكذا يظهر أن السامرائي أعاد صياغة التراث السيبويهي بلغة تعليمية حديثة تجمع بين القاعدة النحوية والتحليل الدلالي.

- يتضح من دراسة أفعال التحويل وكان وأخواتها أن أثر سيبويه كان الأساس الذي بنى عليه النحاة والباحثون من بعده، إذ وضع القاعدة الصرفية والنحوية الدقيقة لهذه الأفعال، مميزًا بين عملها في نصب المفاعيل أو رفع الاسم ونصب الخبر. أما السامرائي فقد تابع هذا المنهج وأضاف إليه بعدًا دلاليًا وبلاغيًا، مستندًا إلى الشواهد القرآنية لتوضيح الفروق الدقيقة بين الأفعال، مثل الفرق بين "جعل" و"صيّر"، أو بين "كان" التامة والناقصة. وهكذا يظهر أن السامرائي أعاد صياغة التراث السيبويهي بلغة معاصرة تجمع بين القاعدة النحوية والتحليل الدلالي، مما يبرز استمرارية التراث وتحديثه في الدرس النحوي العربي.
- ظهر أثر سيبويه في دراسة الحروف بوضوح؛ فقد وضع الأصل الجامع لمعانيها، مثل جعل الإلصاق المعنى الرئيس لـ الباء، والملك والاختصاص لـ لام، ثم فصّل في معانيها المتفرعة. أما السامرائي فقد تابع هذا المنهج وأضاف تنظيماً تعليمياً وتحليلاً دلالياً، مستندًا إلى الشواهد القرآنية، مما جعل المادة النحوية أكثر وضوحاً للدارس المعاصر. وهكذا يتجلى أن السامرائي يمثل امتداداً للمدرسة البصرية التي أسسها سيبويه، مع إضافات توضيحية تربط بين القاعدة النحوية والدلالة البلاغية

# المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع

## القُرْآن الكَرِيم

## المصادر:


- أخبار النحويين، أبو طاهر، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبى هاشم المؤئ (٢٨٠ – ٣٤٩ هـ)، المحقق: مجدي فتحي السيد، تنبيه: عناوين الكتاب (مقحمة) من إضافة المحقق كما صرح في المقدمة، الناشر: دار الصحابة للتراث – طنطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، محمود أحمد نحلة، كلية الآداب، دور المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤م؟

❖ الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م

❖ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

❖ إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي [ت ٦٢٤ هـ ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ[، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

❖ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق د. طارق الجنائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧

❖ الإيضاح في علل النحو، المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

❖ البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ – ٧٤٥ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، ناشر: دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ – ٥) – دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ – ٢٢)، الطبعة: الأولى، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م).

❖ التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

❖ جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

❖ الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، دار الأمل، ١٩٨٤م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر

الدين قبلوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

❖ جهود الدكتور فاضل السامرائي الصرفية ، دراسة وتحليل) للحميد بن مهنا بن سليم المعمري، جامعة نزوي، ٢٠١٦م.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

❖ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

❖ الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ)، المحقق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة

❖ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م

❖ ديوان الخنساء، الخنساء، دار صادر، بيروت، د.ت.

❖ ديوان الهذليين ، شعر أبي ذؤيب وساعدة بن جزية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

❖ سياق الحال في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م

❖ سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنا، كوركيس عواد، المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٩٧٨.

❖ سيبويه في دائرة ضوء علم اللغة الحديث (المنهج)، يونس علي يونس، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، مج ٣٧، ع ٤، ٢٠١٥.

❖ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ)، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

❖ شرح أبيات سيبويه، المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار

الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

❖ شرح الإمام الفلرضي على ألفية ابن مالك، المؤلف: العلامة شمس الدين محمد الفلرضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري،زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

❖ شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: أ.د. يوسف حسين عمر ، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٥م

❖ شرح الكافية الشافية، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني

حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث

العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

❖ شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

❖ شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)

❖ شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)،

❖ شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: مجموعة من الاساتذة، تصوير: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

❖ شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ(

المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م

❖ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

❖ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، وهو: «صفوة الكلام على توضيح ابن هشام«

المؤلف: محمد عبد العزيز النجار [كان حيا سنة ١٣٩٧)، المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية بوزارة التربية والتعليم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

❖ طبقات النحويين واللغويين، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ)، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف، أعده للشاملة: فريق رابطة النساخ ورعاية (مركز النخب العلمية(

❖ علم المعاني، المؤلف: عبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

❖ الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

❖ الكافية في علم النحو، المؤلف: ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، ويليه: «الشافية في عِلمَي التصريف والخط» للمؤلف [وقد نُشِر على حِدة بالمكتبة الشاملة)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م

❖ كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م

❖ اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، المؤلف: محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

❖ لحلل في شرح أبيات الجمل، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، ]الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطوع[

❖ لخصائص، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م

❖ لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

❖ مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

❖ المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، خديجة حديثي، بغداد، ١٩٦٧م

❖ مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م.

❖ المصطلح الفلسفي عند العرب، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير الأعم، القاهرة ، ١٩٨٩م.

❖ معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف الدقاق ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م

❖ معاني القرآن، الكسائي، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م/١٤٠٤هـ

❖ معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م

❖ معاني النحو، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

❖ معاني النحو، المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

❖ معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

❖ معجم القواعد العربية، المؤلف: عبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، ]الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطوع.

❖ معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ)، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م)، وصورتها: (دار الجيل، ودار الفكر) - (بيروت).

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

❖ المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين، لناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)تحقيق:• أ. د. علي محمد فاخر • أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني • د. عبد العزيز محمد فاخر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١ – ٢٠١٠ م

❖ المقتضب، الأزدي، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٦م

❖ المقرِب، ومعه مثل المقرب، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩ هـ، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد معوّض، الناشر دار الكتب العلميّة، الطبعة: ١، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.

❖ المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد،

❖ النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن، دار المعارف بمصر،

❖ النحو والدلالة في كتاب معاني النحو لفاضل السامرائي ، د. ازدهار عبد الرحمن السيد، جامعة ام درمان الاسلامية، مج ٩، ع ١، ٢٠١٧.

❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

❖ النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام، ٢٠٢٠.

❖ النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي [ت ١٤٤٧ هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر

# Abstract

# Abstract

**Sibawayh's book is considered the foundational cornerstone in establishing Arabic grammar, as it compiled the rules and regulated usages based on induction and precise analysis, becoming a primary reference for grammarians after him. The importance of this research lies in being a scientific study that traces Sibawayh's influence on modern grammatical studies through a comparison between what is presented in his *Kitab* and what Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai presented in *Meanings of Grammar*. It aims to show the extent of Al-Samarrai's reliance on Sibawayh's material and how he reformulated it into an educational framework suitable for the contemporary learner, while revealing points of similarity and difference between them and recording the additions Al-Samarrai offered in terms of organization, clarification, and application. This makes the study a bridge between heritage and the current grammatical reality, and confirms the presence of Sibawayh's efforts in contemporary grammatical studies through Al-Samarrai's contributions. Based on this, I chose the topic of my thesis entitled: *The Influence of Sibawayh (180 AH) on Fadel Al-Samarrai's Meanings of***

*Grammar: A Descriptive Analytical Study*."Republic of Ira

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**
**University of Tikrit**
**College of Education for Humanities**
**Department of Arabic**

# "The Influence of Sibawayh (180 AH) on the Meanings of Grammar in Fadel Al-Samarrai: A Descriptive Analytical Study

*A thesis submitted by*

**Mayada Naji Saji**

The Council of the College of Education for Humanities - Tikrit University

as a part of the requirements for a Master's degree in Arabic Language and Literature / Literature

**Supervised**

**by Dr. Abdulkhaliq Shaban Khalaf**

---

**2026 A.D** **1448.A.H**